





أَفُوْضُكُمْ إِلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بَصِيرٌ بِالْعَالَمِ



مَدِينَةُ الْمَطْبَعِ الْعَالَمِ الْمَشْرِقِيِّ



[illegible]



قال المقالة الثانية في القضايا قوله او عن المركبات قول ارجاء المركبات  
الغائبة بناء على ما ذكرناه فلا اشكال في كلام الشارح ايض قوله لا ما يجب  
ان يعلم في المنطق قول قيل عليه ان ما يجب ان يعلم في المنطق يكون جزئيا  
لان ما هو خارج عنه لا يعلم فيه وجوبا قطعيا وشرح يلزم ان يكون المقدمة جزءا  
من المنطق وهو بطر لا تفهم على ان مقدمة الشروع في العلم خارجة عنه  
وايض اذا كانت المقدمة جزءا منه لكان الشروع فيها شروعا في المنطق  
اذ لا معنى للشروع فيه الا الشروع في جزءا من اجزائه والمفروض ان الشروع  
في المنطق موقوف على المقدمة فيكون الشروع في المنطق موقفا على الشروع في المقدمة  
فلما فنقل الشروع في المقدمة شروعا في المنطق والشروع في المنطق موقفا على الشروع  
في المقدمة فيلزم ان يكون الشروع في المقدمة موقفا على الشروع في المقدمة وذلك  
محال والجب ان في الكلام مضافا محذوف ما يجب ان يعلم في كتب المنطق  
فيلزم ان يكون المقدمة جزءا من كتب المنطق لا جزءا منه فان دفع الحد وان  
والدليل على تقدير هذا المضاف ان المقصود بيان انحصار الرسائل في الاشياء  
الخمس لا بيان انحصار العلم فحصل الكلام ان هذه الرسالة كتاب في هذا الفن  
وكل كتاب في هذا الفن يليق به ان يترتب على هذه الاشياء الخمس  
فهذه الرسالة يليق بها ان يترتب عليها اما الصغرى فظاهرة واما الكبرى فلا  
ما يجب ان يعلم في كتب هذا الفن الخ قوله او مرجع للمادة هو الخاتمة قول  
ورد عليه ان الخاتمة كما ذكرت او لا مشتملة على المادة واجزاء العلوم معا وما ذكرنا  
في الحصيل على اشتمالها على المادة فقط وجيب بان المقصود من الخاتمة هو المادة وحدها

دون اجزاء العلوم

في المنطق حيث قال في الثانية في القضايا قوله لا ما يجب  
ان يعلم في المنطق قول قيل عليه ان ما يجب ان يعلم في المنطق يكون جزئيا  
لان ما هو خارج عنه لا يعلم فيه وجوبا قطعيا وشرح يلزم ان يكون المقدمة جزءا  
من المنطق وهو بطر لا تفهم على ان مقدمة الشروع في العلم خارجة عنه  
وايض اذا كانت المقدمة جزءا منه لكان الشروع فيها شروعا في المنطق  
اذ لا معنى للشروع فيه الا الشروع في جزءا من اجزائه والمفروض ان الشروع  
في المنطق موقوف على المقدمة فيكون الشروع في المنطق موقفا على الشروع في المقدمة  
فلما فنقل الشروع في المقدمة شروعا في المنطق والشروع في المنطق موقفا على الشروع  
في المقدمة فيلزم ان يكون الشروع في المقدمة موقفا على الشروع في المقدمة وذلك  
محال والجب ان في الكلام مضافا محذوف ما يجب ان يعلم في كتب المنطق  
فيلزم ان يكون المقدمة جزءا من كتب المنطق لا جزءا منه فان دفع الحد وان  
والدليل على تقدير هذا المضاف ان المقصود بيان انحصار الرسائل في الاشياء  
الخمس لا بيان انحصار العلم فحصل الكلام ان هذه الرسالة كتاب في هذا الفن  
وكل كتاب في هذا الفن يليق به ان يترتب على هذه الاشياء الخمس  
فهذه الرسالة يليق بها ان يترتب عليها اما الصغرى فظاهرة واما الكبرى فلا  
ما يجب ان يعلم في كتب هذا الفن الخ قوله او مرجع للمادة هو الخاتمة قول  
ورد عليه ان الخاتمة كما ذكرت او لا مشتملة على المادة واجزاء العلوم معا وما ذكرنا  
في الحصيل على اشتمالها على المادة فقط وجيب بان المقصود من الخاتمة هو المادة وحدها

في المنطق حيث قال في الثانية في القضايا قوله لا ما يجب  
ان يعلم في المنطق قول قيل عليه ان ما يجب ان يعلم في المنطق يكون جزئيا  
لان ما هو خارج عنه لا يعلم فيه وجوبا قطعيا وشرح يلزم ان يكون المقدمة جزءا  
من المنطق وهو بطر لا تفهم على ان مقدمة الشروع في العلم خارجة عنه  
وايض اذا كانت المقدمة جزءا منه لكان الشروع فيها شروعا في المنطق  
اذ لا معنى للشروع فيه الا الشروع في جزءا من اجزائه والمفروض ان الشروع  
في المنطق موقوف على المقدمة فيكون الشروع في المنطق موقفا على الشروع في المقدمة  
فلما فنقل الشروع في المقدمة شروعا في المنطق والشروع في المنطق موقفا على الشروع  
في المقدمة فيلزم ان يكون الشروع في المقدمة موقفا على الشروع في المقدمة وذلك  
محال والجب ان في الكلام مضافا محذوف ما يجب ان يعلم في كتب المنطق  
فيلزم ان يكون المقدمة جزءا من كتب المنطق لا جزءا منه فان دفع الحد وان  
والدليل على تقدير هذا المضاف ان المقصود بيان انحصار الرسائل في الاشياء  
الخمس لا بيان انحصار العلم فحصل الكلام ان هذه الرسالة كتاب في هذا الفن  
وكل كتاب في هذا الفن يليق به ان يترتب على هذه الاشياء الخمس  
فهذه الرسالة يليق بها ان يترتب عليها اما الصغرى فظاهرة واما الكبرى فلا  
ما يجب ان يعلم في كتب هذا الفن الخ قوله او مرجع للمادة هو الخاتمة قول  
ورد عليه ان الخاتمة كما ذكرت او لا مشتملة على المادة واجزاء العلوم معا وما ذكرنا  
في الحصيل على اشتمالها على المادة فقط وجيب بان المقصود من الخاتمة هو المادة وحدها



من قبلنا القدوس الذي جرد ملائكة ١٢ عبد الحق عليه  
 السلام في العلم في قول الشارح لم يشر إلى السطر الأول أنه  
 في قوله في العلم في قول الشارح لم يشر إلى السطر الأول أنه  
 من قبلنا القدوس الذي جرد ملائكة ١٢ عبد الحق عليه  
 السلام في العلم في قول الشارح لم يشر إلى السطر الأول أنه  
 من قبلنا القدوس الذي جرد ملائكة ١٢ عبد الحق عليه  
 السلام في العلم في قول الشارح لم يشر إلى السطر الأول أنه



من حيث لا حرج البناء حصل عنده مقدرة كلية وهي ان كل مسئلة من مسائل الضحا  
مدخل في تلك المعرفة فاذا ورد عليه مسئلة معلنة منها تمكن بذلك من ان يعلم  
انها من النجوى بان يقول هذه مسئلة ليها مدخل في معرفة اعراب الكلمة وبناؤها  
وكل مسئلة كذلك فهي من النجوى هذه المسئلة منه وكذا اذا تصور المنطق بانه  
الزقانون بنية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطا في الكفر حصل عنده مقدرة كلية  
وهي ان كل مسئلة منها لما مدخل في تلك المعرفة وتتمكن بذلك من ان يعلم مسالة  
وعندها عن غيرها تمكننا تاما وبالجملة اذا تصور علم برسمه فقد عرف خاصية وعلم  
ان كل مسئلة منها لما مدخل في تلك الخاصة وبذلك يتقيد اذا ورد عليه مسئلة  
منه على ان يعلم انها منه قدرة تامة فكانه قد علم ذلك ولم يرد انه بمقدور تصحيح  
برسمه قد حصل له بالفعل العلم بتمييز مسائله من غيرها حتى يرد عليه انه خلا  
الواقع اذ ليس كل من تصور علم المنطق بما ذكرنا حصل له العلم بالفعل بكل مسئلة منه  
لو رد عليه انها منه قوله كان طلبه عبثا اقول يعني ان المشرع في العلم  
فعل اختياره فلا بد من ان يعلم اولاً ان ذلك العلم فائدة ما والا لا يمنع  
المشروع فيه كما بين في موضعه ولا بد من ان يكون تلك الفائدة معتدلاً  
بما بالنظر الى المشقة التي تكون للمستغلين في تحصيل ذلك العلم والا كان ترويه  
فيه وطلبه له مما يعد عبثاً عرفاً وبذلك تفترجدة فيه قطعاً ولا بد ان يكون  
لكل الفائدة التي ترتب على ذلك العلم اذ لو لم تكن اياها لما زال اعتقاده  
بعد المشروع فيه لعدم المناسبة بينهما فيصير سعيه في طلبه عبثاً في نظر  
واما اذا علم الفائدة المعتدلة بها المرتبة عليه فانه يكمل سعيه فيه ويباين

من حيث لا حرج البناء حصل عنده مقدرة كلية وهي ان كل مسئلة من مسائل الضحا  
مدخل في تلك المعرفة فاذا ورد عليه مسئلة معلنة منها تمكن بذلك من ان يعلم  
انها من النجوى بان يقول هذه مسئلة ليها مدخل في معرفة اعراب الكلمة وبناؤها  
وكل مسئلة كذلك فهي من النجوى هذه المسئلة منه وكذا اذا تصور المنطق بانه  
الزقانون بنية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطا في الكفر حصل عنده مقدرة كلية  
وهي ان كل مسئلة منها لما مدخل في تلك المعرفة وتتمكن بذلك من ان يعلم مسالة  
وعندها عن غيرها تمكننا تاما وبالجملة اذا تصور علم برسمه فقد عرف خاصية وعلم  
ان كل مسئلة منها لما مدخل في تلك الخاصة وبذلك يتقيد اذا ورد عليه مسئلة  
منه على ان يعلم انها منه قدرة تامة فكانه قد علم ذلك ولم يرد انه بمقدور تصحيح  
برسمه قد حصل له بالفعل العلم بتمييز مسائله من غيرها حتى يرد عليه انه خلا  
الواقع اذ ليس كل من تصور علم المنطق بما ذكرنا حصل له العلم بالفعل بكل مسئلة منه  
لو رد عليه انها منه قوله كان طلبه عبثا اقول يعني ان المشرع في العلم  
فعل اختياره فلا بد من ان يعلم اولاً ان ذلك العلم فائدة ما والا لا يمنع  
المشروع فيه كما بين في موضعه ولا بد من ان يكون تلك الفائدة معتدلاً  
بما بالنظر الى المشقة التي تكون للمستغلين في تحصيل ذلك العلم والا كان ترويه  
فيه وطلبه له مما يعد عبثاً عرفاً وبذلك تفترجدة فيه قطعاً ولا بد ان يكون  
لكل الفائدة التي ترتب على ذلك العلم اذ لو لم تكن اياها لما زال اعتقاده  
بعد المشروع فيه لعدم المناسبة بينهما فيصير سعيه في طلبه عبثاً في نظر  
واما اذا علم الفائدة المعتدلة بها المرتبة عليه فانه يكمل سعيه فيه ويباين



4

۶  
 ۱۰ قولا و ذلك اي كون  
 تارة العلوم بحسب تارة الموضوعات  
 ثابت لان المقصود من تكوين العلوم كونه  
 ۱۱ قولا لان المقصود اياه و ذلك  
 لان مال النفس الانسانية في القوة  
 الادراكية هو التمثيل بمعرفته احوال  
 علماء التمثيل ما يملكه بقدر الطاقة  
 الموجودات على اي طريقه يقدرا على احوال  
 ۱۲ قولا بيان احوال الاشياء و احوال  
 ۱۳ عن الموضوعات  
 افاضات

[illegible]

في تحصيلها كما هو حقّه ونزاد ذلك الاعتقاد بعد الشروع بواسطة مناسبة  
مسائله لتلك الفائدة قوله ثلاث تمانر العلوم بحسب تمانر الموضوعات  
اقول ذلك لان المقصود من تدوين العلوم بيان احوال الاشياء ومعرفة احكامها  
فاذا كان طائفة من الاحوال والاحكام متعلقة بشئ واحد وباشياء متناسبة  
وطائفة اخرى منها متعلقة بشئ اخر وباشياء متناسبة اخر كانت كل واحدة  
منهما علما براسها متارة عن صاحبا ولو كانتا متعلقين بشئ واحد من جهة  
واحدة او باشياء متناسبة من جهة واحدة لكانتا علما واحدا ولم يستحسن عدلوا  
منهما علما على حدة واعلم ان الواجب على الشارع في كل علم ان يتصوره بوجه ما  
والا لا يمنع الشروع فيه واما قصوة برسمه فانما يجب ليكون شرعه فيه على بصيرة  
وان يعقلا ذلك العلم فائدة مخصوصة تترتب عليه سواء كان  
ذلك الاعتقاد جازما او غير جازم مطابقا للواقع او لا واما الاعتقاد بما هو  
فائدته وغرضه في الواقع فانما يجب في ذلك لئلا يكون سعيه في تحصيله مهابدا  
عبثا على ما مر ليزداد سعيه في تحصيله اذا كانت تلك الفائدة مهمة له واما  
معرفة بان موضوع العلم اى شئ هو فليست بواجبة للشروع بل هي لزيادة البصيرة  
في الشروع فقولنا لم يتميز العلم المطم عنده ولم يكن له بصيرة في طلبه اراد به انه  
لو لم يتميز زيادة تمييز لم يكن له زيادة بصيرة لان التمييز والبصيرة قد حصل له  
بتصوره برسمه وقد تحقق بما تقرر ان مقدمة العلم المذكورة هي ثلثة اشياء  
احدها تصور العلم بوجه ما او برسمه وثانيها التصديق بفائدته وثالثها التصديق  
بموضوعية موضوعه والا لولى ان يجعل مباحث الالفاظ ايضا من المقدمة

[illegible]



[illegible]



[illegible][illegible]



۹  
 ۱۔ کہ تو نے ان فلسفہ و فتنہ  
 ۲۔ کیسے عین ہزارا غلطیوں میں پھنسا کر  
 ۳۔ تشکیکیت میں شیخ کیسے لایا  
 ۴۔ یہ وہی ہے جو کہ ان کیسے لایا  
 ۵۔ باطن و دماغ کیسے لایا  
 ۶۔ الہامی الحیوان کیسے لایا  
 ۷۔ ان کیسے لایا  
 ۸۔ ان کیسے لایا  
 ۹۔ ان کیسے لایا  
 ۱۰۔ ان کیسے لایا  
 ۱۱۔ ان کیسے لایا  
 ۱۲۔ ان کیسے لایا  
 ۱۳۔ ان کیسے لایا  
 ۱۴۔ ان کیسے لایا  
 ۱۵۔ ان کیسے لایا  
 ۱۶۔ ان کیسے لایا  
 ۱۷۔ ان کیسے لایا  
 ۱۸۔ ان کیسے لایا  
 ۱۹۔ ان کیسے لایا  
 ۲۰۔ ان کیسے لایا  
 ۲۱۔ ان کیسے لایا  
 ۲۲۔ ان کیسے لایا  
 ۲۳۔ ان کیسے لایا  
 ۲۴۔ ان کیسے لایا  
 ۲۵۔ ان کیسے لایا  
 ۲۶۔ ان کیسے لایا  
 ۲۷۔ ان کیسے لایا  
 ۲۸۔ ان کیسے لایا  
 ۲۹۔ ان کیسے لایا  
 ۳۰۔ ان کیسے لایا  
 ۳۱۔ ان کیسے لایا  
 ۳۲۔ ان کیسے لایا  
 ۳۳۔ ان کیسے لایا  
 ۳۴۔ ان کیسے لایا  
 ۳۵۔ ان کیسے لایا  
 ۳۶۔ ان کیسے لایا  
 ۳۷۔ ان کیسے لایا  
 ۳۸۔ ان کیسے لایا  
 ۳۹۔ ان کیسے لایا  
 ۴۰۔ ان کیسے لایا  
 ۴۱۔ ان کیسے لایا  
 ۴۲۔ ان کیسے لایا  
 ۴۳۔ ان کیسے لایا  
 ۴۴۔ ان کیسے لایا  
 ۴۵۔ ان کیسے لایا  
 ۴۶۔ ان کیسے لایا  
 ۴۷۔ ان کیسے لایا  
 ۴۸۔ ان کیسے لایا  
 ۴۹۔ ان کیسے لایا  
 ۵۰۔ ان کیسے لایا  
 ۵۱۔ ان کیسے لایا  
 ۵۲۔ ان کیسے لایا  
 ۵۳۔ ان کیسے لایا  
 ۵۴۔ ان کیسے لایا  
 ۵۵۔ ان کیسے لایا  
 ۵۶۔ ان کیسے لایا  
 ۵۷۔ ان کیسے لایا  
 ۵۸۔ ان کیسے لایا  
 ۵۹۔ ان کیسے لایا  
 ۶۰۔ ان کیسے لایا  
 ۶۱۔ ان کیسے لایا  
 ۶۲۔ ان کیسے لایا  
 ۶۳۔ ان کیسے لایا  
 ۶۴۔ ان کیسے لایا  
 ۶۵۔ ان کیسے لایا  
 ۶۶۔ ان کیسے لایا  
 ۶۷۔ ان کیسے لایا  
 ۶۸۔ ان کیسے لایا  
 ۶۹۔ ان کیسے لایا  
 ۷۰۔ ان کیسے لایا  
 ۷۱۔ ان کیسے لایا  
 ۷۲۔ ان کیسے لایا  
 ۷۳۔ ان کیسے لایا  
 ۷۴۔ ان کیسے لایا  
 ۷۵۔ ان کیسے لایا  
 ۷۶۔ ان کیسے لایا  
 ۷۷۔ ان کیسے لایا  
 ۷۸۔ ان کیسے لایا  
 ۷۹۔ ان کیسے لایا  
 ۸۰۔ ان کیسے لایا  
 ۸۱۔ ان کیسے لایا  
 ۸۲۔ ان کیسے لایا  
 ۸۳۔ ان کیسے لایا  
 ۸۴۔ ان کیسے لایا  
 ۸۵۔ ان کیسے لایا  
 ۸۶۔ ان کیسے لایا  
 ۸۷۔ ان کیسے لایا  
 ۸۸۔ ان کیسے لایا  
 ۸۹۔ ان کیسے لایا  
 ۹۰۔ ان کیسے لایا  
 ۹۱۔ ان کیسے لایا  
 ۹۲۔ ان کیسے لایا  
 ۹۳۔ ان کیسے لایا  
 ۹۴۔ ان کیسے لایا  
 ۹۵۔ ان کیسے لایا  
 ۹۶۔ ان کیسے لایا  
 ۹۷۔ ان کیسے لایا  
 ۹۸۔ ان کیسے لایا  
 ۹۹۔ ان کیسے لایا  
 ۱۰۰۔ ان کیسے لایا

مشهور ففسر مطلق التصويبه ليعلم انه مرادفه كما صرح بذلك في قوله تنبيهها على  
ان التصوي كما يطلق الخ فان قلت <sup>لما لا يصح ان</sup> تقسيم العلم الى التصوي فقط والتصويبة <sup>التي هي</sup> حكم يدل على  
ان معنى التصوي امر مشترك بين <sup>اعني امر على وجه لا يغيره</sup> القسمين <sup>في القسمين</sup> بقيد تارة يا قتران الحكم وتارة لعدم الحكم  
فقد تعلم بذلك ان التصوي يطلق على ما يرادف العلم ويعم التصديق فلا حاجة في ذلك الى  
ان يعرف مطلق التصوي دون التصوي فقط واما اطلاق التصوي على ما يقابل التصوي  
فقد لا يعلم من المعارف المشهورة ولا مدخل فيه للتعريف وهو ظاهر ولا للتقسيم  
اذ لم يعلم منه الاطلافة على المعنى المشترك دون اطلافة على خصوصية القسم  
قلت لجان علمنا ذكرت لكن في التعريف تنبيه على ما يدل عليه التقسيم <sup>بن</sup> اذ ما لا يغفل  
عنه ولهذا التنبيه فانك ستعلم عن قريب قولنا اسنادا امر الى امر اخر اقول  
هذا يعبر الحكم <sup>بالحكم</sup> بالاضالى ولا انفصالي ايجابا او سلبا فتوله ثم  
مفهوم الكاتب اقول تاخر ادراك مفهوم الكاتب عن ادراك الانسان  
كما يقتضيه لفظ ثم ليس امر واجبا بل هو امر استحسانا <sup>على</sup> فان لا ولى ان يلحظ الذا  
اولا ثم مفهوم الصفا واما ادراك نسبة ثبوت الكتابة الى الانسان فلا بد  
يتاخر عن ادراكها معا <sup>بمعنى</sup> قوله بمعد ادراكات النسبة واقعة وليست بواقعة  
اقول <sup>بمعنى</sup> ان لا يعنى بادراك وقوع النسبة او لا وقوعها ان يدرك معنى  
الوقوع او لا وقوع مضافا الى النسبة فان ادراكها بهذا المعنى ليس حكما بل هو  
ادراك مركب تقيدي من قبيل الاضافة بل يعنى بادراك وقوع النسبة ان يدرك  
ان النسبة واقعة ويسمى هذا الادراك حكما ايجابيا <sup>بمعنى</sup> وبادراك عدم وقوع النسبة  
ان يدرك وان النسبة ليست بواقعة ويسمى هذا الادراك

[illegible][illegible]







۱۱  
 ان نور الحق تصدق ثمانه الى  
 ان الصديق عليه الفضل لا يكون انجيل  
 عليه او انفعال بنا بر على تقدير ان يكون  
 على انجيله بنابر انجيله ان ذات امر  
 على نور الانوار حاصل ان انظر من  
 انفسه استبان على احد من انفسه  
 فان اجعلت التصورات داخله  
 انفسه في كل يوم

وايضا والاثرا والافعال هو التاثير وقبول لاثر فلا يصديق احدهما على ما يصديق  
 عليه الاخر باضرورة واما ان الادراك لافعال فانما يصح اذا فسر الادراك بانقاش النفس  
 بالصورة الحاصلة من الشئ واما اذا فسر بالصورة الحاصلة في النفس فيكون من مقولة  
 الكيف فلا يكون فعلا ايضا قوله واما على راي الحكماء فالصدق هو الحكم  
 فقط اقول هذا هو الحق لان تقسيم العلم الى هذين القسمين انما هو الامتياز  
 كل واحد منهما عن الآخر بطريق خاص يستحصل به ثم ان الادراك المسمى بالحكم  
 ينشأ بطريق خاص يصل اليه وهو الحجة المنتظمة الى قسامها وما عداهذا  
 الادراك له طريق واحد يصل اليه وهو القول لشارح فتصور المحكوم عليه وتصور  
 المحكوم به وتصور النسبة الحكيمية تشارك سائر التصورات في الاستقصاء بالقول  
 الشارح فلا فائدة في ضمها الى الحكم وجعل المجموع قسما واحدا من العلم المسمى  
 بالصدق لان هذا المجموع ليس له طريق خاص فمن لاحظ مقصود الفن  
 اعني بيان الطرق الموصولة الى العلم لم يلتبس عليه ان الواجب في تقسيمه ملا  
 الامتياز في الطرق فيكون الحكم احد قسميه المسمى بالصدق لكنه مشروط في وجود  
 الى ضم مجموعة من افراد القسم الاخر فاذا عرفت هذا فنقول اذا اردت  
 تقسيم العلم على هذا المذهب قلت العلم اى الادراك مطلقا اما  
 ان يكون ادراكا بالنسبة واقعة او ليست بواقعة واما ان يكون  
 ادراكا لغير ذلك فالاول يسمى تصديقا والثاني تصورا واذا اردت  
 تقسيمه على مذهب الامام قلت العلم اما ان يكون ادراكا لأمور اعتبر  
 هي المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة الحكيمية وتكون تلك النسبة واقعة

[illegible]

ما ذهب إليه المتأخرون من تفسيره  
 قوله ان ما ذهب إليه الحكماء من  
 التمسك بالظاهر لا ينافي مع  
 ما ذهب اليه الحكماء من التمسك  
 بالباطن في التفسير







ويلزم ايضا ان يكون الحكم خارجا عن التصديق عارضا له فان قلت قد صرح المصنف  
بان المجموع المركب من ادراك والحكم يسمى بالتصديق وذلك نذهب اكله امام بعينه  
قلت ذلك لا يجد به نقلا لان القسم الثاني الخارج عن التقسيم هو الادراك للحكام  
للكم لا المجموع المركب منهما فان كان التصديق عبارة عن القسم الثاني فلحال  
عليه ما عرفت من عدم انطباقه على شيء من المذهبين وفساده في نفسه  
وان كان عبارة عن المجموع المركب منهما كما صرح به حيث قال يقال للمجموع تصديق  
لم يكن التصديق قسما من العلم بل مركبا من احد قسميه مع امر آخر متقارن له  
اعني الحكم وذلك باطل وايضا يصدق على تصور الحكم عليه والحكم معانه  
مجموع مركب من ادراك وحكم فيلزم ان يكون تصديقا وكذا يكون تصور الحكم  
به مع الحكم تصديقا آخر وهكذا تصور النسبة مع الحكم تصديقا ثالثا وكذا المجموع  
المركب من هذه التصورات الثلاث والحكم تصديقا رابعا ومحصل من تركيب  
اثنين منها مع الحكم ثلثا اخرى فيرتقى عدد التصديقات الى سبعة ايضا لان  
احد هذه السبعة هو مذهب اكله امام بخلاف السبعة السابقة قوله اما ان يكون  
قسم شي قسيما له اقول قيم الشئ هو ما كان مندرجا تحته واخص منه وقسيم الشئ هو ما كان  
مقابلا له ومندرجا ما تحت شي آخر مثلا اذا قسمت الحيوان الى حيوان الارض والحيوان  
غير ناطق كان كل واحد منهما قسيما من الحيوان وقسيما للآخر ومعنى كون قسم الشئ  
قسيما له ان يكون ذلك الشئ قسيما منه في الواقع وقد جعلته انت قسيما له ومعنى كون  
قسم الشئ قسيما منه عكس ذلك قوله وذلك لان التصديق ان كان عبارة عن  
التصديق مع الحكم اقول هذا بناء على ان التصديق عبارة عن ادراك الحكم مع الحكم

على قوله ان الحكم لا يكون التصديق عارضا له فان قلت قد صرح المصنف بان المجموع المركب من ادراك والحكم يسمى بالتصديق وذلك نذهب اكله امام بعينه قلت ذلك لا يجد به نقلا لان القسم الثاني الخارج عن التقسيم هو الادراك للحكام للكم لا المجموع المركب منهما فان كان التصديق عبارة عن القسم الثاني فلحال عليه ما عرفت من عدم انطباقه على شيء من المذهبين وفساده في نفسه وان كان عبارة عن المجموع المركب منهما كما صرح به حيث قال يقال للمجموع تصديق لم يكن التصديق قسما من العلم بل مركبا من احد قسميه مع امر آخر متقارن له اعني الحكم وذلك باطل وايضا يصدق على تصور الحكم عليه والحكم معانه مجموع مركب من ادراك وحكم فيلزم ان يكون تصديقا وكذا يكون تصور الحكم به مع الحكم تصديقا آخر وهكذا تصور النسبة مع الحكم تصديقا ثالثا وكذا المجموع المركب من هذه التصورات الثلاث والحكم تصديقا رابعا ومحصل من تركيب اثنين منها مع الحكم ثلثا اخرى فيرتقى عدد التصديقات الى سبعة ايضا لان احد هذه السبعة هو مذهب اكله امام بخلاف السبعة السابقة قوله اما ان يكون قسم شي قسيما له اقول قيم الشئ هو ما كان مندرجا تحته واخص منه وقسيم الشئ هو ما كان مقابلا له ومندرجا ما تحت شي آخر مثلا اذا قسمت الحيوان الى حيوان الارض والحيوان غير ناطق كان كل واحد منهما قسيما من الحيوان وقسيما للآخر ومعنى كون قسم الشئ قسيما له ان يكون ذلك الشئ قسيما منه في الواقع وقد جعلته انت قسيما له ومعنى كون قسم الشئ قسيما منه عكس ذلك قوله وذلك لان التصديق ان كان عبارة عن التصديق مع الحكم اقول هذا بناء على ان التصديق عبارة عن ادراك الحكم مع الحكم







10-2

مجلس توفیق و ترقی

پیشانی و مابقی

سیدنا ابوبکر صدیق رضی اللہ عنہ

السلامة العامة



مجلس شورای اسلامی

مکتبہ اسلامیہ

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

*(Signature)*

مجلس شورای اسلامی

مفتی محمد رفیع رحمانی

بالمعنى الاصح فلا اشكال على ما هو مراد القوم اصلا فظهر عيار رخصتهم توهم التباسا يزول  
بتفسيرهم التصديق والتصور المقابل له كما قررناه قوله فلا ريب له لانا نختار الخ  
**قول** هذا الكلام يدل على ان الاعتراض متوجه على تقسيم المصطلح لكنه من دفع  
بالجواب الذي قرره الشارح واما على التقسيم للشهور فهو وارد عليه غير من دفع عنه  
وقد عرفت اندفاعه عنه ايضا بما قررناه الا ان اندفاعه عن نفسه المصطلح اندفاعا  
عن التقسيم المشهور كما لا يخفى قوله والثاني المراد بالتصديق قول قيل نتيجة هذا على  
كلام المصنف ايضا بان يقال ان المراد بالتصور فقط الحضور الذهني مطلقا لزم ان تقسم  
الشيء الى نفسه والى غيره كما ذكره ولزم ايضا ان يكون قوله فقط لغوا لاحاجة  
اليه اصلا وان المراد به المقيد بعدم الحكم لزم امتناع اعتبار التصور فقط  
في التصديق بعين ما ذكره ثم فان قلت قوله وجوابه اشارة الى جواب لا هل  
الثاني اذا ورد على تقسيم المصطلح فحاصل كلامه على قياس ما تقدم في الاعتراض  
الاول ان الاعتراض الثاني ايضا توجه على عبارة المصطلح لانه من دفع بهذا الجواب  
واما على عبارة القوم فهو وارد غير من دفع قلت هذا الجواب كما يدفع الاعتراض  
الثاني عن كلام المصطلح يدفعه عن كلام القوم ايضا بل هو بكل ما هم انسيب لان  
كون لفظ التصور مشتركا بين ما اعتبر فيه عدم العلم وبين الحضور الذهني مطلقا  
انما يظهر من كلامهم دون كلامه حيث ذكروا التصور في مقابل التصديق  
والمراد وايه معنى يقابل به قطعاً مع انهم يطلقون التصور على ما كان مراداً للعلم  
اعني لا المراد مطلقاً فالتصور عندهم معنيان واما كلام المصطلح فلا يقتضي  
الا ان يكون للتصور معنى واحد متناول للتصور فقط والتصور مع الحكم

۱۰۰  
 و اما کان نجا کلام  
 انما یو علیہ و علیہ علی انداد و علی  
 بعین کتب و فو قوت انفا و علی انداد و علی  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶

من كانه انما اضاف في لا يتحقق فافهم  
 قوله انما اضاف في لا يتحقق فافهم  
 من كانه انما اضاف في لا يتحقق فافهم  
 قوله انما اضاف في لا يتحقق فافهم



۱۰۰  
 در صورتی که این نوع خطی باشد  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰







بالدليل لا اشكال في تعريفه البدهي والنظري من التصرف فان البدهي منه ما لا يتوقف  
على نظر وكسب صدق النظر منه ما يتوقف عليه واما التصديق ففي تعريفه قسمية  
اشكال ذلك لان الحكم قد يكون غير محتاج الى نظر فلو قد يكون تصور المحكوم عليه  
او المحكوم به محتاجا اليه ومثل هذا التصديق يسمى بدهييا كالحكم بان المملوك محتاج  
الى المولاه مكانه مع انه يصدق عليه ان يتوقف على نظر فدخل في تعريف النظر  
ويخرج عن تعريف البدهي فيبطل التعريفان طردا وعكسا والجواب ان التصديق  
عبارة عن الحكم فاذا كان مستغنيا في ذاته عن النظر كان نظريا داخلا في تعريفه  
لانه يتوقف على نظر في ذاته واذا كان مستغنيا في ذاته عن النظر كان بدهييا  
داخلا في تعريفه لانه لم يتوقف في ذاته على نظر وهذا هو المراد بما ذكر في تعريفه  
واما توقفه على النظر في اطرافه فذلك توقف بالواسطة واذا جعل التصديق عبارة  
عن المجموع المركب كما هو مذهب الامام فقد فسر هذا الاشكال قوله فنقول ليس كل واحد  
اقول بانه ليس كل واحد من التصورات بدهييا ولا كل واحد منها نظريا حتى يلزم ان بعض  
التصورات بدهيي بعضها نظري وكذلك ليس كل واحد من التصديقات بدهييا ولا كل واحد منها  
نظريا حتى يلزم ان بعضها بدهيي بعضها نظري لكنه جمع بين التصورات والتصديقات  
اختصاصا في العبارة مع الاشتراك في الدليل والمراد ما ذكرناه فكانه قال  
ليس جميع التصورات بدهييا والاما احتجنا الى نظري في تحصيل شيء من التصورات  
وهو باطل قطعاً وكذلك ليس جميع التصديقات بدهييا والاما احتجنا في تحصيل  
من التصديقات الى نظري هو ايضا بطل قطعاً قوله وفيه نظر اقول هذا النظر  
وارد على ظاهر هذه العبارة وان كان المقصود تفسيرها في شرح الكشف بعدم احتياج

الاشكال في تعريفه البدهي والنظري من التصرف فان البدهي منه ما لا يتوقف  
على نظر وكسب صدق النظر منه ما يتوقف عليه واما التصديق ففي تعريفه قسمية  
اشكال ذلك لان الحكم قد يكون غير محتاج الى نظر فلو قد يكون تصور المحكوم عليه  
او المحكوم به محتاجا اليه ومثل هذا التصديق يسمى بدهييا كالحكم بان المملوك محتاج  
الى المولاه مكانه مع انه يصدق عليه ان يتوقف على نظر فدخل في تعريف النظر  
ويخرج عن تعريف البدهي فيبطل التعريفان طردا وعكسا والجواب ان التصديق  
عبارة عن الحكم فاذا كان مستغنيا في ذاته عن النظر كان نظريا داخلا في تعريفه  
لانه يتوقف على نظر في ذاته واذا كان مستغنيا في ذاته عن النظر كان بدهييا  
داخلا في تعريفه لانه لم يتوقف في ذاته على نظر وهذا هو المراد بما ذكر في تعريفه  
واما توقفه على النظر في اطرافه فذلك توقف بالواسطة واذا جعل التصديق عبارة  
عن المجموع المركب كما هو مذهب الامام فقد فسر هذا الاشكال قوله فنقول ليس كل واحد  
اقول بانه ليس كل واحد من التصورات بدهييا ولا كل واحد منها نظريا حتى يلزم ان بعض  
التصورات بدهيي بعضها نظري وكذلك ليس كل واحد من التصديقات بدهييا ولا كل واحد منها  
نظريا حتى يلزم ان بعضها بدهيي بعضها نظري لكنه جمع بين التصورات والتصديقات  
اختصاصا في العبارة مع الاشتراك في الدليل والمراد ما ذكرناه فكانه قال  
ليس جميع التصورات بدهييا والاما احتجنا الى نظري في تحصيل شيء من التصورات  
وهو باطل قطعاً وكذلك ليس جميع التصديقات بدهييا والاما احتجنا في تحصيل  
من التصديقات الى نظري هو ايضا بطل قطعاً قوله وفيه نظر اقول هذا النظر  
وارد على ظاهر هذه العبارة وان كان المقصود تفسيرها في شرح الكشف بعدم احتياج

بالدليل لا اشكال في تعريفه البدهي والنظري من التصرف فان البدهي منه ما لا يتوقف  
على نظر وكسب صدق النظر منه ما يتوقف عليه واما التصديق ففي تعريفه قسمية  
اشكال ذلك لان الحكم قد يكون غير محتاج الى نظر فلو قد يكون تصور المحكوم عليه  
او المحكوم به محتاجا اليه ومثل هذا التصديق يسمى بدهييا كالحكم بان المملوك محتاج  
الى المولاه مكانه مع انه يصدق عليه ان يتوقف على نظر فدخل في تعريف النظر  
ويخرج عن تعريف البدهي فيبطل التعريفان طردا وعكسا والجواب ان التصديق  
عبارة عن الحكم فاذا كان مستغنيا في ذاته عن النظر كان نظريا داخلا في تعريفه  
لانه يتوقف على نظر في ذاته واذا كان مستغنيا في ذاته عن النظر كان بدهييا  
داخلا في تعريفه لانه لم يتوقف في ذاته على نظر وهذا هو المراد بما ذكر في تعريفه  
واما توقفه على النظر في اطرافه فذلك توقف بالواسطة واذا جعل التصديق عبارة  
عن المجموع المركب كما هو مذهب الامام فقد فسر هذا الاشكال قوله فنقول ليس كل واحد  
اقول بانه ليس كل واحد من التصورات بدهييا ولا كل واحد منها نظريا حتى يلزم ان بعض  
التصورات بدهيي بعضها نظري وكذلك ليس كل واحد من التصديقات بدهييا ولا كل واحد منها  
نظريا حتى يلزم ان بعضها بدهيي بعضها نظري لكنه جمع بين التصورات والتصديقات  
اختصاصا في العبارة مع الاشتراك في الدليل والمراد ما ذكرناه فكانه قال  
ليس جميع التصورات بدهييا والاما احتجنا الى نظري في تحصيل شيء من التصورات  
وهو باطل قطعاً وكذلك ليس جميع التصديقات بدهييا والاما احتجنا في تحصيل  
من التصديقات الى نظري هو ايضا بطل قطعاً قوله وفيه نظر اقول هذا النظر  
وارد على ظاهر هذه العبارة وان كان المقصود تفسيرها في شرح الكشف بعدم احتياج



































مسلك السداد فهذا الحق يتفق ويظهر كلاً معنى المنطق للنفس الإنسانية  
المسماة بالناطقة فاشتق له اسم من النطق قوله لان اثر العلة البعيدة لا يصل  
الى المحلول اقول قيل عليه في هذا لا يكون المعلول منفعلًا عن العلة البعيدة  
فلا تله ن العلة المتوسطة واسطة بين الفاعل ومنفعل ذلك الفاعل بل تكون واسطة  
بين فاعلها ومنفعلها كما صرح به اولاً ووجه لا يحتاج في اخراجها عن تعريف الآلة  
القيد الاخير بل هو خارج بقوله ومنفعله اي منفعل ذلك الفاعل والجواب  
انا اذا فرضنا ان امثلاً او جذب وب او جديج فلا شك ان آله مدخل ما في  
وجود جج وليس له لا كونه فاعل له اذ لا يمكن وجود جج الا بان يصير فاعلاً  
لب لكنه فاعل بعيد لم يصل اثره الى جج فليكن جج ايضاً منفعلًا له بعيداً  
فيصدق على جج انه واسطة بين الفاعل ومنفعله في الجملة فيحتاج الى  
اخراجها بالقيد الاخير والى ما ذكرناه مفصلاً اشار مجمل بقوله اذ علة حلة  
علته بالواسطة فتأمل قوله والقانون امر كل اقول اذا قلنا  
مثلاً كل فاعل مرفوع فالفاعل امر كل اي مفهوم لا يمنع نفس تصور عن  
وقوع الشك فيه وله جزئيات متعددة يحمل عليها وهذه القضية  
ايضاً امر كل اي قضية كلية قد حكم فيها على جميع جزئيات  
موضوعها ولها فرع هو الاحكام الواردة على خصوصيات تلك  
الجزئيات كقولك زيد في قال زيد مرفوع وعمر في ضرب عمر مرفوع الى  
غير ذلك وهذه الفروع مندرجة تحت تلك القضية الكلية المشتملة  
عليها بالحق القريبة من الفعل والقانون والاصل والقاعدة

فان قيل ان السداد في هذا الحق يتفق ويظهر كلاً معنى المنطق للنفس الإنسانية المسماة بالناطقة فاشتق له اسم من النطق قوله لان اثر العلة البعيدة لا يصل الى المحلول اقول قيل عليه في هذا لا يكون المعلول منفعلًا عن العلة البعيدة فلا تله ن العلة المتوسطة واسطة بين الفاعل ومنفعل ذلك الفاعل بل تكون واسطة بين فاعلها ومنفعلها كما صرح به اولاً ووجه لا يحتاج في اخراجها عن تعريف الآلة القيد الاخير بل هو خارج بقوله ومنفعله اي منفعل ذلك الفاعل والجواب انا اذا فرضنا ان امثلاً او جذب وب او جديج فلا شك ان آله مدخل ما في وجود جج وليس له لا كونه فاعل له اذ لا يمكن وجود جج الا بان يصير فاعلاً لب لكنه فاعل بعيد لم يصل اثره الى جج فليكن جج ايضاً منفعلًا له بعيداً فيصدق على جج انه واسطة بين الفاعل ومنفعله في الجملة فيحتاج الى اخراجها بالقيد الاخير والى ما ذكرناه مفصلاً اشار مجمل بقوله اذ علة حلة علته بالواسطة فتأمل قوله والقانون امر كل اقول اذا قلنا مثلاً كل فاعل مرفوع فالفاعل امر كل اي مفهوم لا يمنع نفس تصور عن وقوع الشك فيه وله جزئيات متعددة يحمل عليها وهذه القضية ايضاً امر كل اي قضية كلية قد حكم فيها على جميع جزئيات موضوعها ولها فرع هو الاحكام الواردة على خصوصيات تلك الجزئيات كقولك زيد في قال زيد مرفوع وعمر في ضرب عمر مرفوع الى غير ذلك وهذه الفروع مندرجة تحت تلك القضية الكلية المشتملة عليها بالحق القريبة من الفعل والقانون والاصل والقاعدة

فان قيل ان السداد في هذا الحق يتفق ويظهر كلاً معنى المنطق للنفس الإنسانية المسماة بالناطقة فاشتق له اسم من النطق قوله لان اثر العلة البعيدة لا يصل الى المحلول اقول قيل عليه في هذا لا يكون المعلول منفعلًا عن العلة البعيدة فلا تله ن العلة المتوسطة واسطة بين الفاعل ومنفعل ذلك الفاعل بل تكون واسطة بين فاعلها ومنفعلها كما صرح به اولاً ووجه لا يحتاج في اخراجها عن تعريف الآلة القيد الاخير بل هو خارج بقوله ومنفعله اي منفعل ذلك الفاعل والجواب انا اذا فرضنا ان امثلاً او جذب وب او جديج فلا شك ان آله مدخل ما في وجود جج وليس له لا كونه فاعل له اذ لا يمكن وجود جج الا بان يصير فاعلاً لب لكنه فاعل بعيد لم يصل اثره الى جج فليكن جج ايضاً منفعلًا له بعيداً فيصدق على جج انه واسطة بين الفاعل ومنفعله في الجملة فيحتاج الى اخراجها بالقيد الاخير والى ما ذكرناه مفصلاً اشار مجمل بقوله اذ علة حلة علته بالواسطة فتأمل قوله والقانون امر كل اقول اذا قلنا مثلاً كل فاعل مرفوع فالفاعل امر كل اي مفهوم لا يمنع نفس تصور عن وقوع الشك فيه وله جزئيات متعددة يحمل عليها وهذه القضية ايضاً امر كل اي قضية كلية قد حكم فيها على جميع جزئيات موضوعها ولها فرع هو الاحكام الواردة على خصوصيات تلك الجزئيات كقولك زيد في قال زيد مرفوع وعمر في ضرب عمر مرفوع الى غير ذلك وهذه الفروع مندرجة تحت تلك القضية الكلية المشتملة عليها بالحق القريبة من الفعل والقانون والاصل والقاعدة

فان قيل ان السداد في هذا الحق يتفق ويظهر كلاً معنى المنطق للنفس الإنسانية المسماة بالناطقة فاشتق له اسم من النطق قوله لان اثر العلة البعيدة لا يصل الى المحلول اقول قيل عليه في هذا لا يكون المعلول منفعلًا عن العلة البعيدة فلا تله ن العلة المتوسطة واسطة بين الفاعل ومنفعل ذلك الفاعل بل تكون واسطة بين فاعلها ومنفعلها كما صرح به اولاً ووجه لا يحتاج في اخراجها عن تعريف الآلة القيد الاخير بل هو خارج بقوله ومنفعله اي منفعل ذلك الفاعل والجواب انا اذا فرضنا ان امثلاً او جذب وب او جديج فلا شك ان آله مدخل ما في وجود جج وليس له لا كونه فاعل له اذ لا يمكن وجود جج الا بان يصير فاعلاً لب لكنه فاعل بعيد لم يصل اثره الى جج فليكن جج ايضاً منفعلًا له بعيداً فيصدق على جج انه واسطة بين الفاعل ومنفعله في الجملة فيحتاج الى اخراجها بالقيد الاخير والى ما ذكرناه مفصلاً اشار مجمل بقوله اذ علة حلة علته بالواسطة فتأمل قوله والقانون امر كل اقول اذا قلنا مثلاً كل فاعل مرفوع فالفاعل امر كل اي مفهوم لا يمنع نفس تصور عن وقوع الشك فيه وله جزئيات متعددة يحمل عليها وهذه القضية ايضاً امر كل اي قضية كلية قد حكم فيها على جميع جزئيات موضوعها ولها فرع هو الاحكام الواردة على خصوصيات تلك الجزئيات كقولك زيد في قال زيد مرفوع وعمر في ضرب عمر مرفوع الى غير ذلك وهذه الفروع مندرجة تحت تلك القضية الكلية المشتملة عليها بالحق القريبة من الفعل والقانون والاصل والقاعدة







واجب بان المقصود بالذات من هذه الثلاثة هو المسائل واما الموضوع فاما جليح  
اليه ليرتبط بسببه بعض المسائل بعضها ترتيبا بحيث يحصل لنا المسائل الكليات والعلوم  
وكذا المباني فاما جليح اليها لتوقف تلك المسائل عليها فالا نسب الاول ان يعتبر ذلك  
المسائل على حدة وتسمى باسم من جعل الموضوع والمبادئ من اجزاء العلوم فليعلم ذلك  
منه تسامح بناء على شدة احتياج العلم اليهما فنزلة منزلة الاجزاء عنه بحوزة ان  
يعتبر المقصود بالذات اعني المسائل مع ما يحتاج اليه اعني الموضوع والمبادئ معا  
باسم يكونان ح من اجزاء العلوم لكن الاول ولي كما لا يخفى قوله لانه قد حصلت  
تلك المسائل او لا فموضوع اسم العلم بانها اقول قيل عليه ان مسائل العلوم  
تتزايد يوما فيوافا لمعلوم والصناعة اما تكامل تلاحق لا فكار فليعلم يقال ان  
المسائل قد حصلت او لا ثم وضع الاسم بانها واجب بان وضع الاسم لمعد لا يتوقف  
على تحصيله في الخارج بل في الذهن فلم يرد بتجسبل المسائل او لا انها استخراج ودون  
بتمامها ثم سميت باسم العلم بل لانه ان تلك المسائل لو حطت باجمالا ومعبت بذلك ولا  
وان كان بعضها مستخرجة بالفعل بعضها حاصله بالذوق فلا اشكال قوله  
دون ان يقول وحده اقول لانه لو قال ذلك لم يكن صحيحا ولو قال هو  
ذلك القانون او قال وعرفه لكان صحيحا لكنه عار عن التنبيه المذكور قوله  
العلم بالمسائل هو التصديق بالمسائل اقول هذا هو المعنى الثاني الذي ذكرناه انه  
ثانيا قوله ان تصو العلم المطر يتوقف اقول لما كان حقيقة العلم هي التصديق  
بالمسائل اراد تصوره بحجة احتجيم الى ان يتصور تلك التصديقات التي هي خارجة  
فاذا تصور تلك التصديقات باسمها محتملة فقد حصل تصو العلم مجرد اذ لا يفتقر لتصو الشئ مجرد

ادى الى العلم الذي هو العلم بالذات من هذه الثلاثة هو المسائل واما الموضوع فاما جليح  
اليه ليرتبط بسببه بعض المسائل بعضها ترتيبا بحيث يحصل لنا المسائل الكليات والعلوم  
وكذا المباني فاما جليح اليها لتوقف تلك المسائل عليها فالا نسب الاول ان يعتبر ذلك  
المسائل على حدة وتسمى باسم من جعل الموضوع والمبادئ من اجزاء العلوم فليعلم ذلك  
منه تسامح بناء على شدة احتياج العلم اليهما فنزلة منزلة الاجزاء عنه بحوزة ان  
يعتبر المقصود بالذات اعني المسائل مع ما يحتاج اليه اعني الموضوع والمبادئ معا  
باسم يكونان ح من اجزاء العلوم لكن الاول ولي كما لا يخفى قوله لانه قد حصلت  
تلك المسائل او لا فموضوع اسم العلم بانها اقول قيل عليه ان مسائل العلوم  
تتزايد يوما فيوافا لمعلوم والصناعة اما تكامل تلاحق لا فكار فليعلم يقال ان  
المسائل قد حصلت او لا ثم وضع الاسم بانها واجب بان وضع الاسم لمعد لا يتوقف  
على تحصيله في الخارج بل في الذهن فلم يرد بتجسبل المسائل او لا انها استخراج ودون  
بتمامها ثم سميت باسم العلم بل لانه ان تلك المسائل لو حطت باجمالا ومعبت بذلك ولا  
وان كان بعضها مستخرجة بالفعل بعضها حاصله بالذوق فلا اشكال قوله  
دون ان يقول وحده اقول لانه لو قال ذلك لم يكن صحيحا ولو قال هو  
ذلك القانون او قال وعرفه لكان صحيحا لكنه عار عن التنبيه المذكور قوله  
العلم بالمسائل هو التصديق بالمسائل اقول هذا هو المعنى الثاني الذي ذكرناه انه  
ثانيا قوله ان تصو العلم المطر يتوقف اقول لما كان حقيقة العلم هي التصديق  
بالمسائل اراد تصوره بحجة احتجيم الى ان يتصور تلك التصديقات التي هي خارجة  
فاذا تصور تلك التصديقات باسمها محتملة فقد حصل تصو العلم مجرد اذ لا يفتقر لتصو الشئ مجرد



من الاقبيارات يوجد من الوجهه فلان وجهه النفس  
بكنه الواجب اعراضه اجتنابه  
ما يجد الوقت

و اختلاف الاحكام باختلاف الوجود مع الاتحاد بالذات  
 العلم والتصديق حضوريا بقصور  
 العلم والتصديق حضوريا بقصور  
 العلم والتصديق حضوريا بقصور

[illegible]

श्री

لا يكون برامتها في غاية الغلو فيكون  
 إشارة إلى المنع مكابرة أو تنقيح الدليل و  
 ترك ذلك المنع منه ١٢ فبعد التحكيم  
 على توارده لا يحتاج لأن يفتادح أن هذا المقدور  
 لا تثبت عندك فهو مطالب بالدليل الذي يثبتها  
 فلا يحتاج المنع إلى شيء ١٣ فبعد  
 جعل قوله لا يثبتها كالتامع لا يفتادح فلا يثبت  
 أن يثبت بالدليل ولو عتبه فورد هو عبد الجليم  
 مع قوله لا يثبت فليس بواجب التناظر ١٤ فبعد المنع  
 على قوله أن علم يمنع ١٥ ليس مراده أن العلم في  
 شرط في العلم فبذلك يثبت عليه أن العلم واجب  
 بغير أن يكون أمثلاً ففصل ١٦ مراده أن العلم واجب  
 من حيث أنه سائر لا يكون أمثلاً  
 على قوله مستلزم ١٧

التام لا تصوره بجميع اجزائه والتصور امر لا يجري فيه ان يتعلق بكل شيء حتى انه يجوز ان يتصور  
التصور وان يتصور التصديق بل يجوز ان يتصور عدم التصور ولما كان تصور جميع تلك  
التصديقات امر متعذر المكن تصور العلم بمجده مقدمة للشرع فيه قوله  
اشارة الى جواب معارضة قول اذ استدلل على اللطم بدليل فالخصم ان منع  
مقدمة معينة من مقدما ته او كل واحدة منها على التعيين فذلك يسمى منع  
ومناقضة ونقضا تفصيليا ولا يحتاج في ذلك الى شاهد فاذا ذكر شيء  
يتقوى به المنع يسمى استدلالا بالمنع وان منع مقدمة غير معينة بان يقول ليس  
دليلك بجميع مقدما ته صحيحا ومعناه ان فيها خلافا فذلك يسمى نقضا لجماليها  
ولا بد هناك من شاهد على الاختلاف وان لم يمنع شيئا من المقدما ته لا معينة ولا غير  
معينة او رد دليلا مقابلا للدليل المستدل دالا على نقض مدعاه فذلك يسمى  
معارضة قوله المنطق مجموع قوانين الاكتساب اقول وذلك لان الاكتساب  
اما للتصور واما للتصديق والاول انما هو بالقول لشارح والثاني بالجملة وقوانين  
الاكتساب ليست لقوانينه بل هي القوانين المنطقية المتعلقة  
بالاكتساب بالتصور والتصديق فليس هناك قانون من تلك القوانين بالاكتمال فصارح  
عن المنطق قول بل بعض اجزائه بدليله على ان الاول اقول فان اتاكبه بين  
لا يحتاج الى بيان صاير كل مرتبة الموجبة في التبيين على هيئة الضم الاول  
الشكل الاول وهو الموجبة الكلية التي هي نتيجة ما يزم بدلا لهية باستل امهها اياها  
وهكذا اياها في الضرر وكذا القياس الاستثنائي المتصل فان من علم الملازمة علم وجوب الملازمة  
علم وجوب الملازمة قطعاً علم بداهة ان المقدمتين المذكورتين اعني المقدمة الاولى على الملازمة

والا فقد غيظتم عباد الله عسى ان يكون سخطكم ظاهرا في الدنيا وان الله شديد العقاب لمن اتى بغير ما احصى







ولم يكن كسبياً لكان بدعيًا وهو باطل ولا لاستغنى عن تعلمه وأما الثاني فلا نه  
لو احتج إليه مع كونه كسبياً لزم الدرس والتسلسل في اكتساب النظريات المحتاجة  
إلى المنطق ولم يلتفت الشارح إلى هذا التقريب إذا كان المناسب حرم أن يقدم المص  
ذكر النظرية وأن يشير إلى لزوم الدرس والتسلسل في اكتساب النظريات المحتاجة إلى  
المنطق لأن يقتصر على لزومهما في تحصيل نفسه ويمكن أن يقال لما بين المص احتياج  
إلى المنطق نفسه أراد أن يبين أن حاله ما إذا مل هو بدعي بجميع أجزائه حتى  
يستغنى عن تدوينه في الكتب أو هو كسبي بجميع أجزائه حتى يمنع تحصيله فضلاً  
عن تدوينه وبين فساد القسمين فظهر أن المنطق ليس مما كان يستغنى عنه تدوينه  
ولما يمنع تحصيله وتدوينه مع كونه محتاجاً إليه فوجب أن يدون في الكتب  
ولم يلتفت الشارح أيضاً إلى هذا التوجيه لأن المشهور في كتب الفن إيرادها عرضة  
في هذا الموضع لمقتضى الاحتياج إليه **قوله** لا حاجة القابلة على سبيل المماثلة **قوله** لا  
أن المعارضة في هذا الموضع مقابلة الدليل بدليل آخر مانع للأول في ثبوت مقتضاها  
وما ذكرتم ليس كذلك **قوله** لا يتميز عند العقل إلا بعد العلم بموضوعه **قوله**  
لا يتميز عند العقل يتميزاً تاماً ولا يحصل له زيادة بصيرة في الشروع في العلم لا  
بعد العلم بأن موضوعه ماذا أعني التصديق بأن الشيء الفلاني مثلاً  
موضوع لهذا العلم كما أشرنا إليه سابقاً **قوله** ولما كان موضوع المنطق  
أخص من مطلق الموضوع **اقول** هذا كلام القوم ويتبادر منه إلى الفهم  
أن المقصود بموضوع الموضوع نل ذلك اعتراض عليه بأن العلم بالخاص مسبوق بالعلم  
بالعام إذا اجتمع هناك شيان أحدهما أن يكون العلم بالخاص علماً به بالكنة

من تعليل بعضه ببعض  
نظرياته ولا يخلط عليك أن هذا  
من المنطق لا يقتضيه عدم الحاجة إليها  
كيفية وقد التفت إلى سائر هذه النظريات  
معارضة كما عرفت بوجه ودر الشرح  
قوله لا بد أن يبين ولا يخفى أن  
النسب مبدئياً لا احتياج إلى المنطق  
ففساد أن يكون الاستفاد من حاله  
بل يمكن تحصيله من الاستفاد من حاله  
تقديم كونه كسبياً بجميع أجزائه حتى  
تحصيله دون كونه بدعياً بجميع أجزائه حتى  
يستغنى من تدوينه في الكتب  
قوله لا بد أن يبين ولا يخفى أن  
النسب مبدئياً لا احتياج إلى المنطق  
ففساد أن يكون الاستفاد من حاله  
بل يمكن تحصيله من الاستفاد من حاله  
تقديم كونه كسبياً بجميع أجزائه حتى  
تحصيله دون كونه بدعياً بجميع أجزائه حتى  
يستغنى من تدوينه في الكتب  
قوله لا بد أن يبين ولا يخفى أن  
النسب مبدئياً لا احتياج إلى المنطق  
ففساد أن يكون الاستفاد من حاله  
بل يمكن تحصيله من الاستفاد من حاله  
تقديم كونه كسبياً بجميع أجزائه حتى  
تحصيله دون كونه بدعياً بجميع أجزائه حتى  
يستغنى من تدوينه في الكتب

بالعلم بالخاص مسبوق بالعلم  
بالعام إذا اجتمع هناك شيان  
أحدهما أن يكون العلم بالخاص  
علماً به بالكنة  
قوله لا بد أن يبين ولا يخفى أن  
النسب مبدئياً لا احتياج إلى المنطق  
ففساد أن يكون الاستفاد من حاله  
بل يمكن تحصيله من الاستفاد من حاله  
تقديم كونه كسبياً بجميع أجزائه حتى  
تحصيله دون كونه بدعياً بجميع أجزائه حتى  
يستغنى من تدوينه في الكتب















۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱



٢٤  
 من قبيل التصورات والموصل القريب الى التصديق هو انواع الحجج  
 اعني القياس والاستقراء والتشيل وهي مركبة من قضايا وكلها من قبيل  
 التصديقات **قوله** ولا يكون علته **اقول** اي لا يكون علته  
 مؤثرة فيه كافية في حصوله فان المحتاج اليه ان يستقل بتجصيل المحتاج كان متقدما عليه  
 تقدما بالعلية كمتقدم حركة اليد على حركة المفتاح وان لم يستقل بذلك كان متقدما عليه  
 تقدما بالطبع كمتقدم الواحد على الاثنين وتقدم التصور على التصديق تقدم بالطبع  
 كما بينه ولما ثبت ان هذا النوع اعني التصورات تقدم ما بالطبع على النوع الاخر اعني  
 التصديقات والاولى ان يكون كسب المتعلقات بالاولى متقدما في الوضع على المتعلقات بالثاني  
**قوله** احدهما ان استدعاء التصديق **اقول** كما ان التصديق لا يستدعي تصورا له  
 بكنهه الحقيقي بل يستدعي تصورا بوجهه ما سواه كان بكنهه حقيقته او بامر  
 صادق عليه كذا لا يستدعي تصورا للحكومة بكنهه الحقيقية بل يستدعي  
 تصورا مطلقا اعم من ان يكون بكنهه او بوجه اخر وكذلك لا يستدعي تصورا لنسبة  
 الحكمة الا بوجه ما سواه كان بكنهها او لا وذلك لانا نحكم احكاما يقينية  
 نظرية او بدعية كعامة مثل وتنسب الاشياء الى اخرى ولا نعرب  
 كنه حقائق الحكوم عليها ولا الحكوم بها ولا النسبة التي بينهما كما لا يخفى  
**قوله** ولا **اقول** اي وان لم يعن بالاولى لنسبة الحكمة والثاني ايقاع النسبة  
 وانتزاعها فاما ان يريد بالحكم في الموضعين النسبة الحكمة فيلزم ان لا يكون  
 نقول لا متناع الحكم من اجل معنى ذلك لان قوله والحكم انما معطوف على قوله الحكوم  
 كان المعنى ولا بد في التصديق من حصول الحكم اي النسبة الحكمة لا متناع النسبة

هذا النوع من الحجج هو انواع الحجج  
 اعني القياس والاستقراء والتشيل وهي مركبة من قضايا وكلها من قبيل  
 التصديقات **قوله** ولا يكون علته **اقول** اي لا يكون علته  
 مؤثرة فيه كافية في حصوله فان المحتاج اليه ان يستقل بتجصيل المحتاج كان متقدما عليه  
 تقدما بالعلية كمتقدم حركة اليد على حركة المفتاح وان لم يستقل بذلك كان متقدما عليه  
 تقدما بالطبع كمتقدم الواحد على الاثنين وتقدم التصور على التصديق تقدم بالطبع  
 كما بينه ولما ثبت ان هذا النوع اعني التصورات تقدم ما بالطبع على النوع الاخر اعني  
 التصديقات والاولى ان يكون كسب المتعلقات بالاولى متقدما في الوضع على المتعلقات بالثاني  
**قوله** احدهما ان استدعاء التصديق **اقول** كما ان التصديق لا يستدعي تصورا له  
 بكنهه الحقيقي بل يستدعي تصورا بوجهه ما سواه كان بكنهه حقيقته او بامر  
 صادق عليه كذا لا يستدعي تصورا للحكومة بكنهه الحقيقية بل يستدعي  
 تصورا مطلقا اعم من ان يكون بكنهه او بوجه اخر وكذلك لا يستدعي تصورا لنسبة  
 الحكمة الا بوجه ما سواه كان بكنهها او لا وذلك لانا نحكم احكاما يقينية  
 نظرية او بدعية كعامة مثل وتنسب الاشياء الى اخرى ولا نعرب  
 كنه حقائق الحكوم عليها ولا الحكوم بها ولا النسبة التي بينهما كما لا يخفى  
**قوله** ولا **اقول** اي وان لم يعن بالاولى لنسبة الحكمة والثاني ايقاع النسبة  
 وانتزاعها فاما ان يريد بالحكم في الموضعين النسبة الحكمة فيلزم ان لا يكون  
 نقول لا متناع الحكم من اجل معنى ذلك لان قوله والحكم انما معطوف على قوله الحكوم  
 كان المعنى ولا بد في التصديق من حصول الحكم اي النسبة الحكمة لا متناع النسبة

هذا النوع من الحجج هو انواع الحجج  
 اعني القياس والاستقراء والتشيل وهي مركبة من قضايا وكلها من قبيل  
 التصديقات **قوله** ولا يكون علته **اقول** اي لا يكون علته  
 مؤثرة فيه كافية في حصوله فان المحتاج اليه ان يستقل بتجصيل المحتاج كان متقدما عليه  
 تقدما بالعلية كمتقدم حركة اليد على حركة المفتاح وان لم يستقل بذلك كان متقدما عليه  
 تقدما بالطبع كمتقدم الواحد على الاثنين وتقدم التصور على التصديق تقدم بالطبع  
 كما بينه ولما ثبت ان هذا النوع اعني التصورات تقدم ما بالطبع على النوع الاخر اعني  
 التصديقات والاولى ان يكون كسب المتعلقات بالاولى متقدما في الوضع على المتعلقات بالثاني  
**قوله** احدهما ان استدعاء التصديق **اقول** كما ان التصديق لا يستدعي تصورا له  
 بكنهه الحقيقي بل يستدعي تصورا بوجهه ما سواه كان بكنهه حقيقته او بامر  
 صادق عليه كذا لا يستدعي تصورا للحكومة بكنهه الحقيقية بل يستدعي  
 تصورا مطلقا اعم من ان يكون بكنهه او بوجه اخر وكذلك لا يستدعي تصورا لنسبة  
 الحكمة الا بوجه ما سواه كان بكنهها او لا وذلك لانا نحكم احكاما يقينية  
 نظرية او بدعية كعامة مثل وتنسب الاشياء الى اخرى ولا نعرب  
 كنه حقائق الحكوم عليها ولا الحكوم بها ولا النسبة التي بينهما كما لا يخفى  
**قوله** ولا **اقول** اي وان لم يعن بالاولى لنسبة الحكمة والثاني ايقاع النسبة  
 وانتزاعها فاما ان يريد بالحكم في الموضعين النسبة الحكمة فيلزم ان لا يكون  
 نقول لا متناع الحكم من اجل معنى ذلك لان قوله والحكم انما معطوف على قوله الحكوم  
 كان المعنى ولا بد في التصديق من حصول الحكم اي النسبة الحكمة لا متناع النسبة



[illegible]

الحكمة في الواقع بدون تصورها وهذا معنى باطل ان كان معطوفاً على تصور المحكوم عليه كان  
لابد في التفسير من الحكم بالنسبة للحكمة لا امتناع النسبة للحكمة في الواقع بدون تصور النسبة  
الحكمة وهذا ظاهر فساد او اما ان يريد بالحكم في الموضوعين ايقاع النسبة وانتزاعها  
فيكون المعنى لابد في التصديق من تصور ايقاع وانتزاع امتناع ايقاع وانتزاع  
بدون تصورها وعلى هذا يلزم ان يكون التصديق متوقفاً على تصور ايقاع وانتزاع  
وهو باطل كما حققه فان قلت هناك وجه رابع وهو ان يراد بالاول ايقاع وبالثاني  
النسبة للحكمة قلت فيلزم ان يكون المعنى لابد في التصديق من تصور ايقاع  
وانتزاع امتناع النسبة للحكمة فمن جملة ايقاع وهو باطل قطعاً مع ان المقصود هو  
الحكم بطلق على النسبة للحكمة وعلى ايقاعها حاصل على هذا الوجه ايضا قوله قال اما  
في المختصر قول المصنف من هذا الكلام اراد اعتراض على ما تقدم من قوله فتقول  
قوله لان كل تصديق لابد فيه له<sup>هـ</sup> ودفع ذلك لاعتراض اما تقرير الاعتراض فهو  
ان يقال ان المصنف رحمه لم يقل لان كل تصديق لابد فيه من تصور الحكم حتى يصح ما<sup>هـ</sup> فترده  
عليه من ان الحكم لو اريد به ايقاع النسبة لكان تصور ايقاع داخلاً في ماهية التصديق  
ولزاد اجزاء على رتبة بل قال لان كل تصديق لابد فيه من تصور المحكوم عليه والمحكوم  
والحكم وهذا العبارة تحتمل وجهين احدهما ان يجعل قوله والحكم معطوفاً على المحكوم عليه فيكون  
المعنى لابد فيه من تصور الحكم ر<sup>هـ</sup> ثم ما ذكرته والثاني ان يجعل قوله والحكم معطوفاً على تصور  
المحكم عليه فيكون المعنى لابد فيه من نفس الحكم فلو جعل الحكم بمعنى ايقاع وانتزاع لم يلزم مخد<sup>هـ</sup>  
اصل بل كان الحكم نفسه جزء من التصديق لا تصور<sup>هـ</sup> نعم ما ذكرته انما هي في عبارة المختصر حيث صرح<sup>هـ</sup>  
بان المعنى في التصديق تصور الحكم فلو كان الحكم بمعنى ايقاع لزاد اجزاء التصديق على اربعة يقال العلم<sup>هـ</sup>

ان کا کہنا ہے کہ یہ ایک نیا اور منفرد اور خاص اور  
مستقل اور جبروت ہے جس میں صریح فیہما وہ کہہ  
نہیں کہ وہ لا ینال العمل صلیہ  
ان کا کہنا ہے کہ لا ینال العمل صلیہ  
اجزاء اور تصدیق ہے کہ ہوتا خداوند  
عیسیٰ پر تصدیق الایمان ہے کہ ہوتا  
الایمان کہ ان کا حکم خداوندی ہے  
وہ کہہ کہ وہ ارادے کا حکم ہے جس کا  
خداوندی ہے زیادہ اور جبروت صلیہ  
فہما کہ عبادۃ الیہ کا کہہ عبادۃ  
الایمان صلیہ ارادۃ الایمان  
تصدیق کہ وہ کہہ کہ



[illegible]

جعل الحكم عينا لا يقع ادراكا كما هو من ذهب الاولين مستمرا تصورا فادخلوا كل  
تصديق لابد فيه من ثلاث تصورات تصورا للحكم عليه وتصورا للحكم به والتصورا الذي  
هو الحكم **فلا يتم** ما ذكره الشارح في عبارة المختص ايضا لا نقل مذهب الامام في اللفظ  
فصل ادراك فعله هذا وجبان يريد بالحكم في تلك العباد النسبة الحكيمية لا اللفظية ولا الترتيبية  
والا زاد اجزاء التصديق عليه على رتبة **والمما** تسمى الدفع فان يقال لا يصح ان يكون قوله  
والحكم معطوفا على تصورا للحكم عليه والا لوجب ان يقول لا امتناع الحكم لمجمل احد  
هذين الاخرين **الحكم** عليه والمحكم به ولو حمل **الامور** على معنى الاخرين كما في تعريفا  
هذا الفن **لظهر** الفساد من وجه آخر وهو عدم الطباق الدليل على المدعى لا الدليل  
لا يثبت الاخرين **والمدعى** مركب من امر وثلاثة وايضا يلزم ان يكون ذكر الحكم في المدعى **لأن**  
له فيما هو المقصود ههنا من تقدم التصور على التصديق طبعا **قوله** لا تشغل للمنطق  
**مرجيت** هو **منطق** **قول** انما اعتبر هذا الحجة لان المنطق ان كان مجريا ايضا فلا تشغل بالالفاظ  
لكن لا مرجيت هو منطق بل مرجيت انه **مخبر** **قوله** ولكن لما توقفت افادة المعاني واستفادتها على  
الالفاظ **اقول** فالمنطق ان المراد ان العلم غير محصور بتصويها وتصديقها بالقول لثوابها تحت  
فلا بد له ههنا من الالفاظ ليمكنه ذلك واما اذا اراد ان محتمل هو لنفسه احد  
المجهولين باحد الطريقين فليس الالفاظ هناك امرا ضروريا اذ يمكنه تعقل  
المعاني مجردة عن الالفاظ لكنه عسير جدا وذلك لان التفسير قد تعقبت بملاحظة  
المعاني من الالفاظ بحيث اذا ارادت ان تعقل المعاني وتلاحظها تتخيل الالفاظ  
تنقل منها الى المعاني ولو ارادت ان تعقل المعاني صرفا صعب عليها  
ذلك صعوبة تامة **كعبا** يشهد به الرجوع الى الوجدان

[illegible]

بيان الاطلاق اي من غير ان يقيّم  
 سوي كونه منطوقا لانه اذا علم  
 كونه منطوقا فبما هو ليس منطوقا  
 انه اذا وجد الجيث في الجنية كان  
 قوله منطوقا منطوقا بالضرورة  
 الى ان المذكور في الشرح لا ينافي  
 على ما بينه الجنية في الاكثار  
 التعليم انه لا ان الاكثار  
 العلم بالمنطق والى ان المراد  
 بالاستفادة استفادة غير المقيد الى  
 الاستفاد



قد اريد بالطبع فلاته عليه لانه حكمة لانه لا يفر على التوفيق على الفرض لا الطبيعية بواسطة اقتضاه الطبع اعز من غيره من المعنى وقد تاملت من اجتماع هذه المعاني بل لا يتصور  
 بل نقول من اراد استفادة المنطق من غير اداة او فادواتها اياه احتياج الى الالفاظ وكذا الحكم  
 في سائر العلوم فلذلك عُدَّت مباحث الالفاظ مقدمة للشرح في العلم كما اشرنا اليه  
 ان المنطق يبحث عن الالفاظ على الوجه الكلي المتناول لجميع اللغات ليكون هذا البحث  
 مناسبة للمباحث المنطقية فانها موقوفة نونية متناولة لجميع المفاهيم ورسائلها  
 على الندره احوال مخصوصة باللغة التي دون بها هذا الفن لزيادة الاحتناء  
 بها **قوله** من العلم به العلم اخر **اقول** يريد بالعلم الادراك اعم من  
 ان يكون تصوريا او تصديقا يقينيا او غيره **قوله** كدلالة الخط والعقد  
**اقول** وكذلك دلالة الضبط والاشادات وهذه الدلالات غير لفظية لكنها  
 وضعيت وقد يكون دلالة غير اللفظية عقلية كدلالة الاشارة على الموشر  
**قوله** والوضع جعل اللفظ بانرا المعنى **اقول** هذا تعريف وضع اللفظ  
 واما تعريف الوضع المطلق المتناول له ولا يفر فيه جعل شيء بانرا شيء اخر بحيث اذا فهم  
 الثاني **قوله** كدلالة اخر **اقول** هو نفي الهمزة والحاء المجردة واما احق نفي الهمزة  
 او ضمها والحاء المهملة فدا لعله يجمع الصدور يقال اخر الرجل اذا سئل **قوله**  
 فان طبع الالفاظ يقتضي التلفظ به عند عرض المعنى **اقول** ولهذا اقتضاء  
 صار هذا اللفظ دالا على ذلك المعنى اعني الوجود فيكون الدلالة منسقة الى الطبع  
 كما اتضح ورا اللفظ منسوب الى الطبع اي **قوله** من وراء الجدار **اقول** انما  
 هذا القيد يظهر دلالة اللفظ على وجود الالفاظ عقلا فان المسمع من المشاهدة  
 يعلم وجود اللفظ بالمشاهدة لا بدلالة اللفظ عليه عقلا واما المسمع من وراء الجدار  
 فلا يعلم وجود اللفظ لا بدلالة اللفظ عليه عقلا فانحصار الدلالة في اللفظية

كما ان في بعض  
 من قولنا  
 من قولنا  
 من قولنا  
 من قولنا

بل نقول من اراد استفادة المنطق من غير اداة او فادواتها اياه احتياج الى الالفاظ وكذا الحكم  
 في سائر العلوم فلذلك عُدَّت مباحث الالفاظ مقدمة للشرح في العلم كما اشرنا اليه  
 ان المنطق يبحث عن الالفاظ على الوجه الكلي المتناول لجميع اللغات ليكون هذا البحث  
 مناسبة للمباحث المنطقية فانها موقوفة نونية متناولة لجميع المفاهيم ورسائلها  
 على الندره احوال مخصوصة باللغة التي دون بها هذا الفن لزيادة الاحتناء  
 بها **قوله** من العلم به العلم اخر **اقول** يريد بالعلم الادراك اعم من  
 ان يكون تصوريا او تصديقا يقينيا او غيره **قوله** كدلالة الخط والعقد  
**اقول** وكذلك دلالة الضبط والاشادات وهذه الدلالات غير لفظية لكنها  
 وضعيت وقد يكون دلالة غير اللفظية عقلية كدلالة الاشارة على الموشر  
**قوله** والوضع جعل اللفظ بانرا المعنى **اقول** هذا تعريف وضع اللفظ  
 واما تعريف الوضع المطلق المتناول له ولا يفر فيه جعل شيء بانرا شيء اخر بحيث اذا فهم  
 الثاني **قوله** كدلالة اخر **اقول** هو نفي الهمزة والحاء المجردة واما احق نفي الهمزة  
 او ضمها والحاء المهملة فدا لعله يجمع الصدور يقال اخر الرجل اذا سئل **قوله**  
 فان طبع الالفاظ يقتضي التلفظ به عند عرض المعنى **اقول** ولهذا اقتضاء  
 صار هذا اللفظ دالا على ذلك المعنى اعني الوجود فيكون الدلالة منسقة الى الطبع  
 كما اتضح ورا اللفظ منسوب الى الطبع اي **قوله** من وراء الجدار **اقول** انما  
 هذا القيد يظهر دلالة اللفظ على وجود الالفاظ عقلا فان المسمع من المشاهدة  
 يعلم وجود اللفظ بالمشاهدة لا بدلالة اللفظ عليه عقلا واما المسمع من وراء الجدار  
 فلا يعلم وجود اللفظ لا بدلالة اللفظ عليه عقلا فانحصار الدلالة في اللفظية







٢٢  
 قوله وان كان هناك دلالة  
 تضمنية فلا توجد من الاستثناء  
 على الإطلاق اليأس في الاستثناء  
 ولكن لعدم الاحتياج اليأس في الاستثناء  
 قوله فلا استثناء لان دلالة  
 لفظ الامكان على الامكان عام  
 بواسطة وضعه لا بواسطة وضعه  
 بالامكان التي هي التي في قوله  
 الامكان العام هو كونه جديدا  
 قوله والامر أي من  
 دل اللفظ الموضعي على كونه جديدا  
 والامكان ان يجمع اللفظ الموضعي  
 متساوية في كونه جديدا  
 يكون كما

مطابقة قوله وعلى الضرع التزاما **اقول** لما كان الضرع مشتركا على جهتين احدهما كونه لازما للمعنى الموضوع له اعنى الحجر والثانية كونه موضوعا له فلفظ الشمس يدل عليه بدلا لتين احدهما مطابقة والاخرى التزام ويصدق على هذه الدلالة الالتزامية انما دلالته اللفظ على المعنى الموضوع له فينتقض جلد المطابقة بالالتزام فاذا اعتبر فيها قيد التوسط لم ينتقض قوله كاذبا لانه عليه مطابقة **اقول** يعنى ان هناك دلالته مطابقة وان كان هناك ايضا دلالته تضمنية لما عرفت فتلك المطابقة تدخل في حد التضمن ان لم يقيد بذلك القيد ان قيد فلا انتقاض قوله وعنى به الضرع كان دلالة عليه مطابقة **اقول** وهناك ايضا دلالته التزامية لما عرفت فتأمل قوله ولا خفاء في ان اللفظ لا يدل على كل امر خارج عنه **اقول** ع<sup>ن</sup> المعنى الموضوع له والا لزم ان يكون كل لفظ وضع لمعنى <sup>ع</sup>كلمة معان غير متناهية وهو طامرا بطلان قوله فلا بد للدلالة على الخارج من شرط **اقول** واما الدلالة على المعنى الموضوع له اعنى المطابقة فيكفى فيها العلم بالوضع فان السامع اذا علم ان اللفظ المسموع موضوع لمعنى فلا يدان ينتقل منه من سماع اللفظ الى ملاحظة ذلك المعنى وهذا هو الدلالة المطابقة وكذا اذا علم ان ذلك اللفظ موضوع لمعان متعددة فانه عند سماعه له ينتقل منه الى ملاحظة تلك المعاني باسرها فيكون ذلك على كل واحد منهما مطابقة وان لم يعلم ان مراد المتكلم ما ذا من تلك المعاني فان كون المعنى مراد المتكلم ليس معتبرا في دلالته اللفظية عليه اذ هو اعنى دلالته اللفظية على المعنى عبارة عما عن كونه مفهوما من اللفظ سواء كان مراد المتكلم او لا واما الدلالة التضمنية فلا تحتاج

[illegible][illegible]



ايضا الى اشتراط ان اللفظ اذا وضع لمعنى مركب كان دالا على كل واحد من اجزائه  
 دلالة تضمنية لان فهم الجزء لا يفهم الكل ولا يمكن ان يكون اللفظ موضوعا  
 لخصوصية معنى مركب من اجزاء غير متناهية حتى يلزم دلالة اللفظ الواحد على  
 امور غير متناهية دلالة تضمنية ولا يمكن ايضا ان يوضع لفظ واحد بازاء كل واحد  
 من معان غير متناهية باوضاع غير متناهية حتى يلزم كونه دالا بالمطابقة على  
 ما لا يتناهى قوله او لاجل انه يلزم من فهم المعنى الموضوع له فهمه اقول  
 فالدلالة التضمنية داخلية في هذا القسم لان المعنى التضمني ان لم يوضع له اللفظ  
 لكنه يلزم من فهم المعنى الموضوع له فهمه قطعاً قوله والعدم للمضاد الى البصر يكون  
 البصر خارجا عنه اقول ايضا اذا اخذ من حيث هو مضافا كانت الاختلاف  
 داخلية فيه والمضاف اليه خارجا عنه واذا اخذ من حيث ذاته كانت الاختلاف  
 ايضا خارجة عنه ومفهوم العمى هو العدم المضاف الى البصر من حيث هو مضاف  
 فيكون الاختلاف الى البصر داخلية في مفهوم العمى ويكون البصر خارجا عنه قوله  
 يجوز ان يكون اللفظ موضوعا لمعنى بسيط اقول بهذا الدليل ايضا لان  
 لا يستلزم التضمن فان المعنى البسيط اذا كان له لازم ذهني كان هناك التزام  
 بلا تضمن قوله فغير متيقن اقول قد يقال عدم استلزام المطابقة للالتزام  
 متيقن ويستدل عليه بانه لا يجوز ان يكون لكل معنى لازم ذهني والا لزم من تصور  
 واحد تصور لازم ومن تصور لازم تصور لازم وهكذا الى غير النهاية فلزم من تصور  
 معنى احاد ذلك امور غير متناهية دفعة واحدة وهو غير ممكن لان يكون هناك  
 لا يكون له لازم ذهني فاذا وضع اللفظ بازاء ذلك المعنى اعليه مطابقة ولا التزم

لا يكون له لازم ذهني فاذا وضع اللفظ بازاء ذلك المعنى اعليه مطابقة ولا التزم  
 لا يكون له لازم ذهني فاذا وضع اللفظ بازاء ذلك المعنى اعليه مطابقة ولا التزم  
 لا يكون له لازم ذهني فاذا وضع اللفظ بازاء ذلك المعنى اعليه مطابقة ولا التزم

اللفظ الواحد على كل واحد من اجزائه  
 دلالة تضمنية لان فهم الجزء لا يفهم الكل ولا يمكن ان يكون اللفظ موضوعا  
 لخصوصية معنى مركب من اجزاء غير متناهية حتى يلزم دلالة اللفظ الواحد على  
 امور غير متناهية دلالة تضمنية ولا يمكن ايضا ان يوضع لفظ واحد بازاء كل واحد  
 من معان غير متناهية باوضاع غير متناهية حتى يلزم كونه دالا بالمطابقة على  
 ما لا يتناهى قوله او لاجل انه يلزم من فهم المعنى الموضوع له فهمه اقول  
 فالدلالة التضمنية داخلية في هذا القسم لان المعنى التضمني ان لم يوضع له اللفظ  
 لكنه يلزم من فهم المعنى الموضوع له فهمه قطعاً قوله والعدم للمضاد الى البصر يكون  
 البصر خارجا عنه اقول ايضا اذا اخذ من حيث هو مضافا كانت الاختلاف  
 داخلية فيه والمضاف اليه خارجا عنه واذا اخذ من حيث ذاته كانت الاختلاف  
 ايضا خارجة عنه ومفهوم العمى هو العدم المضاف الى البصر من حيث هو مضاف  
 فيكون الاختلاف الى البصر داخلية في مفهوم العمى ويكون البصر خارجا عنه قوله  
 يجوز ان يكون اللفظ موضوعا لمعنى بسيط اقول بهذا الدليل ايضا لان  
 لا يستلزم التضمن فان المعنى البسيط اذا كان له لازم ذهني كان هناك التزام  
 بلا تضمن قوله فغير متيقن اقول قد يقال عدم استلزام المطابقة للالتزام  
 متيقن ويستدل عليه بانه لا يجوز ان يكون لكل معنى لازم ذهني والا لزم من تصور  
 واحد تصور لازم ومن تصور لازم تصور لازم وهكذا الى غير النهاية فلزم من تصور  
 معنى احاد ذلك امور غير متناهية دفعة واحدة وهو غير ممكن لان يكون هناك  
 لا يكون له لازم ذهني فاذا وضع اللفظ بازاء ذلك المعنى اعليه مطابقة ولا التزم

لا يكون له لازم ذهني فاذا وضع اللفظ بازاء ذلك المعنى اعليه مطابقة ولا التزم  
 لا يكون له لازم ذهني فاذا وضع اللفظ بازاء ذلك المعنى اعليه مطابقة ولا التزم  
 لا يكون له لازم ذهني فاذا وضع اللفظ بازاء ذلك المعنى اعليه مطابقة ولا التزم







وسمي هذا الكتاب...  
 في بيان ما هو المتضمن في هذا الكتاب...  
 من حيث هو متضمن في هذا الكتاب...  
 من حيث هو متضمن في هذا الكتاب...

تابع مرجح فان اردت ان المتضمن في هذا الكتاب...  
 كان كاذبا قطعاً لان المتضمن في هذا الكتاب...  
 اخر فلا بد من صورة حتى يتكلم عليه قوله...  
 الكبرى ليست قيداً للوسط بل الحكم فيها قول...  
 في قولنا والتابع من حيث هو تابع لا يوجد بدون المتبوع...  
 استلزامه لا يوجد لا بالمحكوم عليه الذي هو تابع...  
 الكراهية في هذا التضمن تابع وكل تابع لا يوجد...  
 تابع في التضمن لا يوجد بدون متبوعه الذي هو...  
 على ان قيد الحثية في الكبرى لا يجوز ان يكون...  
 مرجح حيث هو تابع لا يوجد بدون المتبوع جعلت...  
 بالتابع فان اردت بالتابع مرجح حيث هو تابع...  
 مفهوم التابع لا يوجد بدون المتبوع فانه يكون...  
 فلا يصح كبرى له كل الاول بل لا يكون لها...  
 اتصاف ذات التابع بوصف التبعية بهذه الحثية...  
 او تقيد الشئ بنفسه وهو فاسد ايضا فعين الحثية...  
 فيكون المعنى ان التابع لا يوجد بدون متبوعه...  
 فلا يبرر التابع الاخم فانه لا يوجد...  
 يتجه ما ذكره الشرع من الالزام من الدليل ان...  
 لا يوجد ان بدون المطابقة موصوفين بصفة...

بالتابع فان اردت بالتابع مرجح حيث هو تابع...  
 مفهوم التابع لا يوجد بدون المتبوع فانه يكون...  
 فلا يصح كبرى له كل الاول بل لا يكون لها...  
 اتصاف ذات التابع بوصف التبعية بهذه الحثية...  
 او تقيد الشئ بنفسه وهو فاسد ايضا فعين الحثية...  
 فيكون المعنى ان التابع لا يوجد بدون متبوعه...  
 فلا يبرر التابع الاخم فانه لا يوجد...  
 يتجه ما ذكره الشرع من الالزام من الدليل ان...  
 لا يوجد ان بدون المطابقة موصوفين بصفة...

بالتابع فان اردت بالتابع مرجح حيث هو تابع...  
 مفهوم التابع لا يوجد بدون المتبوع فانه يكون...  
 فلا يصح كبرى له كل الاول بل لا يكون لها...  
 اتصاف ذات التابع بوصف التبعية بهذه الحثية...  
 او تقيد الشئ بنفسه وهو فاسد ايضا فعين الحثية...  
 فيكون المعنى ان التابع لا يوجد بدون متبوعه...  
 فلا يبرر التابع الاخم فانه لا يوجد...  
 يتجه ما ذكره الشرع من الالزام من الدليل ان...  
 لا يوجد ان بدون المطابقة موصوفين بصفة...



۱۰۰  
 وضع مبین اللفظ لاجزائ النسخ العجايب  
 ۱۰۱  
 كون العبد و تیر و جزو المعنى المقصود  
 ۱۰۲  
 لان و هو وى محو و بابت  
 ۱۰۳







٢٨  
 المعنى الضمني والالتزامي من غير عكس يجوز تحقق الاثر في نظرنا الى التضمن والالتزام  
 لا الى المطابقة كما في المثالين المذكورين لكن الترتيب هو المفهوم الوجودي واعتباره  
 بحسب المعنى المطابق يعني عن اعتباره بحسب المعنيين الآخرين فلذلك لا غير المطابقة  
 وحدها ولم يلتفت الى ما يقتضيه الاثر من الكفاية بغير المطابقة قوله اما في الالتزام  
 فانها اذا دل جزء اللفظ على جزء المعنى الالتزامي اقول ان عطف عليه بان الدلالة  
 الالتزامية وان استلزمت المطابقة لان تركيب اللفظ بحسب الالتزام لا يستلزم كسبه  
 بحسب المطابقة بخلاف ان يكون المعنى الالتزامي من كبايدل جزء اللفظ على جزء المعنى  
 المعنى المطابق كذلك ولا نجد في ذلك كذا يلزم من ذلك الالتزامية بل المطابقة  
 لتركيب المدلول الالتزامي من المدلول المطابق لا دليل يدل على استحالة ذلك  
 هذا لا يخفى بان جزء اللفظ اذا دل على جزء معناه كالاتجاه الى الالتزام فلا بد ان  
 يكون لهذا الجزء من اللفظ ما يلزم مطابقا لالتزامه ثبوت الالتزامية من المطابقة وان  
 الآخر من اللفظ لا يكون مهيأ ولا يمكنه ان يكون تركيبا بل ضم مفهوما الى مستعمل  
 واذا لم يكن مهيأ بل موضوعا معناه فذلك المعنى لا يكون محمدا للمدلول المطابق للجزء  
 الاول والاكتفاء لفظين مترادفين يدل كل منهما على ما يدل عليه الآخر فلا تركيب  
 هناك ايضا بل يكون معنى مغايرا للمعنى الجزاء كما وافق حصل في اللفظ مدلولان  
 مطابقان قطعا ولزم التركيب اعتبار المطابقة ايضا فان قلت اذا دل جزء اللفظ على  
 جزء المعنى الالتزامي لا يلزم ان يكون تلك الدلالة التزاما لا المعنى الالتزامي  
 وان كان خارجا عن المعنى المطابق لانه لا يلزم ان يكون اجزاء المعنى الالتزامي  
 خارجة عن المعنى المطابق وذلك لان المركب من الداخل والخارج خارج قلت

المعنى الضمني والالتزامي من غير عكس يجوز تحقق الاثر في نظرنا الى التضمن والالتزام  
 لا الى المطابقة كما في المثالين المذكورين لكن الترتيب هو المفهوم الوجودي واعتباره  
 بحسب المعنى المطابق يعني عن اعتباره بحسب المعنيين الآخرين فلذلك لا غير المطابقة  
 وحدها ولم يلتفت الى ما يقتضيه الاثر من الكفاية بغير المطابقة قوله اما في الالتزام  
 فانها اذا دل جزء اللفظ على جزء المعنى الالتزامي اقول ان عطف عليه بان الدلالة  
 الالتزامية وان استلزمت المطابقة لان تركيب اللفظ بحسب الالتزام لا يستلزم كسبه  
 بحسب المطابقة بخلاف ان يكون المعنى الالتزامي من كبايدل جزء اللفظ على جزء المعنى  
 المعنى المطابق كذلك ولا نجد في ذلك كذا يلزم من ذلك الالتزامية بل المطابقة  
 لتركيب المدلول الالتزامي من المدلول المطابق لا دليل يدل على استحالة ذلك  
 هذا لا يخفى بان جزء اللفظ اذا دل على جزء معناه كالاتجاه الى الالتزام فلا بد ان  
 يكون لهذا الجزء من اللفظ ما يلزم مطابقا لالتزامه ثبوت الالتزامية من المطابقة وان  
 الآخر من اللفظ لا يكون مهيأ ولا يمكنه ان يكون تركيبا بل ضم مفهوما الى مستعمل  
 واذا لم يكن مهيأ بل موضوعا معناه فذلك المعنى لا يكون محمدا للمدلول المطابق للجزء  
 الاول والاكتفاء لفظين مترادفين يدل كل منهما على ما يدل عليه الآخر فلا تركيب  
 هناك ايضا بل يكون معنى مغايرا للمعنى الجزاء كما وافق حصل في اللفظ مدلولان  
 مطابقان قطعا ولزم التركيب اعتبار المطابقة ايضا فان قلت اذا دل جزء اللفظ على  
 جزء المعنى الالتزامي لا يلزم ان يكون تلك الدلالة التزاما لا المعنى الالتزامي  
 وان كان خارجا عن المعنى المطابق لانه لا يلزم ان يكون اجزاء المعنى الالتزامي  
 خارجة عن المعنى المطابق وذلك لان المركب من الداخل والخارج خارج قلت

المعنى الضمني والالتزامي من غير عكس يجوز تحقق الاثر في نظرنا الى التضمن والالتزام  
 لا الى المطابقة كما في المثالين المذكورين لكن الترتيب هو المفهوم الوجودي واعتباره  
 بحسب المعنى المطابق يعني عن اعتباره بحسب المعنيين الآخرين فلذلك لا غير المطابقة  
 وحدها ولم يلتفت الى ما يقتضيه الاثر من الكفاية بغير المطابقة قوله اما في الالتزام  
 فانها اذا دل جزء اللفظ على جزء المعنى الالتزامي اقول ان عطف عليه بان الدلالة  
 الالتزامية وان استلزمت المطابقة لان تركيب اللفظ بحسب الالتزام لا يستلزم كسبه  
 بحسب المطابقة بخلاف ان يكون المعنى الالتزامي من كبايدل جزء اللفظ على جزء المعنى  
 المعنى المطابق كذلك ولا نجد في ذلك كذا يلزم من ذلك الالتزامية بل المطابقة  
 لتركيب المدلول الالتزامي من المدلول المطابق لا دليل يدل على استحالة ذلك  
 هذا لا يخفى بان جزء اللفظ اذا دل على جزء معناه كالاتجاه الى الالتزام فلا بد ان  
 يكون لهذا الجزء من اللفظ ما يلزم مطابقا لالتزامه ثبوت الالتزامية من المطابقة وان  
 الآخر من اللفظ لا يكون مهيأ ولا يمكنه ان يكون تركيبا بل ضم مفهوما الى مستعمل  
 واذا لم يكن مهيأ بل موضوعا معناه فذلك المعنى لا يكون محمدا للمدلول المطابق للجزء  
 الاول والاكتفاء لفظين مترادفين يدل كل منهما على ما يدل عليه الآخر فلا تركيب  
 هناك ايضا بل يكون معنى مغايرا للمعنى الجزاء كما وافق حصل في اللفظ مدلولان  
 مطابقان قطعا ولزم التركيب اعتبار المطابقة ايضا فان قلت اذا دل جزء اللفظ على  
 جزء المعنى الالتزامي لا يلزم ان يكون تلك الدلالة التزاما لا المعنى الالتزامي  
 وان كان خارجا عن المعنى المطابق لانه لا يلزم ان يكون اجزاء المعنى الالتزامي  
 خارجة عن المعنى المطابق وذلك لان المركب من الداخل والخارج خارج قلت



[illegible]

ولا تنه على جزم المعنى الا لزاما في امان تكون التزامية او تضمنية او مطابقة  
وعلى التقدير الثالث يثبت لذلك الجزم من اللفظ مدلول طائفة ولا بد ان يكون  
للجزم الآخر من اللفظ مدلول مطابق آخر كما يتبين لا فيلزم التركيب بحسب المطابقة قطعاً  
قولهم ان لم يصلح لان يخبر به وحده فهو اداة قول <sup>٥٤</sup> يشكّل هذا بمثل الضمائر المتصلة  
كالالف في ضربها والواو في ضربها والكاف في ضربها والياء في غلام في فاشياً من  
هذه الضمائر لا يصلح لان يخبر به وحده وربما يجاب عنه بان المراد من عدم مثلاً  
الاداة لان يخبر بها وحدها انما لا تصلح لذلك لا بنفسها ولا بما يرد فيها وتلك  
الضمائر تصلح لان يخبر بها يرد فيها فان الف في ضربها بمعنى ها والواو في ضربها بمعنى  
هم والكاف في ضربها بمعنى انت والياء في غلام بمعنى انا وهذه المراد فان تصلح  
لان يخبر بها وحدها وليس لفظ في مراد فله الطرفية حتى يرد انها لا تكون اداة ايضاً  
وذلك لان لفظ الطرفية معناها مطلق الطرفية ولفظه في معناها ظرفية مختصة  
معتبرة بغير حصول زيد وبين الدار وهذه الطرفية الخصوصة المعتبرة على هذا القول  
لا تصلح لان يخبر بها او غيرها بخلاف معنى الطرفية المطلقة فانه صالح لها وقيل  
على ذلك معنى لفظه من وسع لفظه ابتداء ولو قيل كاداة ما لا يصلح لان يخبر  
ويخبر عنها لم يرد الضمائر التي وقعت مخبراً عنها كالالف والواو والتاء في ضربها ثم  
يحتاج في ضربها غلام الى التاويل المذكور ولو قيل اللفظ المقتران ان يصلح  
معناه لان يخبر به وعنه وحده فهو اداة لم يخبر الى تاويل فان الضمائر المتصلة  
المذكورة ما يصلح معناه لان يخبر به وحده وان لم يصلح نفسها للاخبارية قوله ولا  
لفظ في الاخبارية اقول قيل عليه ليل المقصود من يد في الدار الاخبار عنه بالحصول

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

لا استقلالها بالمعقوباتية قطعه  
لذلك بخلاف الادارة  
فقد لا دخل للمعقوباتية ولا دخل  
مربحاني ان ذلك صفة لا دخل  
لم ينجح الى التاويل الماتية يكون التميز  
منه لوديه لعل المستفيدين في التميز  
قدرة الادارة لا يصح معناه  
فجاء صحتها في مثل المصداق  
فيها ايضا الى ان لا يتم



[illegible]

مطلقاً بل بالحصول في الدار فلا بد ان يكون لفظة في جزء من الخبرية في المعنى كما ان  
لا في زيد لا خبرية من اجزاء الخبرية فلا فرق وهذا كلام حلو لكن الشئ نظر الى جانب اللفظ  
فوجد الرفع الذي هو من الخبرية في هذا التركيب صلاً في الجزء الآخر المقدر قبله في  
فحكم بان الخبرية قد تم قبلها ووجد الرفع في كلاهما صلاً بعدة فجعله جزءاً من الخبرية هو  
حتى انهم قسموا الادوات الى زمانية وغير زمانية اقول يعني ان القوم في اواخر  
التصنيف اذكروا ان الرابط بين الموضع والمحول اداة وقسموا الرابطة الى غير زمانية  
وهي ما لا يدل على زمان اصلاً فهو في قولك زيد هو قائم والى زمانية تدل على  
لكان في زيد كان قائماً فدل ذلك على انهم عدوا الافعال الناقصة ادوات قول  
ونظر الفاعل فيها من حيث اللفظ نفسه اقول لان مقصودهم تصحيح اللفاظ  
فما وجدوا الافعال الناقصة انها تشارك ما عداها من الافعال المسماة  
بالثامة لتمامها مع فاعلها كلاماً في كثير من العلامات والاحوال اللفظية  
جسدها افعالاً واما القوم فقد وجدوها ان معانيها توافق معاني الادوات  
في عدم صلاحية الاخبار بها وحدها ادرجها في الادوات وان كانت ممتازة عن  
سائر الادوات بالدلالة على الزمان ولذلك سماها بعضهم كلمات وجودية لانها  
تدل على الثبوت ومن ثم قيل الاولى ان يربح القسمة ويقال للفظ المفرد امان  
يكون معناه غير تام اي لا يصلح ان يخبر به وحده ولا عنه واما ان يكون معناه تاماً  
اي يصلح لاحدهما او لهما معاً فالاول اعني الغير التام امان لا يدل على امان اصلاً فهو  
الاداة واما ان يدل عليه وهو الافعال الناقصة والثاني يعني ان لم يدل على زمان  
بشيء فهو لا اسم لان دل عليه فهو الكلمة وقد يقال ايضا الاسماء الموصولة لا تصلح لان خبرها

[illegible]

ان فاضله متفردة من سائر الاولاد  
 قبل الاولاد ان لا يعبر اليك فاضله قبل سائر الاولاد  
 والافضل من ذلك ان يكون مستغناء عن سائر الاولاد  
 بغير وجه ولا بد من اولاد مع ما في بعض النسخ  
 في اولادها مع ما في بعض النسخ  
 في اولادها مع ما في بعض النسخ  
 في اولادها مع ما في بعض النسخ















نقد الوضع لا شخص ولا نوعا كما قد حصل في التشكيك على اوجه " ارجو

ON

اما باعتبار مجموع معناه فلا يكون محكوما عليه ولا محكوما به اصلا فالفعل انما امتاز  
الحرف باعتبار اشغال معناه على ما هو مسند الى غيره بخلاف الحرف اذ ليس له معنى  
ولا جزمه معنى يصلح ان يكون مسندا به ومسندا اليه وان شئت اوضح هذا المعنى  
عندك فاعبر عن معنى من بلفظه ثم انظر هل تقدر ان تحكم عليه او به ولا اظنك  
ان تكون في مرتبة من ذلك وكذا اعبر عن معنى ضرب بلفظه ثم تأمل فيه  
وان لم تجد انك جعلت الضرب مسندا الى شيء وربما صرحت به او اوامات  
اليه واما مجموع الضرب والنسبة المعتبرة بينه وبين غيره فما لا يصح محكوما  
عليه ولا به وكذا اعبر من مفهوم الانسان بلفظه فانك تجد صلاحه لان  
حكم عليه وبه صلوحا لا شبهة فيه قطعاً فظهر ان معنى الاسم مرجح هو  
معناه يصلح للاضاف بالكلية والجزئية والحكم بهما عليه واما معنى الكلمة  
والاداة من حيث هو معناه فما لا يصلح لشيء من ذلك اصلا لكن اذا عثر  
عن معناها بالاسم بان يقال معنى من او معنى ضرب صرح يحكم عليها بالكلية  
والجزئية وبهذا الاعتبار لا يكونان معنى الكلمة والاداة بل معنى الاسم فانضم بذلك  
ان الاسم صالح لان ينقسم الى جزئي والكل ينقسم الى المتواطى والمشتك بخلاف  
الكلمة والاداة واما الانقسام الى المشترك والمنقول باقساميه والى الحقيقة  
والمجاز فليس مما يختص بالاسم وحده فان الفعل قد يكون مشتركا كخلق  
يعني وجد وافتري وتعتس بمعنى اقبل وادبر وقد يكون منقولا كصل  
وقد يكون حقيقة كقتل اذا استعمل في معناه وقد يكون مجازا كقتل  
ضرب ضربا شديدا وكذا الحرف ايضا قد يكون مشتركا كمن بين لا بدعوا لبعض  
للتعويض

[illegible]



۵۵  
 قوارنسنا ویا الاقدام  
 میسا ویا کی کو نمنا الفاظی منو فو قد  
 لکھا لان بیجا ستغلہ فی خفا  
 نہیتہ فی صبح اکلم علیہا ویا  
 اکتیفتہ ویا الجوار اسکو منی جیدیم  
 تعبکہ منی کلکته و الاوادی لعلک  
 لان یوصف بشی من ذہبہ لانی لعلک  
 من قیود و خلطہ و قیاسہ الی امر شکر  
 الصفات الذی یجید الی نعم  
 فی الصورة

[illegible][illegible]



[illegible]

ان يكون متولجيا او مشككا وقس على ذلك حال المنقول فانه يجوز جريان هذه  
الاقسام فيه فيجوز ان يكون المعنيان المنقول عنه والمنقول اليه جوتين او كبير  
واحد هاجزيا والاخر كليان نعم المنقول المشترك متقايلان فلا يجتمعان وكذا  
الحال ببر الحقيقة والجاز قوله فانه اسم للحركة في السكك **اقول** الاولى يقال  
للمحركة حول الشيء **قوله** الى ترتيبه لا اثر على ماله صلوح العلية **اقول** كترتيبها  
على ثبوتها لا اثر على ترتيبها **قوله** وما الحقيقة فلا نهى اخر  
**اقول** جعل لفظ الحقيقة فعيلة بمعنى المفعول ما خردا من حق المتعدي  
باحد المعنيين ورجح يجب ان يجعل التاء تنقل من الوصفية الى الاسمية كما  
الذبيحة وتطأ ثراها او يحل لفظ الحق نعم في الاستعمال جارية على موصو ثبوت غير مذكور  
كما في قولك مرت بقبيلة بني فلان ويجازات يؤخذ من قولهم لا ترم بمغنى الثابت  
فلا تمكالك في التاء **قوله** فيوشى مثبت في مقامه **اقول** هذا اشارة الى المعنى الاول  
معلوم الدلالة اشارة الى المعنى الثاني قوله قد جاز مكانه **اقول** فعله هذا يكون  
الجاز مصدر ايميا استعمال بمعنى اسم الفاعل ثم نقل الى اللفظ المذكور وقد جاز  
بان المتكلم جاز في هذا اللفظ عن معناه الاصل الى معنى اخر فهو محل الجواز **قوله** ومن  
الناس **اقول** فيه تحقير لهم بناء على ظهور فساد ظنهم فان الناطق موصوف بايم  
فالفصاحة صفة للنطق بها مختلفان في المعنى وان صدق على ذات واحدة مع صدق  
الناطق على ذات اخر بدو الفصيح وكذا السيف فان السيف موصوف بالبصار  
بمعنى القاطع صفة له مع البصير اعم منه فيبعد عن الترادف فمعنيين المثالين في اعم  
منهما ظل الترادف فيما بين شيئين بينهما عموم من وجه كالحب والامير والناطق المثالين

[illegible][illegible]







٥٨  
المجلة العلمية  
البيئية  
البيئية  
البيئية

ای اخبار البوسنیہ التي نشرها  
مفوضه العرفین

فان في ضوء السموم قد يكون خطر

بالتفاني فتم كماله  
عند العقل والشرع والدين  
من الخلق

تورک و عثماني دولت

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المفهوم وينظر الى محصل مفهومه وما هيته كان عند العقل محتملا للصدق والكذب  
فلا يرد ان خبر الله تعالى وكذا خبر رسوله لا يحتمل الكذب لاننا اذا قطعنا النظر  
عن خصوصية المتكلم ولاحظنا محصل مفهوم ذلك الخبر وجدناه اما ثبت  
شيء أو سلبه عنه وذلك يحتمل الصدق والكذب عند العقل وكذا لا يرد  
ان مثل قولنا الكل اعظم من الحجر وغيره من البديهيات التي يحزم العقل بها عند  
تصويرها مع النسبة لا يحتمل عند الكذب بل هو جازم بصدقه وحاكم باسناد  
لكذبه قطعاً لاننا اذا قطعنا النظر عن خصوصية مفهوم تلك البديهيات ونظرنا  
الى محصل مفهوماتها وما هياتها وجدنا اما ثبت شيء أو سلبه عنه وذلك  
يحتمل الصدق والكذب عند العقل بلا اشتباه والحاصل ان الخبر ما يحتمل  
الصدق والكذب عند العقل نظر الى ماهية مفهومه مع قطع النظر عما  
حتم عن خصوصية مفهوم ذلك الخبر <sup>فلا</sup> اشكال في ان الاخبار باسنادها  
محتمل للصدق والكذب وهما تساؤل مستهوي وهو ان تعريف الخبر باحتمال  
الصدق والكذب يستلزم الدور <sup>شك</sup> لان الصدق مطابقة الخبر للواقع  
والكذب عدم مطابقة الخبر للواقع والجواب ان ذلك فايد على من فيه  
الصدق والكذب بما ذكرتم وما اذا فسر الصدق بمطابقة النسبة <sup>بها</sup> لواقعية  
والانزعاج للواقع والكذب بعدم مطابقتها للواقع فلا وورد له اصلاً  
قوله احتراز عن الاخبار الدالة على طلب الفعل اقول اعترض عليه  
بان الكلام في تقسيم الاشياء فلا يكون ذلك الاخبار داخل في مورد القسمة  
فكيف ينبغي تهديد الدلالة بالوضع ويمكن ان يجاب عنه بان المراد الاحتراز

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ابن خزيمة رحمه الله  
ابن خزيمة رحمه الله  
ابن خزيمة رحمه الله  
ابن خزيمة رحمه الله

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الخصوم و قسطنطين القبط عن هذا  
يحمل القبط والذين

برادری و برادری

قال ان الاخبار المخصوصة

منع ملحق في الزحف

عنه فتدسى له وهو صدق ما في كتابه  
عليه السلام كونه ما في كتابه

بسم الله الرحمن الرحيم

تَمْلِكُ الْجَنَّةَ وَالْجَنَّةُ تَمْلِكُ الْجَنَّةَ وَالْجَنَّةُ تَمْلِكُ الْجَنَّةَ

ان کے لئے واہ راہ فی السجینہ

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
الذي كنا لنهتدي لہ  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ملا قیسمت را بدو ای محو عیب و کم  
 دران بوساطت تو ای صلاح و کم

خبر انوار الیقین

الحج والعبادة  
التي تستلزمها  
التي تستلزمها

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وہی ہے جو کہ اپنے آپ کو "میں" کہتا ہے۔

مکمل سے پہلے

مجلس شورای اسلامی

...

فاسد لا  
انما هو على تقديره  
والصدق والكذب

فقال: يا مولاي! لا تسمع من هذا  
الافندي بالذلة والعلو والطلب

[illegible]

افستہ ہیں لاطرفین ۱۱۳

الحمد لله رب العالمين

TO THE HONORABLE

پیشتر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وہاں پہنچ کر اس نے اپنے دوستوں کو بتایا کہ میں نے ایک نیا مکان خریدا ہے۔

١٠٠



















في نفس الامر على مفهوم من المفهومات وكما لا وجود فان كل ما هو في الخارج يصدق عليه انه موجود فيه وكل ما يفرض في الذهن يصدق عليه انه موجود في الذهن فلا يمكن صدق تقييده على شيء أصلا كقوله الكليات الفرضية مع امتناع صدقها على شيء لا يمتنع العقل بغير حصولها فيه عن فرض الاشتراك بل يمكنه فرض اشتراكها بغير حصولها فيه مع قطع النظر عن شمول نقائضها لجميع الاشياء وانما اعتبارها في التقسيم الى الكل والجزئي المفهومات في العقل اعني امتناعها عن فرض العقل لاشتراكها وعدم امتناعها عنه فجعلوا امثال مفهوم واجب الوجود و نقائض المفهومات الشاملة لجميع الاشياء الذهنية والخارجية المحققة والمقدرة داخلية في الكليات دون الجزئيات ولم يعتبروا حال المفهومات في انفسها اعني امتناعها عن الاشتراك في نفس الامر وعدا امتناعها عنه ولم يجعلوا تلك المذكورات داخلية في الجزئيات بناء على ان المقصود هو التوصيل بعض المفهومات الى بعض ذلك انما هو باعتبار حصولها في الذهن فاعتبارها حالها الذهنية هو المناسب لما هو غرضهم قوله ومن هنا يعلم اقوال ومن اجل ان مفهوم واجب الوجود ومفهومات الاشياء والامكان واللاموجود كليات يعلم ان افراد الكليات التي تحققها كلياته لا يجب ان يصدق الكل عليها في نفس الامر بل من افراد ما يمتنع صدقها عليها في نفس الامر فان مفهوم واجب الوجود يمتنع صدقها على نفس الامر على اكثر من واحد الكليات الفرضية عتبع صدقها في نفس الامر على شيء واحد فضلا عما هو اكثر منه فالمعتبر في افراد الكليات امكان فرض صدقها على افراد الامتداد بتحقيق كلياته وتكون تلك الافراد افراد له محققة في نفس الامر

في نفس الامر على مفهوم من المفهومات وكما لا وجود فان كل ما هو في الخارج يصدق عليه انه موجود فيه وكل ما يفرض في الذهن يصدق عليه انه موجود في الذهن فلا يمكن صدق تقييده على شيء أصلا كقوله الكليات الفرضية مع امتناع صدقها على شيء لا يمتنع العقل بغير حصولها فيه عن فرض الاشتراك بل يمكنه فرض اشتراكها بغير حصولها فيه مع قطع النظر عن شمول نقائضها لجميع الاشياء وانما اعتبارها في التقسيم الى الكل والجزئي المفهومات في العقل اعني امتناعها عن فرض العقل لاشتراكها وعدم امتناعها عنه فجعلوا امثال مفهوم واجب الوجود و نقائض المفهومات الشاملة لجميع الاشياء الذهنية والخارجية المحققة والمقدرة داخلية في الكليات دون الجزئيات ولم يعتبروا حال المفهومات في انفسها اعني امتناعها عن الاشتراك في نفس الامر وعدا امتناعها عنه ولم يجعلوا تلك المذكورات داخلية في الجزئيات بناء على ان المقصود هو التوصيل بعض المفهومات الى بعض ذلك انما هو باعتبار حصولها في الذهن فاعتبارها حالها الذهنية هو المناسب لما هو غرضهم قوله ومن هنا يعلم اقوال ومن اجل ان مفهوم واجب الوجود ومفهومات الاشياء والامكان واللاموجود كليات يعلم ان افراد الكليات التي تحققها كلياته لا يجب ان يصدق الكل عليها في نفس الامر بل من افراد ما يمتنع صدقها عليها في نفس الامر فان مفهوم واجب الوجود يمتنع صدقها على نفس الامر على اكثر من واحد الكليات الفرضية عتبع صدقها في نفس الامر على شيء واحد فضلا عما هو اكثر منه فالمعتبر في افراد الكليات امكان فرض صدقها على افراد الامتداد بتحقيق كلياته وتكون تلك الافراد افراد له محققة في نفس الامر

في نفس الامر على مفهوم من المفهومات وكما لا وجود فان كل ما هو في الخارج يصدق عليه انه موجود فيه وكل ما يفرض في الذهن يصدق عليه انه موجود في الذهن فلا يمكن صدق تقييده على شيء أصلا كقوله الكليات الفرضية مع امتناع صدقها على شيء لا يمتنع العقل بغير حصولها فيه عن فرض الاشتراك بل يمكنه فرض اشتراكها بغير حصولها فيه مع قطع النظر عن شمول نقائضها لجميع الاشياء وانما اعتبارها في التقسيم الى الكل والجزئي المفهومات في العقل اعني امتناعها عن فرض العقل لاشتراكها وعدم امتناعها عنه فجعلوا امثال مفهوم واجب الوجود و نقائض المفهومات الشاملة لجميع الاشياء الذهنية والخارجية المحققة والمقدرة داخلية في الكليات دون الجزئيات ولم يعتبروا حال المفهومات في انفسها اعني امتناعها عن الاشتراك في نفس الامر وعدا امتناعها عنه ولم يجعلوا تلك المذكورات داخلية في الجزئيات بناء على ان المقصود هو التوصيل بعض المفهومات الى بعض ذلك انما هو باعتبار حصولها في الذهن فاعتبارها حالها الذهنية هو المناسب لما هو غرضهم قوله ومن هنا يعلم اقوال ومن اجل ان مفهوم واجب الوجود ومفهومات الاشياء والامكان واللاموجود كليات يعلم ان افراد الكليات التي تحققها كلياته لا يجب ان يصدق الكل عليها في نفس الامر بل من افراد ما يمتنع صدقها عليها في نفس الامر فان مفهوم واجب الوجود يمتنع صدقها على نفس الامر على اكثر من واحد الكليات الفرضية عتبع صدقها في نفس الامر على شيء واحد فضلا عما هو اكثر منه فالمعتبر في افراد الكليات امكان فرض صدقها على افراد الامتداد بتحقيق كلياته وتكون تلك الافراد افراد له محققة في نفس الامر



[illegible]



۶۵

१३३

ولا هي مما يحصل بفكر ونظر فليست كاسية ولا مكتسبة فلا تعرض للنسبة متعلق  
بالجزئيات فلا بحث له عنها بل لا بحث عن الجزئيات في العلوم الحكيمية أصلاً وذلك لأن  
المقصود من تلك العلوم تحصيل كمال النفس لا نسبة يفي بقيائها وجزئيات  
متغيرة متبدلة فلا يحصل لها من أدراكها كمال يبقى ببقاء النفس أيضاً الجزئيات غير متغيرة  
لكن ثقتها وديموم انحصارها في عدد كفي قوة الإنسان بتفاصيله فلا بحث إلا عن الكليات  
فأقول قد ذكر هذا الجزئية الحقيقية وسيدكر الجزئية الإضافية والنسبة بينهما ما وذلك  
عن الجزئية الحقيقية قلت ما ذكره هنا فتصوير مفهوم الحقيقة ليتضح به مفهوم تلك وإما  
النسبة بين العنيتين فمن ثمة التصويلاً إذ بمعرفة النسبة بين المعنيين فكيف زيادة اكتشاف  
وإما الجزئية الإضافية فإن كان كلياً فالبحث عنه لكونه كلياً وإن كان جزئياً حقيقياً  
فلا بحث منه وإما تصوير مفهومه الشامل بقسميه فلا ير عنه بحث لأن البحث  
بيان أحوال الشيء وأحكامه كإعلان مفهومه قوله لا يقال الذات في حال  
ماليس خارج أقول أي الماهية فتتناول الذات بهذا المعنى النهائية  
لأنها ليست خارجة عن نفسها وتتناول جزئياتها المنقسمة إلى الجنس والفصل  
وإما الذات بالمعنى الأول أي الداخل في الماهية فنختص بالأجزاء وفي قوله  
أي الإشارة إلى أن الخلق الذاتي على المعنى الأول شهر قوله أي الأجزاء  
مخصصة خارجة عنها الخ أقول يعني أن أفراد الإنسان لا تشمل إلا الأجزاء  
وعوارض مخصصة موجبة للمنع عن قبول فرض الاشتراك وليست تلك العوارض  
معتبرة في ماهية تلك الأفراد بل فكونها أشخاصاً معينة ممتازاً بعضها عن بعض  
فيكون الإنسانية تمام ماهية كل فرد من تلك الأفراد قولهم وقولنا

[illegible][illegible]







٤٥  
 في الحقيقة لا يمكن أن يكون المقول على الصالح لان يقال على كثير من التزام كماله  
 لا التزام ليس معتبرة في التعريفات لان المقول لا يرد بالمقول على كثيرين في تعريف الكليات  
 الا الصالح لان يقال على كثيرين اذ لو اريد به المقول بالفعل لخرج عن تعريف الكليات  
 مفهومات كلية ليس لها افراد موجودة في الخارج ولا في الذهن فانها لا يكون مقولة  
 بالفعل بل بالصلاحيه فيكون المقول على كثيرين بمعنى الكل فيغني عنه قوله  
 في التخصيص بالنوع الختام اقول فان قلت ما هو سؤال عن الحقيقة والحقيقة  
 الوجودات الخارجية فيلزم التخصيص بالنوع الخارج قطعا قلت ما هو سؤال عن الحقيقة  
 وهي عام من ان تكون موجودة في الخارج ام لا وكيف يجوز التخصيص بالنوع الخارج  
 مع وجود انحصار الكل في الخمسة فان المفهومات التي لم يوجد شيء من افرادها  
 التي هي تمام ما هيها كالاعتناء مثلا لا يندرج في غير النوع قطعا فلا يخرج عنه  
 التخصيص الكل في الخمسة ولا يجوز ان يقال المعتبر الكل ان يكون موجودا في  
 الخارج ولو في ضمن فرد واحد لان ما سبق من مفهوم الكل يتناول الموجود والمعدوم  
 والممكن والممتنع وسياق تقسيم الكل بحسب الوجود في الخارج اني هذه الامتناع  
 المقصود الاصل في معرفة احوال الموجودات اذ لا كمال يقدر به في معرفة احوال الموجودات  
 الا ان قواعد الفن شاملة بجميع المفهومات معدومها كانت وموجوده ممكنة كانت  
 او ممتنعة والمقصود الاصل من هذا الفن ان تستعمل في معرفة احوال الموجودات الحقيقية  
 وقد تستعمل في معرفة المفهومات الاعتبارية وبيان احوالها فان هذه المعرفة تحتاج  
 في معرفة احوال الموجودات الحقيقية ولذلك قيل لولا الاعتبارات لم تملك الحكمة  
 قوله وبين نوع آخر اقول وهذا القدر اعني كون الجزع عمما لما مشترك

في الحقيقة لا يمكن أن يكون المقول على الصالح لان يقال على كثير من التزام كماله  
 لا التزام ليس معتبرة في التعريفات لان المقول لا يرد بالمقول على كثيرين في تعريف الكليات  
 الا الصالح لان يقال على كثيرين اذ لو اريد به المقول بالفعل لخرج عن تعريف الكليات  
 مفهومات كلية ليس لها افراد موجودة في الخارج ولا في الذهن فانها لا يكون مقولة  
 بالفعل بل بالصلاحيه فيكون المقول على كثيرين بمعنى الكل فيغني عنه قوله  
 في التخصيص بالنوع الختام اقول فان قلت ما هو سؤال عن الحقيقة والحقيقة  
 الوجودات الخارجية فيلزم التخصيص بالنوع الخارج قطعا قلت ما هو سؤال عن الحقيقة  
 وهي عام من ان تكون موجودة في الخارج ام لا وكيف يجوز التخصيص بالنوع الخارج  
 مع وجود انحصار الكل في الخمسة فان المفهومات التي لم يوجد شيء من افرادها  
 التي هي تمام ما هيها كالاعتناء مثلا لا يندرج في غير النوع قطعا فلا يخرج عنه  
 التخصيص الكل في الخمسة ولا يجوز ان يقال المعتبر الكل ان يكون موجودا في  
 الخارج ولو في ضمن فرد واحد لان ما سبق من مفهوم الكل يتناول الموجود والمعدوم  
 والممكن والممتنع وسياق تقسيم الكل بحسب الوجود في الخارج اني هذه الامتناع  
 المقصود الاصل في معرفة احوال الموجودات اذ لا كمال يقدر به في معرفة احوال الموجودات  
 الا ان قواعد الفن شاملة بجميع المفهومات معدومها كانت وموجوده ممكنة كانت  
 او ممتنعة والمقصود الاصل من هذا الفن ان تستعمل في معرفة احوال الموجودات الحقيقية  
 وقد تستعمل في معرفة المفهومات الاعتبارية وبيان احوالها فان هذه المعرفة تحتاج  
 في معرفة احوال الموجودات الحقيقية ولذلك قيل لولا الاعتبارات لم تملك الحكمة  
 قوله وبين نوع آخر اقول وهذا القدر اعني كون الجزع عمما لما مشترك

من الكلام السابق  
 المقصود الاصل في معرفة احوال الموجودات اذ لا كمال يقدر به في معرفة احوال الموجودات  
 الا ان قواعد الفن شاملة بجميع المفهومات معدومها كانت وموجوده ممكنة كانت  
 او ممتنعة والمقصود الاصل من هذا الفن ان تستعمل في معرفة احوال الموجودات الحقيقية  
 وقد تستعمل في معرفة المفهومات الاعتبارية وبيان احوالها فان هذه المعرفة تحتاج  
 في معرفة احوال الموجودات الحقيقية ولذلك قيل لولا الاعتبارات لم تملك الحكمة  
 قوله وبين نوع آخر اقول وهذا القدر اعني كون الجزع عمما لما مشترك



٤٨  
 والله كان في آية العرش  
 وفي النور الآخر بل انما يفرقة  
 في بعض من يلزم ان لا يكون عام  
 المشترك بين النورين والاولى  
 واعتدال لابل ان هذا هو الذي كان تمام  
 من تحقق بغيره سواء كان تمام  
 المشترك بانسبة الى النورين  
 اولاً توافق او يكون تمام المشترك  
 بين النورين وبين نوع من الاولاد  
 من نوعين آخرين

[illegible][illegible]







40

ॐ

[illegible]

سؤال قد قيل ما ينقله من قولنا انما المؤمنون هم الصالحون







[illegible]

صياهن له اولا فان الثاني يكون فضلا للجنس الذي هو تمام المشترك الثاني والاول  
 ان يكون تمام المشترك بين الماهية وهذا النوع الذي هو بازاء تمام مشترك الثاني  
 وهو خبر في الموضع كما عرفت اما ان يكون بعضا من تمام المشترك فهناك تمام  
 مشترك ثالث اتجه ان يقال لم لا يجوز ان يكون هذا الثالث بعينه هو الاول الثاني  
 بازاء الماهية فوعان متباينان للماهية ايضا يشار كلها كل منهما في تمام المشترك  
 بغير الماهية وبغير النوع ولا يوجد لك شي تمام مشترك المذكور في النوع الا  
 ويكون الخبر الذي هو بعينه تمام المشترك موجودا في كل من النوعين واعم  
 من كل واحد من تمام مشترك فلا يكون في احدهما وهذا الاعتراض مما  
 لا مدفع له الا اذا ثبت انه لا يجوز ان يكون ماهية واحدة متباينان لا يكون  
 احدهما جزء للآخر لم يثبت بينهما فلا بد من ترك هذا الدليل والتمسك  
 بدليل آخر وهو ان يقال خبر الماهية اذا لم يكن تمام المشترك بينهما وبين  
 نوع ما من الا انواع المباني لها فانه ان لا يكون مشتركا بينهما وبين نوع متباين  
 فكان مميزا لها عن جميع المبانيات واما ان يكون مشتركا بينهما وبين غيرهما  
 لكن لا يكون تمام المشترك بينهما فهذا لا يمكن ان يكون مشتركا بين الماهية  
 وبين جميع ما عداها اذ مرجع الماهيات ما هو بسيط كجزء لها فيكون هذا  
 الجزء مميزا للماهية عن الماهيات التي لا تشاركها في هذا الجزء فيكون فضلا للماهية  
 فان قلت فعلى هذا ينحصر اخص الماهية في الفصل وان كان جزء الماهية لا يجوز ان يكون  
 جزءا لجميع ما عداها كما ذكرتم فيكون مميزا للماهية كما لا يشاركها فيه فيكون فضلا  
 لها قلت لا يكفي فيكون الجزء فضلا للماهية مجرد تمييزا في الجملة لا بد ان يكون

[illegible]

من قوتی تمام است و کما هو معروف  
 و در حدیثی دیگر آمده است که هر که  
 در راه حق بجای خود ایستد و  
 در حق او شک نکند و در حق  
 او شک نکند و در حق او شک نکند  
 و در حدیثی دیگر آمده است که هر که  
 در راه حق بجای خود ایستد و  
 در حق او شک نکند و در حق  
 او شک نکند و در حق او شک نکند



[illegible][illegible][illegible]



[illegible]



فبان يقال لا نسلم بجواب احتياج بعض اجزاء الماهية الحقيقية الى البعض مطلقا  
بل انما يجب ذلك في الاجزاء الخارجية المتميزة في الوجود العيني واما في الاجزاء المحمودة  
فلا لانها اجزاء ذهنية لا تمايز بينها في الوجود الخارجي قطعا وان يقال بانها  
در منقسم الى اقسام مختلفة بنوعها فلا يلزم الدور وجاز ان يحتاج احد  
الى اقسام من دون انقسام لا محذور اذ لا يلزم من التساوي في النسبة التساوي  
في الحقيقة فجاز ان يكونا شيئا اثنين بل مساوية فانه يلزم من الاحتياج الى احد الطرفين  
دون الاخر ترجيح من غير وجه واما في الدليل الثاني فبان يقال انما يختار ان احد  
الجزئين هو المادة البهية الجوهر وان الجوهر خارج عنه واما ثلث فلا يكون  
له ارض تمامه فاما ما به نتج قلنا استحالته ممنوعة بان الخارج للشيء بمعنى  
الخارج عنه لا يجب ان يكون خارجا عنه بجميع اقسامه وان كان ارضا  
مبسر الى الداخلين عنده ولا خروجه من خارج عنه وليس مما سمعنا وما  
عنه من الخارجين شيئا بمقتضى القائم به لا يجوز ان يكون بينهما تضاد بل  
المعنيين ارضا بغير قولهم لا تضاد في قولنا واولادك مننا بغير فعل  
ان انسان واولادك نسواد للرجعي هذه من استصحابات التبريد في جواب انهم  
والامثلة المطابقة هي الفرد والاعتبار بالاعتبار لا بغيره في الكلام في كل الخارج  
عن ماهية افرده فان لم يكن له لا محالة لانه الماهية واولادك مننا  
تساوي فذلك هو المبدأ في العلم بالاهية اعتمادا على نوع المتعلم من سائر الكلام  
لما هو المقصود منه فقرر على ما ذكرنا سائر ما استخرجنا من امثلة الكلمات قوله  
فاما ان يمنع الفيل من الماهية الخ اقول قيل عليه ان قوله في الجملة كان متعلقا

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

[illegible]



[illegible]

بقوله يمتنع كان العنصران اللازم ما يمتنع في الجملة انفكاكه عن الماهية وجر يدخل  
في اللازم كل عرض يفارق اذ لا بد لشيئته للماهية من علته فاذا اعتبرت تلك  
العلية كان ذلك العرض مستثنى <sup>من</sup> انفكاكه عن الماهية في تلك الحالة وان كان  
متعلقا بالماهية على ما توهم لم يكن له معنى <sup>بلا</sup> الا ان يقال المراد به الماهية من  
غير تفصيل بشي فبان ان الماهية <sup>من</sup> غير تفصيل بشي هي الماهية من حيث هي فكيف  
التقسيم الى الماهية الوجودية والى الماهية من حيث هي فاكادولى ان يقال المراد  
بالماهية في تعريف اللازم الماهية الوجودية فاللازم ما يمتنع انفكاكه عن الماهية  
الموجودة وما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية الوجودية اما ان يمتنع انفكاكه عن الماهيتين  
حيث هي او لا فاكادولى ان الماهية <sup>من</sup> هو الذي لا ينضمها مطلقا الى ذلك عن الخارج معاد لما  
لازم الوجود الى لازم الماهية الوجودية <sup>من</sup> في الخارج او في ذلك من محققا ومقدرا قوله ولو قال  
اللازم ما يمتنع انفكاكه <sup>من</sup> ان اشئ <sup>من</sup> قول <sup>من</sup> انما المقتضى للمع ذلك لانه قسم الكل الى قسمين  
الاهية وافردة <sup>من</sup> لثلاثة اقسام اما ان يكون <sup>من</sup> نفس تلك الماهية وثانيها ما يكون خارجا  
وثالثها ما يكون خارجا عنها <sup>من</sup> اقسام جزاء الماهية بالنسبة اليها الى جنس فصل المراد ان  
يقسم الكل الى الخارج عنها <sup>من</sup> باعتبارها <sup>من</sup> الى لازم وغير لازم فان ذلك هو مقتضى صورة الكل  
قوله فهو الذي يكفي <sup>من</sup> مع تصور لازم <sup>من</sup> في جزم العقل باللازم بينهما اقول لا بد في الجزم  
من تصور النسبة بينهما <sup>من</sup> انما ان يقال المراد ان تصور مع تصور لازم <sup>من</sup> وتصور النسبة  
بينهما كان في الجزم <sup>من</sup> انما ان يقال تصورهما يقتضى تصور النسبة والجزم معا قوله  
كشأن الزايات <sup>من</sup> قول اذا وقع خطه مستقيم على مثله بحيث يحدث عن  
جنبه زاويتان متساويتان فكل واحدة منهما تسمى قائمة وهما قائمتان

[illegible]



هكذا أنت واداء مع بحسب قدرت ثمانية زاوية بالثلاثة في الصغر والكبير  
فالصغير نفسى جاد والأكبر من مدحجه كذا... اما المثلث فهو الذي  
يخط به ثلث الخط مستقيمة هكذا مثلث كـ وقد دل البرهان الهندسي  
على ان الزوايا المثلث الاثني المثلثات مساوية . اثنتين قائمتين فتساوى  
الزوايا المثلثات في اثنتين لذاته . فزمن ماهية المثلث سواء وجدت  
في الدمين او في الخارج . فبما العدل دالا ومنه ما لا يحصل الجبر  
في المثلث وتساوي الزوايا بالاعتين بل لا بد هناك من برهان  
هندسي قوله . وهذا نظرا لاقول حاصله ان التقسيم الى البين وغير البين  
على ما ذكره لا يلزم مع ان المتبادر من كلامهم ان الزعم الماهية منه غير  
دemonstrandum ان مدحجه من غيرهم . الا انهم لا يثبتون لمدريات مما يتد به لفظات  
الاختصاص قولهم لجملة اذ توفقه على شئ اخر فله ان يعني ان لا يجر ما اسيه  
اذا لم يكن تصديها كذا في الجبر . والذي يربط به ما يجب ان يتوقف عليه  
بذلك صراحا لا يتصوره ولا يجب ان يكون ذلك الا بالبرهان عليه  
هو الوسط بل يجوز ان يكون شيئا اخر كما يجب ان لا يراه وتوضيحه ان الاختلاف  
الى الوسط بالمعنى المذكور يكون قضية نظرية ولا يكتفي بحدوثها في الجبر بل  
يكون قضية اولية فثانها قال اللزوم الذي بالماهية ولازمها اما بدعي  
اولى اما كعبي نظري فوجدانه يجوز ان لا يكون نظريا بل يكون بدعيا  
مغايرا للاولى كالحديث التجري واختاره من اذ حصل لهم الماهية في البين وغير  
وجبان لا يثبت في مفهوم غير البين لا احتياجه الى وسط بل يكفي لعدم كون

هذا هو البرهان الهندسي  
الذي دل على ان الزوايا  
المثلثات مساوية . اثنتين  
قائمتين فتساوى الزوايا  
المثلثات في اثنتين لذاته .  
فزمن ماهية المثلث سواء  
وجدت في الدمين او في  
الخارج . فبما العدل دالا  
ومنه ما لا يحصل الجبر  
في المثلث وتساوي  
الزوايا بالاعتين بل لا  
بد هناك من برهان  
هندسي قوله . وهذا  
نظرا لاقول حاصله ان  
التقسيم الى البين وغير  
البين على ما ذكره لا  
يلزم مع ان المتبادر من  
كلامهم ان الزعم الماهية  
منه غير demonstrandum  
ان مدحجه من غيرهم .  
الا انهم لا يثبتون  
لمدريات مما يتد به  
لفظات الاختصاص  
قولهم لجملة اذ توفقه  
على شئ اخر فله ان  
يعني ان لا يجر ما اسيه  
اذا لم يكن تصديها  
كذا في الجبر . والذي  
يربط به ما يجب ان  
يتوقف عليه بذلك  
صراحا لا يتصوره ولا  
يجب ان يكون ذلك  
الا بالبرهان عليه  
هو الوسط بل يجوز  
ان يكون شيئا اخر  
كما يجب ان لا يراه  
وتوضيحه ان الاختلاف  
الى الوسط بالمعنى  
المذكور يكون قضية  
نظرية ولا يكتفي  
بحدوثها في الجبر  
بل يكون قضية  
اولية فثانها قال  
اللزوم الذي بالماهية  
ولازمها اما بدعي  
اولى اما كعبي  
نظري فوجدانه  
يجوز ان لا يكون  
نظريا بل يكون  
بدعيا مغايرا  
للاولى كالحديث  
التجري واختاره  
من اذ حصل لهم  
الماهية في البين  
وغير

البرهان الهندسي الذي دل على ان الزوايا المثلثات مساوية . اثنتين قائمتين فتساوى الزوايا المثلثات في اثنتين لذاته . فزمن ماهية المثلث سواء وجدت في الدمين او في الخارج . فبما العدل دالا ومنه ما لا يحصل الجبر في المثلث وتساوي الزوايا بالاعتين بل لا بد هناك من برهان هندسي قوله . وهذا نظرا لاقول حاصله ان التقسيم الى البين وغير البين على ما ذكره لا يلزم مع ان المتبادر من كلامهم ان الزعم الماهية منه غير demonstrandum ان مدحجه من غيرهم . الا انهم لا يثبتون لمدريات مما يتد به لفظات الاختصاص قولهم لجملة اذ توفقه على شئ اخر فله ان يعني ان لا يجر ما اسيه اذا لم يكن تصديها كذا في الجبر . والذي يربط به ما يجب ان يتوقف عليه بذلك صراحا لا يتصوره ولا يجب ان يكون ذلك الا بالبرهان عليه هو الوسط بل يجوز ان يكون شيئا اخر كما يجب ان لا يراه وتوضيحه ان الاختلاف الى الوسط بالمعنى المذكور يكون قضية نظرية ولا يكتفي بحدوثها في الجبر بل يكون قضية اولية فثانها قال اللزوم الذي بالماهية ولازمها اما بدعي اولى اما كعبي نظري فوجدانه يجوز ان لا يكون نظريا بل يكون بدعيا مغايرا للاولى كالحديث التجري واختاره من اذ حصل لهم الماهية في البين وغير







69  
 ۱۰ قول و فعلی کن الذم للتعصیب  
 ۱۱ اکلایم علیہ بقول لا اکلایم ان  
 ۱۲ یمنون الذین یشترون بخیفهم الساعه  
 ۱۳ انقلوبوا لمستوبوا ۱۴ کان حصول  
 ۱۵ علی قول ۱۶ یمنون ۱۷ یمنون  
 ۱۸ یمنون ۱۹ یمنون ۲۰ یمنون  
 ۲۱ یمنون ۲۲ یمنون ۲۳ یمنون  
 ۲۴ یمنون ۲۵ یمنون ۲۶ یمنون  
 ۲۷ یمنون ۲۸ یمنون ۲۹ یمنون  
 ۳۰ یمنون ۳۱ یمنون ۳۲ یمنون  
 ۳۳ یمنون ۳۴ یمنون ۳۵ یمنون  
 ۳۶ یمنون ۳۷ یمنون ۳۸ یمنون  
 ۳۹ یمنون ۴۰ یمنون ۴۱ یمنون  
 ۴۲ یمنون ۴۳ یمنون ۴۴ یمنون  
 ۴۵ یمنون ۴۶ یمنون ۴۷ یمنون  
 ۴۸ یمنون ۴۹ یمنون ۵۰ یمنون  
 ۵۱ یمنون ۵۲ یمنون ۵۳ یمنون  
 ۵۴ یمنون ۵۵ یمنون ۵۶ یمنون  
 ۵۷ یمنون ۵۸ یمنون ۵۹ یمنون  
 ۶۰ یمنون ۶۱ یمنون ۶۲ یمنون  
 ۶۳ یمنون ۶۴ یمنون ۶۵ یمنون  
 ۶۶ یمنون ۶۷ یمنون ۶۸ یمنون  
 ۶۹ یمنون ۷۰ یمنون ۷۱ یمنون  
 ۷۲ یمنون ۷۳ یمنون ۷۴ یمنون  
 ۷۵ یمنون ۷۶ یمنون ۷۷ یمنون  
 ۷۸ یمنون ۷۹ یمنون ۸۰ یمنون  
 ۸۱ یمنون ۸۲ یمنون ۸۳ یمنون  
 ۸۴ یمنون ۸۵ یمنون ۸۶ یمنون  
 ۸۷ یمنون ۸۸ یمنون ۸۹ یمنون  
 ۹۰ یمنون ۹۱ یمنون ۹۲ یمنون  
 ۹۳ یمنون ۹۴ یمنون ۹۵ یمنون  
 ۹۶ یمنون ۹۷ یمنون ۹۸ یمنون  
 ۹۹ یمنون ۱۰۰ یمنون

[illegible][illegible]







في كل واحد من اقسامه فاللازم اذا قسم الى خاصة وعرض عام فالقسم  
هما اللازم الذي هو خاصة واللازم الذي هو عرض عام والمفارق اذا قسم  
اليهما كان القسم المفارق للخاصة والمفارق للعرض عام فالخاصة والعرض العام  
اللان وان وقع اثنين لللازم غير الخاصة والعرض العام الذين قد اقسام في المقاروفات  
الكل الخارج من الماهية اربعة على مقتضى تقسيمه ومن اراد حصره في قسمين وجب عليه ان  
يقسمه ولا الى الخاصة والعرض العام ثم يقسم بهما الى اللازم والمفارق فيظهر  
انحصار الكل في خمسة اقسام وقد يعتد بالمصير باللازم انقسم الى الخاصة والعرض العام  
باعتبار الاختصاص بماهية واحدة وعدم الاختصاص بها. انما اقسام التقسيم اليها بهذا الاعتبار  
ايضا فاعلم ان مفهوم الخاصة في اللازم والمفارق ما يختص بماهية واحدة وان مفهوم العرض  
عام فيها ما لا يختص بها بل بجميع غيرها فقد اجمعت على ان قسمها الى معنيين طبقا  
يجب ان يكونا في اللازم والمفارق وهذا انما هو الخارج عن الماهية من اقسامها اذ اقسامها  
ظاهر التقسيم اذ اقسامها اربعة وان لو حظ اختصاصها بالخاصة واللازم في الماهية فاعلم  
الى ان اقسامها اربعة بعد صحة التفرع والمصداق في انما في اقسامها في المال فلا ينفك على  
تقسيمه الاخصا في خمسة قوله في مباحث الكل والخبر في اقول ذلك الخبر في هذا  
على سبيل التبعية اذ قد سبق ان ليس لصاحب هذا الفن غرض من تعاقب بالخبر ثانيا فلا بد ان  
احوال الخبر في لكنه صوم مفهومه اعني الحقيقة المصنوعة الاضداد في بيان النسبة بين  
تقينا للتصوير وتبين النسبة بين الاضداد والكل ايضا توضيح التصور قوله اما ان يؤول  
عنتم الوجوه في الخارج او مكن الوجوه فيه اقول هذا الامكان هو العام مقيد بالوجوه  
فيقابل المتع كذا ذكره ويتناول الامكان كما سيذكره اعني قوله والاولى البار تعالى فلا يخفى ان

في كل واحد من اقسامه فاللازم اذا قسم الى خاصة وعرض عام فالقسم هما اللازم الذي هو خاصة واللازم الذي هو عرض عام والمفارق اذا قسم اليهما كان القسم المفارق للخاصة والمفارق للعرض عام فالخاصة والعرض العام اللان وان وقع اثنين لللازم غير الخاصة والعرض العام الذين قد اقسام في المقاروفات الكل الخارج من الماهية اربعة على مقتضى تقسيمه ومن اراد حصره في قسمين وجب عليه ان يقسمه ولا الى الخاصة والعرض العام ثم يقسم بهما الى اللازم والمفارق فيظهر انحصار الكل في خمسة اقسام وقد يعتد بالمصير باللازم انقسم الى الخاصة والعرض العام باعتبار الاختصاص بماهية واحدة وعدم الاختصاص بها. انما اقسام التقسيم اليها بهذا الاعتبار ايضا فاعلم ان مفهوم الخاصة في اللازم والمفارق ما يختص بماهية واحدة وان مفهوم العرض عام فيها ما لا يختص بها بل بجميع غيرها فقد اجمعت على ان قسمها الى معنيين طبقا يجب ان يكونا في اللازم والمفارق وهذا انما هو الخارج عن الماهية من اقسامها اذ اقسامها اربعة وان لو حظ اختصاصها بالخاصة واللازم في الماهية فاعلم الى ان اقسامها اربعة بعد صحة التفرع والمصداق في انما في اقسامها في المال فلا ينفك على تقسيمه الاخصا في خمسة قوله في مباحث الكل والخبر في اقول ذلك الخبر في هذا على سبيل التبعية اذ قد سبق ان ليس لصاحب هذا الفن غرض من تعاقب بالخبر ثانيا فلا بد ان احوال الخبر في لكنه صوم مفهومه اعني الحقيقة المصنوعة الاضداد في بيان النسبة بين تقينا للتصوير وتبين النسبة بين الاضداد والكل ايضا توضيح التصور قوله اما ان يؤول عنتم الوجوه في الخارج او مكن الوجوه فيه اقول هذا الامكان هو العام مقيد بالوجوه فيقابل المتع كذا ذكره ويتناول الامكان كما سيذكره اعني قوله والاولى البار تعالى فلا يخفى ان

الامكان هو العام مقيد بالوجوه فيقابل المتع كذا ذكره ويتناول الامكان كما سيذكره اعني قوله والاولى البار تعالى فلا يخفى ان



۱۰۲  
 ۱- قوله كان متصلا ولا يمتنع لان  
 الامكان العام هو سلب الضرورة هو  
 احد الطرفين والتمتنع لكونه  
 هو سلب ضرورة الوجود  
 ۲- قوله فلا يترتب قوة الوجود  
 عبارة عن سلب الضرورة عن الطرفين  
 ۳- والوجوب ضروري الوجود  
 ۴- قوله اما عدمه في الخارج  
 لا يكون شيئا من افراده موجودا  
 الخارج في وقت من الاوقات  
 ۵- او مستقبلا او ماضيا  
 ۶- قوله هو ايضا  
 مع امكان ضروره  
 ۷-

يقال ان المراد بالامكان الامكان العام كان متنا ولا للمتنع كالمقابل له وان ارد  
بالامكان الامكان الخاص فلا يتدرج تحته الواجب والحاصل ان الكل اما معدوم في  
الخارج وهو قسمان فمتنم الوجود فيه وممكن الوجود فيه واما موجود في الخارج  
غير متعدد الافراد وهو ايضا قسمان واما موجود متعدد الافراد وهو ايضا قسمان  
فانحصر اقسام الكل في ستة قوله كالركاب السيارة وقوله كالنفس الناطقة  
اقول هذان مثالان للكل المتناهي الافراد وغير المتناهي الافراد وما وقع في  
من الركاب السبعة السيارة والنفس الناطقة فمثالان لا فساد للكثير المذكورين  
قوله على مذهب بعض اقول يعني على مذهب من قال بقدوم العالم قائلين  
المجرد لا عز الايدان غير متناهية العدد عند قوله فانه لو كان المفهوم من  
احدهما اقول اى الحيوان والكل فانه اذا ظهر التغير بين مفهوميهما ظهر التغير بين كل  
منهما وبين المجموع المركب منهما ايضا والحاصل ان مفهوم الحيوان اعني  
الحيوان القابل للابعاد الناهي الحساس المتحرك بالارادة امر تعرضه في العقل  
حالة اعتبارية هي كونه غير مانع من الشراكة فنسبة هذا العارض المسمى بالكلية  
الى ذلك المعرض في العقل كنسبة البياض العارض للثوب في الخارج اليه فاذا  
اشتق من البياض الابيض المحمول بالمواطاة على الثوب كان هناك معرض هو  
الثوب وعارض هو مفهوم الابيض ومجموع مركب من المعرض والعارض كذلك اذا  
اشتق من الكلية الكلية المحمول بالمواطاة على الحيوان كان هناك ايضا معرض هو مفهوم  
الحيوان وعارض هو مفهوم الكلية ومجموع مركب من المعرض والعارض كما ان مفهوم الابيض  
حيث هو ليس عين مفهوم الثوب لا جعله بل هو مفهوم خارج عنه صانع لان يحمل على الثوب وعلى غيره

[illegible][illegible]



كذلك مفهوم الكل ليس عين مفهوم الحيوان ولا جزؤه بل هو مفهوم خارج عنه  
صالح لان يحمل على الحيوان وعلى غيره من المفومات التي تعرضها الكلية في العقل  
فأول الخ اقول يعني مفهوم الحيوان حيث هو قيل عليه اذا كان مفهوم الحيوان  
موجب هو كليا طبعيا فعلى هذا القياس اذ قلت الحيوان جنس كان  
مفهوم الحيوان من حيث هو جنسا طبعيا فلا فرق اذن بين مفهوم الكل  
الطبيعي ومفهوم الجنس الطبيعي فالصواب ان مفهوم الحيوان موجب هو  
معروض لمفهوم الكل وصالح لكونه معروضا له كليا طبعيا من حيث هو معروض  
الجنس وصالح لكونه معروضا له جنس طبعي فقد اعتبر في الطبيعي صلاحه العارض  
مع المعروض فلا اشكال واذا اعتبر العارض معه بطريق القيد تدون الجزئية كما هو  
في العقلي فلا يلزم اتحاد الطبيعي والعقلي ايضا قوله لان المنطق افاجبث عنه اقول  
انه ياخذ مفهوم الكل موجب هو بلا اشارة الى مادة مخصوصة ويؤد عليه احكاما  
فيكون تلك الاحكام عامة شاملة لجميع ما صدق عليه مفهوم الكل قوله اذ الكلية  
انها هي مهذاة اقول اي مبدأ الكل والرد بالمبدأ المشتق منه فان نسبة الكلية  
الى الكل كنسبة الضرب الضاربة الى الضارب قوله والكل الطبيعي موجب في الخارج  
اقول اي قد يكون موجودا فيه لان كل كلة طبعي موجب في الخارج اذ من الكليات  
الطبيعية ما هو متنج الوجو لشريك البار وما هو معدوم ممكن كالغناء قوله  
وهذا مشترك اقول يريد به ان البحث عن جدي الكل الطبيعي ايق خارج عن الفن هو  
مستل الحكم الالهية قوله فلا دجه اقول قيل الوجه ان بيان وجي الكل الطبيعي  
يكفيه اذا اشارة مع ان معرفة وجي نافعة في الامثلة الموضحة لقوا حد الفن مجلات

هذا هو مفهوم الكل ليس عين مفهوم الحيوان ولا جزؤه بل هو مفهوم خارج عنه  
صالح لان يحمل على الحيوان وعلى غيره من المفومات التي تعرضها الكلية في العقل  
فأول الخ اقول يعني مفهوم الحيوان حيث هو قيل عليه اذا كان مفهوم الحيوان  
موجب هو كليا طبعيا فعلى هذا القياس اذ قلت الحيوان جنس كان  
مفهوم الحيوان من حيث هو جنسا طبعيا فلا فرق اذن بين مفهوم الكل  
الطبيعي ومفهوم الجنس الطبيعي فالصواب ان مفهوم الحيوان موجب هو  
معروض لمفهوم الكل وصالح لكونه معروضا له كليا طبعيا من حيث هو معروض  
الجنس وصالح لكونه معروضا له جنس طبعي فقد اعتبر في الطبيعي صلاحه العارض  
مع المعروض فلا اشكال واذا اعتبر العارض معه بطريق القيد تدون الجزئية كما هو  
في العقلي فلا يلزم اتحاد الطبيعي والعقلي ايضا قوله لان المنطق افاجبث عنه اقول  
انه ياخذ مفهوم الكل موجب هو بلا اشارة الى مادة مخصوصة ويؤد عليه احكاما  
فيكون تلك الاحكام عامة شاملة لجميع ما صدق عليه مفهوم الكل قوله اذ الكلية  
انها هي مهذاة اقول اي مبدأ الكل والرد بالمبدأ المشتق منه فان نسبة الكلية  
الى الكل كنسبة الضرب الضاربة الى الضارب قوله والكل الطبيعي موجب في الخارج  
اقول اي قد يكون موجودا فيه لان كل كلة طبعي موجب في الخارج اذ من الكليات  
الطبيعية ما هو متنج الوجو لشريك البار وما هو معدوم ممكن كالغناء قوله  
وهذا مشترك اقول يريد به ان البحث عن جدي الكل الطبيعي ايق خارج عن الفن هو  
مستل الحكم الالهية قوله فلا دجه اقول قيل الوجه ان بيان وجي الكل الطبيعي  
يكفيه اذا اشارة مع ان معرفة وجي نافعة في الامثلة الموضحة لقوا حد الفن مجلات

هذا هو مفهوم الكل ليس عين مفهوم الحيوان ولا جزؤه بل هو مفهوم خارج عنه  
صالح لان يحمل على الحيوان وعلى غيره من المفومات التي تعرضها الكلية في العقل  
فأول الخ اقول يعني مفهوم الحيوان حيث هو قيل عليه اذا كان مفهوم الحيوان  
موجب هو كليا طبعيا فعلى هذا القياس اذ قلت الحيوان جنس كان  
مفهوم الحيوان من حيث هو جنسا طبعيا فلا فرق اذن بين مفهوم الكل  
الطبيعي ومفهوم الجنس الطبيعي فالصواب ان مفهوم الحيوان موجب هو  
معروض لمفهوم الكل وصالح لكونه معروضا له كليا طبعيا من حيث هو معروض  
الجنس وصالح لكونه معروضا له جنس طبعي فقد اعتبر في الطبيعي صلاحه العارض  
مع المعروض فلا اشكال واذا اعتبر العارض معه بطريق القيد تدون الجزئية كما هو  
في العقلي فلا يلزم اتحاد الطبيعي والعقلي ايضا قوله لان المنطق افاجبث عنه اقول  
انه ياخذ مفهوم الكل موجب هو بلا اشارة الى مادة مخصوصة ويؤد عليه احكاما  
فيكون تلك الاحكام عامة شاملة لجميع ما صدق عليه مفهوم الكل قوله اذ الكلية  
انها هي مهذاة اقول اي مبدأ الكل والرد بالمبدأ المشتق منه فان نسبة الكلية  
الى الكل كنسبة الضرب الضاربة الى الضارب قوله والكل الطبيعي موجب في الخارج  
اقول اي قد يكون موجودا فيه لان كل كلة طبعي موجب في الخارج اذ من الكليات  
الطبيعية ما هو متنج الوجو لشريك البار وما هو معدوم ممكن كالغناء قوله  
وهذا مشترك اقول يريد به ان البحث عن جدي الكل الطبيعي ايق خارج عن الفن هو  
مستل الحكم الالهية قوله فلا دجه اقول قيل الوجه ان بيان وجي الكل الطبيعي  
يكفيه اذا اشارة مع ان معرفة وجي نافعة في الامثلة الموضحة لقوا حد الفن مجلات







في العموم مطلقاً والعموم مرفوعه قوله وانما اعتبر النسب بين الكلين اقول  
يعني ان الكلين يتحقق بينهما النسب الا لا يعبر على معنى انه يوجد كليان  
مخصوصان بينهما تباين وكليان آخران بينهما تساوي وعلى هذا فقد تحقق في  
الكلين مطلقاً الاقسام الاربعة واما الكلي الجزئي فلا يوجد بينهما الاقسام  
فقط وفي الجزئين الاقسام واحد فلو قال المفهومان متساويان الى آخر التقسيم  
لربما يوهى جريان جميع هذا الاقسام الاربعة في كل واحد من الاقسام الثلاث فلما  
الكليان علم ان ليس حال القسمين اخيرين كذلك والا لكان التخصيص لغوا  
فان قلت فلما علم مما ذكر عدم جريان النسب لا ريب فيهما لكن لم يعلم ما ذا فيهما  
مرتبات النسب قلت يعلم ذلك بالمقايضة بادي الفات عدل ان المقصود  
الاصلي معرفة احوال نسب الكليات بعضها مع بعض قوله فانها لا يكونان اشياء  
اقول فاقولت هذا الضاحك وهذا الكاتب جزئيان متصادقان فاما يكونان  
متباينين قلت ان كان المشار اليه بهذا الضاحك زيدا مثلاً وبهذا الكاتب  
غيره فذاك جزئيان متباينان وان كان المشار اليه بهما زيدا مثلاً فليس  
هناك الا جزئي حقيقي واحد هو ذات زيد لكنه اعتبر معه تارة انضافه  
بالضحك واخرى انضافه بالكاتب وبذلك لم يتعدد الجزئي الحقيقي تعدداً  
حقيقياً ولم يتغاثر تغاثر حقيقياً بل هناك تعدد وتغاثر بحسب الاعتبارات  
والكلام في الجزئين المتغاثرين تغايراً حقيقياً كما هو المتبادر من العبارة لا في  
جزئي واحد له اعتباراً متعددة ولو عد جزئي واحد بحسب الحجج والاعتبار آخر شيئاً  
متعددة لزم ان يكون الجزئي الحقيقي كلياً فاما اذا اشرنا الى زيد بهذا الكتاب هذا الضاحك

في العموم مطلقاً والعموم مرفوعه قوله وانما اعتبر النسب بين الكلين اقول  
يعني ان الكلين يتحقق بينهما النسب الا لا يعبر على معنى انه يوجد كليان  
مخصوصان بينهما تباين وكليان آخران بينهما تساوي وعلى هذا فقد تحقق في  
الكلين مطلقاً الاقسام الاربعة واما الكلي الجزئي فلا يوجد بينهما الاقسام  
فقط وفي الجزئين الاقسام واحد فلو قال المفهومان متساويان الى آخر التقسيم  
لربما يوهى جريان جميع هذا الاقسام الاربعة في كل واحد من الاقسام الثلاث فلما  
الكليان علم ان ليس حال القسمين اخيرين كذلك والا لكان التخصيص لغوا  
فان قلت فلما علم مما ذكر عدم جريان النسب لا ريب فيهما لكن لم يعلم ما ذا فيهما  
مرتبات النسب قلت يعلم ذلك بالمقايضة بادي الفات عدل ان المقصود  
الاصلي معرفة احوال نسب الكليات بعضها مع بعض قوله فانها لا يكونان اشياء  
اقول فاقولت هذا الضاحك وهذا الكاتب جزئيان متصادقان فاما يكونان  
متباينين قلت ان كان المشار اليه بهذا الضاحك زيدا مثلاً وبهذا الكاتب  
غيره فذاك جزئيان متباينان وان كان المشار اليه بهما زيدا مثلاً فليس  
هناك الا جزئي حقيقي واحد هو ذات زيد لكنه اعتبر معه تارة انضافه  
بالضحك واخرى انضافه بالكاتب وبذلك لم يتعدد الجزئي الحقيقي تعدداً  
حقيقياً ولم يتغاثر تغاثر حقيقياً بل هناك تعدد وتغاثر بحسب الاعتبارات  
والكلام في الجزئين المتغاثرين تغايراً حقيقياً كما هو المتبادر من العبارة لا في  
جزئي واحد له اعتباراً متعددة ولو عد جزئي واحد بحسب الحجج والاعتبار آخر شيئاً  
متعددة لزم ان يكون الجزئي الحقيقي كلياً فاما اذا اشرنا الى زيد بهذا الكتاب هذا الضاحك



٨٧

ان صدق المقبولات المتأثرة مع  
الواو المعين لا يقيض كونه على  
بعض المقبولات يد

لا تسمع نفس تصور من وقع الحجاب  
الواحد المعين لا

مع امتناع الشركة في ذواته تمهيداً  
التي يكون

السبب جزئ من مجموعها اعم من حقيقة  
الموجودة التي لا يكون سبب جزئ من حقيقة

وهذا الطويل وهذا القاعد كان هناك على ذلك التقدير جزئيات متعددة  
يصدق كل واحد منها على ما عدا من الجزئيات المتكررة فلا يكون مانعا من جزئ  
اشترائه بين كثيرين فلا يكون اكليا قطعاً وامثال هذه الاسرار تحصيلات يتعطل  
بها عند العامة ويفتضح بها عند الخاصة نعوذ بالله من شر انفسنا ومن سببها  
اعمالنا قولك والامكان بعض الانسان ليس بناطق فيكون بعض الانسان  
ناطقا قولك او رد عليه ان صدق بعض الانسان ليس بناطق لا يستلزم صدق  
بعض الانسان ناطق كما سيأتي من السالبة المعدولة المحمول اعم من الموجبة  
المحصلة المحمول الا ترى ان صدق قولك ليس يد بلا كاتب لا يستلزم صدق  
قولاك زيد كاتب بخوانا ان يكون زيدا معدوماً فلا يكون كاتباً ولا كاتباً والسرف  
ذلك ان الاجاب يستلزم وجود المحكوم عليه ضرورة ان ثبت مفهوم وجوده  
او عدمه شئ يستلزم وجود ذلك الشئ بخلاف السلب اقول اذا كان الموضوع  
موجودا فالسالبة المعدولة والموجبة المحصلة متادتران كما سيأتي في ما نعرفه  
لذلك لان الانسان صادق على موجودات محقة كالقمر وغيره قلت ذلك  
لا يجديك نفعاً اذ ليل الكلام في خصوص هذا المثال بل في نقيض المتساويين مطلقا  
فاذا لم يصدق تقيضاها على شئ اصلا فهناك لا يتم البرهان قطعاً لنقيض الشئ  
والممكن العام فان الشئ والممكن العام لما رجب صدقهما على كل مفهوم بحسب كاهل  
امتنع صدق الاشئ واللا يمكن بحسبها على مفهوم من المفهوم ما فاذا قلت لو لم يصدق  
كل شئ لا يمكن يصدق نقيضه وهو بعض الاشئ ليس بان يمكن فيكون بعض الاشئ ممكناً  
المنع المذكور فان قلت مفهوم الممكن يقتضي مفهوم اللا يمكن فاذا لم يصدق احدهما على شئ رجب

[illegible]

و قد ورد على من هو من الكفالات  
 ان لا يترك وجود الكفالات فلا يثبت  
 لان الموقوف اذا لم يكن موجودا فاستأنف  
 المستوفى له الموقوف والموقوف يحصل له  
 نصيبا من الموقوف فان منع تجميعه لم يضر  
 لان الموقوف له نصيب في الموقوف  
 و قد ورد ان الموقوف اذا لم يكن موجودا فاستأنف  
 المستوفى له الموقوف والموقوف يحصل له  
 نصيبا من الموقوف فان منع تجميعه لم يضر  
 لان الموقوف له نصيب في الموقوف



[illegible][illegible]







كلية ولا يصدق عكسها موجبة لكلية ولا جزئية لعدم الموضوع ويورد في  
دفعه ما مر فان قلت عكس النقيض على هذا الطريق مما لم يقل به المص كما سبق  
فكيف يستدل به على اثبات ما ادعاه وايضا الاستدلال به بيان بما لم يبين  
بعد واجب بان التمس نظر الى الواقع وهو صحة تلك الطريقة ولم يكن ينبغي  
النقيض فلا استدلال بل استدلال بما يصح التمسك به عند المص ايضاً واما  
قولك هذا بيان بما له يبين فجوابه ان العكس المذكور قريب من الطبع فكيف  
ادنى به قوله تسامح اقول اجيب بان المدعى كون نقيض اعم مطلقاً  
احص مطلقاً من نقيض اخص وما جعله جزء من الدليل هو تفسير ولعريف للد  
لا عينه فهو بالحقيقة استدلال بثبوت الحد على ثبوت الحد وما بعده استدلال  
على الحد ولا يخفى عليك ان المقصود الاصل تفصيل المدعى الى جزئين ليستدل على  
كل واحد منهما على حدة نال اولي ان يجعل تفسيره ويقال اي يصدق نقيض اخص  
على ما صدق عليه نقيض اعم من غير عكس في الكلام تسامح يجعل التفسير بمنزلة  
جزء الدليل صورة قوله وانما قيد التباين بالكلية اقول اصله انه لو اطلق التباين  
ولم يقيد بالكلية لم يلزم من ثبوت التباين بين نقيض اعم وبينها عموم من وجه  
المدعى هو ان ليس بينك النقيضين عموم اصلاً كما مطلقاً ولا من وجه لا  
ان يكون ذلك التباين الثابت بينهما تبايناً جزئياً وانه يجامع العموم من وجه  
لانه احد فردي قوله فيندفع الاستحال اقول لا والله انتفاء لزوم العموم وثبوت العموم  
محل واحد لا ينافي انتفاء اللزوم بخلاف ان لا يثبت العموم في محل اخر فلا يكون العموم  
لنقيضين المذكورين مطلقاً قوله او نقول قول يعني ان دعوى نسبة العموم بين

لا بد ان يكون التباين بين النقيضين تبايناً جزئياً وانما قيل بالكلية لانه لو اطلق التباين لكان التباين بين النقيضين تبايناً كلياً وهو غير ممكن  
قوله تسامح اقول اجيب بان المدعى كون نقيض اعم مطلقاً احص مطلقاً من نقيض اخص وما جعله جزء من الدليل هو تفسير ولعريف للد لا عينه فهو بالحقيقة استدلال بثبوت الحد على ثبوت الحد وما بعده استدلال على الحد ولا يخفى عليك ان المقصود الاصل تفصيل المدعى الى جزئين ليستدل على كل واحد منهما على حدة نال اولي ان يجعل تفسيره ويقال اي يصدق نقيض اخص على ما صدق عليه نقيض اعم من غير عكس في الكلام تسامح يجعل التفسير بمنزلة جزء الدليل صورة قوله وانما قيد التباين بالكلية اقول اصله انه لو اطلق التباين ولم يقيد بالكلية لم يلزم من ثبوت التباين بين نقيض اعم وبينها عموم من وجه المدعى هو ان ليس بينك النقيضين عموم اصلاً كما مطلقاً ولا من وجه لا ان يكون ذلك التباين الثابت بينهما تبايناً جزئياً وانه يجامع العموم من وجه لانه احد فردي قوله فيندفع الاستحال اقول لا والله انتفاء لزوم العموم وثبوت العموم محل واحد لا ينافي انتفاء اللزوم بخلاف ان لا يثبت العموم في محل اخر فلا يكون العموم للنقيضين المذكورين مطلقاً قوله او نقول قول يعني ان دعوى نسبة العموم بين

قوله تسامح اقول اجيب بان المدعى كون نقيض اعم مطلقاً احص مطلقاً من نقيض اخص وما جعله جزء من الدليل هو تفسير ولعريف للد لا عينه فهو بالحقيقة استدلال بثبوت الحد على ثبوت الحد وما بعده استدلال على الحد ولا يخفى عليك ان المقصود الاصل تفصيل المدعى الى جزئين ليستدل على كل واحد منهما على حدة نال اولي ان يجعل تفسيره ويقال اي يصدق نقيض اخص على ما صدق عليه نقيض اعم من غير عكس في الكلام تسامح يجعل التفسير بمنزلة جزء الدليل صورة قوله وانما قيد التباين بالكلية اقول اصله انه لو اطلق التباين ولم يقيد بالكلية لم يلزم من ثبوت التباين بين نقيض اعم وبينها عموم من وجه المدعى هو ان ليس بينك النقيضين عموم اصلاً كما مطلقاً ولا من وجه لا ان يكون ذلك التباين الثابت بينهما تبايناً جزئياً وانه يجامع العموم من وجه لانه احد فردي قوله فيندفع الاستحال اقول لا والله انتفاء لزوم العموم وثبوت العموم محل واحد لا ينافي انتفاء اللزوم بخلاف ان لا يثبت العموم في محل اخر فلا يكون العموم للنقيضين المذكورين مطلقاً قوله او نقول قول يعني ان دعوى نسبة العموم بين

قوله تسامح اقول اجيب بان المدعى كون نقيض اعم مطلقاً احص مطلقاً من نقيض اخص وما جعله جزء من الدليل هو تفسير ولعريف للد لا عينه فهو بالحقيقة استدلال بثبوت الحد على ثبوت الحد وما بعده استدلال على الحد ولا يخفى عليك ان المقصود الاصل تفصيل المدعى الى جزئين ليستدل على كل واحد منهما على حدة نال اولي ان يجعل تفسيره ويقال اي يصدق نقيض اخص على ما صدق عليه نقيض اعم من غير عكس في الكلام تسامح يجعل التفسير بمنزلة جزء الدليل صورة قوله وانما قيد التباين بالكلية اقول اصله انه لو اطلق التباين ولم يقيد بالكلية لم يلزم من ثبوت التباين بين نقيض اعم وبينها عموم من وجه المدعى هو ان ليس بينك النقيضين عموم اصلاً كما مطلقاً ولا من وجه لا ان يكون ذلك التباين الثابت بينهما تبايناً جزئياً وانه يجامع العموم من وجه لانه احد فردي قوله فيندفع الاستحال اقول لا والله انتفاء لزوم العموم وثبوت العموم محل واحد لا ينافي انتفاء اللزوم بخلاف ان لا يثبت العموم في محل اخر فلا يكون العموم للنقيضين المذكورين مطلقاً قوله او نقول قول يعني ان دعوى نسبة العموم بين



فقيضهما دعوى موجبة كلية فاذا اورد السلب ههنا كان رقعا للايجاب الكلي  
فيكون سالبة جزئية وصدقها لاينا في صدق الموجبة الجزئية قوله وهو  
بعد ذلك اقول قيل ان المصربين ان تقيضا لامر من الذين بينهما عموم  
من وجه قد يتباينان في بعض الصور تبائا كلياً قطعاً وظاهراً بينهما قد يكون  
عموماً من وجه كالاديان والادابيض فاذا اضم ذلك الى ما ذكره في تقيض المتباينين  
من صدق عين كل واحد بينهما مع تقيض الآخر فانه جارٍ فيهما ايضاً في كل النسبة  
بينهما المتباين الجزئي محرم اعني خصوصية كل من فرديه او نقول نفى المصرب او ان يكون  
النسبة بينهما هو العموم من وجه لان الوهم يتبادر في ان النسبة بين التقيضين  
العموم من وجه ايضاً فبالج في نفيه حيث ضم اليه نفى العموم مطلقاً ولم يتبق للنسبة  
بينهما هناك لانها تعلم مما ذكره في تقيض المتباينين بعينه لان تقيضهما ان لم يصح  
على شئ صلا كقيض لا عم عين لاخص كان بينهما مباينة كلية وان صدقاً كان  
بينهما عموم من وجه ضرورة صدق كل واحد من العينين مع تقيض الآخر اياً ما  
كانان المتباين الجزئي لازماً فلا يلزم ان المصاهل النسبة بينهما وهو بصدقها  
قوله فاعلم ان النسبة بينهما المباينة اقول لا يقال يلزم من ذلك ان كل خط النسبة  
بين المتباينين في الرابع لاننا نقول المباينة الجزئية منحصر في المباينة الكلية والعموم من وجه  
فاذا قيل ان النسبة ههنا هي المباينة الجزئية كان حاصله ان النسبة في بعض الصور  
مباينة كلية وفي غيرها عموم من وجه فلم يوجد كلياً بينهما نسبة خارجية عن  
الارجح قوله فلان ثانياً في قوله اوجب عنه بان معنى كلام المصرب الواحد  
المتباينين بصدق مع تقيض الآخر فقط اي لا يصدق مع غيره الاخر

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱



۹۱  
مع تقیہ الدخائل لکھنؤ  
سکالاسان

لا تأسان وتغيظن إلا بما لا يضركم  
سبحان الله العظيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

نقد و بررسی کتاب "تاریخ اسلام" اثر محمد باقر

卷之六

ثم صدق أحد المتباينين مع نقيض الآخر صدق أحد النقيضين بدون  
 نقيض الآخر وبعد صدق أحد المتباينين مع غير الآخر صدق نقيضه مع غير  
 الآخر فمن مجموع كلام المصنف ظهر صدق كل من نقيض المتباينين بل والآخر فقيد فقط لا بد  
 من الفائدة ثالثة ان المبين الآخر لا يصدق مع نقيض الأول والا لكان فاسدا كالألأيا  
 من الفائدة فقط ولا يخفى عليك ان هذا التوجيه وان كان دقيقا مصححا للمطلوب  
 كما يراه ان قيد فقط منضمنا الى ما تقدم يفيد معنى صدق كل من المتباينين مع  
 نقيض الآخر الا ان ترك لفظ كل مع كونه مفيدا للمعنى المقصود فائدة ظاهرة الى هذا  
 سيد المحرر الى تدقيق النظر وتحميل اللفظ على خلاف المتبادر تكلف ظاهر لكن الخلل  
 في ما قبل بالعبارة دون **قوله** وانت تعلم ان الدعوى **اقول** اجيب عن ذلك بان  
 هو انهم نقيضا المتباينين متباينان متباينان جزئيا ان النسبة بين هذين النقيضين  
 هو ان نسبة ابيض الى اسود اعز خصوصية كل واحد من فرديه احدا المتباين الكلي العموم  
 وجهه اذ لا يكون التباين الجزئي بينهما في جميع الصور في ضمن احد الخصوصيتين  
 كما ان لكل مثلا لكان النسبة بينهما هي تلك الخصوصية اذ يقال ان النسبة بين  
 اسود والاسنان او بين الحيوان والابيض والتباين الجزئي مع ثبوته هناك فقط  
 يقال ان النسبة بين الاول هو التباين الكلي وبين الآخر هو العموم من وجه  
 بعد من ذلك ثبوت التباين الجزئي في الموضعين ولا شك ان المدعى بهذا المعنى  
 لا يسمي الا بان يبين ان نقيض المتباينين بل لا يصدق ان اصلا وقد يتبادر  
 فلا يكون التباين الجزئي بينهما مقيدا بخصوص التباين الكلي في جميع الصور  
 ولا بخصوص العموم من وجه في جميعها بل ثبت في بعضها في ضمن

[illegible]

لا نمانع من أن يكونوا من جنسنا  
 والعمود من جنسنا  
 لا نمانع من أن يكونوا من جنسنا  
 والعمود من جنسنا  
 لا نمانع من أن يكونوا من جنسنا  
 والعمود من جنسنا







۴۴  
ان تحقیقات پر غیر الحاقہ میں اشعار و تراجم  
میں ان اشعار کا اضافہ کیا گیا ہے  
توضیح میں آخر میں نفس الامریہ  
باعتبار ان اشعار کی مرتبہ و احوال  
احکامات الفرضیہ و العیسویہ  
میں بھی اضافہ کیا گیا ہے  
ان اشعار تحقیقی یا تالیفی فرض  
میں اضافہ کیا گیا ہے  
مکان ادب الفضل و باقر  
کے ہر مضمون

۱. شرفانی الہود  
 محلہ الا تصاف با و جود  
 تقابل الہدوم و الملکۃ الہیۃ  
 تقابل الیہ بجاہ و اسلب  
 ۲. قوتہ کما من ان  
 الاضافی الہدوم با و جود  
 ۳. حہ قوتہ فلا یجوز ان  
 ۴. اشارۃ الی ان توفی الشیء  
 بیان ان الکی الاضافی  
 ۵. ملاحظہ







المخصوصة المقدسة لا يفهمه فانه كمال واجب عن هذا النقض بان  
مناط الكلية والجبرية هو الوجود الذهني كما صرح به وليس من شأن الموجود  
المعين الذي هو الواجب الوجود لذاته ان يحده في الوجود فيتمتع بالجبرية بل  
لا يعقل الوجود الكلية منهجرة في شخص وخرى بان معنى الجبرية ما كان بحيث لو  
في الذهن لمنع وهذا معنى ولهم كل مفهوم اما ان يمنع انما اذ لم يريد ابر كونه  
مفهوما بالفعال وذلك لا يتوقف على الحصول بالفعل في الذهن ولا على امكان  
حصوله والجبرية الحقيقة هي التي يصدق على الواجب كما لا يخفى وايضا لم يمنع  
الحصول في الذهن حركته ذاته لذاته على وجه مخصوص تعرض له الجبرية  
قوله يمنع ان يكون كذا اقول قد ظهر بما ذكره النسبة بين الجبريتين وبما ذكره  
النسبة بين الكلبيين واما النسبة بين الجبرية الحقيقة وبين كل واحد من  
الكلبيين فالباينة لان الجبرية ممتنع والكل لا يمنع واما النسبة بين الجبرية الاخرى  
وبين كل واحد منهما فانهم من وجه لصدق الجبرية الاخرى في على الجبرية الحقيقة  
بدونهما وصدقهما بدونه في المفهومات الشاملة وتصادق الكل على الكل  
المتوسطة قول لا نوعيته انما هي بالنظر الى حقيقة واحدة اقول في  
نوعيته هذا النوع نسبة وضافة بينه وبين افراده فليس يعتبر فيها حقيقة  
افراد ومنشأها اتحاد الحقيقة في تلك الافراد فلذلك سمي بالحقيقة واما  
النوع الاخر اعني الاخرى في وان بدق نوعيته مراد سراج به مع نوع اخر تحت  
جنس فيكون مضايغاله وبيان ذلك ان الجنس لما كان عام الماهية المشتركة بين  
ما هيتين مختلفتين في الحقيقة ومقولا عليهما في جواب ما هو فلا شك ان كل

في الحقيقة لا يفهمه فانه كمال واجب عن هذا النقض بان  
مناط الكلية والجبرية هو الوجود الذهني كما صرح به وليس من شأن الموجود  
المعين الذي هو الواجب الوجود لذاته ان يحده في الوجود فيتمتع بالجبرية بل  
لا يعقل الوجود الكلية منهجرة في شخص وخرى بان معنى الجبرية ما كان بحيث لو  
في الذهن لمنع وهذا معنى ولهم كل مفهوم اما ان يمنع انما اذ لم يريد ابر كونه  
مفهوما بالفعال وذلك لا يتوقف على الحصول بالفعل في الذهن ولا على امكان  
حصوله والجبرية الحقيقة هي التي يصدق على الواجب كما لا يخفى وايضا لم يمنع  
الحصول في الذهن حركته ذاته لذاته على وجه مخصوص تعرض له الجبرية  
قوله يمنع ان يكون كذا اقول قد ظهر بما ذكره النسبة بين الجبريتين وبما ذكره  
النسبة بين الكلبيين واما النسبة بين الجبرية الحقيقة وبين كل واحد من  
الكلبيين فالباينة لان الجبرية ممتنع والكل لا يمنع واما النسبة بين الجبرية الاخرى  
وبين كل واحد منهما فانهم من وجه لصدق الجبرية الاخرى في على الجبرية الحقيقة  
بدونهما وصدقهما بدونه في المفهومات الشاملة وتصادق الكل على الكل  
المتوسطة قول لا نوعيته انما هي بالنظر الى حقيقة واحدة اقول في  
نوعيته هذا النوع نسبة وضافة بينه وبين افراده فليس يعتبر فيها حقيقة  
افراد ومنشأها اتحاد الحقيقة في تلك الافراد فلذلك سمي بالحقيقة واما  
النوع الاخر اعني الاخرى في وان بدق نوعيته مراد سراج به مع نوع اخر تحت  
جنس فيكون مضايغاله وبيان ذلك ان الجنس لما كان عام الماهية المشتركة بين  
ما هيتين مختلفتين في الحقيقة ومقولا عليهما في جواب ما هو فلا شك ان كل

في الحقيقة لا يفهمه فانه كمال واجب عن هذا النقض بان  
مناط الكلية والجبرية هو الوجود الذهني كما صرح به وليس من شأن الموجود  
المعين الذي هو الواجب الوجود لذاته ان يحده في الوجود فيتمتع بالجبرية بل  
لا يعقل الوجود الكلية منهجرة في شخص وخرى بان معنى الجبرية ما كان بحيث لو  
في الذهن لمنع وهذا معنى ولهم كل مفهوم اما ان يمنع انما اذ لم يريد ابر كونه  
مفهوما بالفعال وذلك لا يتوقف على الحصول بالفعل في الذهن ولا على امكان  
حصوله والجبرية الحقيقة هي التي يصدق على الواجب كما لا يخفى وايضا لم يمنع  
الحصول في الذهن حركته ذاته لذاته على وجه مخصوص تعرض له الجبرية  
قوله يمنع ان يكون كذا اقول قد ظهر بما ذكره النسبة بين الجبريتين وبما ذكره  
النسبة بين الكلبيين واما النسبة بين الجبرية الحقيقة وبين كل واحد من  
الكلبيين فالباينة لان الجبرية ممتنع والكل لا يمنع واما النسبة بين الجبرية الاخرى  
وبين كل واحد منهما فانهم من وجه لصدق الجبرية الاخرى في على الجبرية الحقيقة  
بدونهما وصدقهما بدونه في المفهومات الشاملة وتصادق الكل على الكل  
المتوسطة قول لا نوعيته انما هي بالنظر الى حقيقة واحدة اقول في  
نوعيته هذا النوع نسبة وضافة بينه وبين افراده فليس يعتبر فيها حقيقة  
افراد ومنشأها اتحاد الحقيقة في تلك الافراد فلذلك سمي بالحقيقة واما  
النوع الاخر اعني الاخرى في وان بدق نوعيته مراد سراج به مع نوع اخر تحت  
جنس فيكون مضايغاله وبيان ذلك ان الجنس لما كان عام الماهية المشتركة بين  
ما هيتين مختلفتين في الحقيقة ومقولا عليهما في جواب ما هو فلا شك ان كل







بواسطة حمل السافل عليه فان الحيوان انما يصدق على زيد وعلى التركي بواسطة  
 حمل الانسان عليه مما اقول وذلك لان الحيوان ما لم يصل لسانا لم يكن مجموعا على  
 زيد فان الحيوان الذي ليس بانسان لا يحمل عليه اصلا قوله فباعتبار الاول  
 في القول يخرج الصنف من الحد اقول هذا القيد وان اخرج الصنف عن  
 الحد اخرج النوع عنه ايضاً بالقياس الى الاجناس البعيدة فيلزم ان لا يكون  
 الانسان نوعا للجسم النامي ولا للجسم ولا للجوهر مع انه انما سمي نوعا لانواع لكونه  
 نوعا لكل واحد من الانواع التي فوقه وايضا النوع لما كان مضايفا للجنس فاذا اعتبر  
 في النوع القول الاول فلا بد من اعتباره في الجنس ايضاً والام يكن مضايفاً فيلزم  
 ان لا يكون الاجناس البعيدة اجناساً للماهية التي هي بعيدة بالقياس اليها فالا دلي  
 ان يترك قيد اولية يخرج الصنف بقيد آخر يقال النوع اختلفا في كلي مقول فخرج  
 ما هو يقال عليه وعلى غير الجنس فاجاب ما هو قوله والا كان النوع الحقيقي  
 اقول وذلك لان النوع الحقيقي لما كان تمام الماهية مجتمعة افرادة فلو فرضنا  
 ان فوقه كلياً اخر هو ايضا تمام ماهية جميع افراده لم يمكن ان يكون  
 تمام الماهية بالقياس الى كل فرد من افراده والا كان الكلي الذي تحته المشتمل  
 عليه مع زيادة مشتملاً على مزيد على حقيقة افرادة فلا يكون نوعاً حقيقياً  
 بل صنفاً هذا خلف فتعين ان يكون الفوقاني تمام الماهية المشتركة  
 لا المختصة فيكون جنساً وقد فرضناه نوعاً حقيقياً فانه محال وتوضيحه ان  
 الانسان لما كان تمام ماهية كل فرد من افرادة فلو فرضنا ان الحيوان مثلاً كذلك  
 لوجب ان يكون الحيوان تمام ماهية كل فرد من افراد الانسان فيلزم

هذا هو الوجه الثاني في كون الانسان جنساً للحيوان  
 وهو ان الانسان لا يصدق عليه قولنا حيوان  
 لان قولنا حيوان يقتضي ان يكون له نفس  
 والحيوان لا يصدق عليه قولنا انسان  
 لان قولنا انسان يقتضي ان يكون له لسان  
 والحيوان لا يصدق عليه قولنا لسان  
 لان قولنا لسان يقتضي ان يكون له لسان  
 والحيوان لا يصدق عليه قولنا لسان  
 لان قولنا لسان يقتضي ان يكون له لسان

ان الانسان لا يصدق عليه قولنا حيوان  
 لان قولنا حيوان يقتضي ان يكون له نفس  
 والحيوان لا يصدق عليه قولنا انسان  
 لان قولنا انسان يقتضي ان يكون له لسان  
 والحيوان لا يصدق عليه قولنا لسان  
 لان قولنا لسان يقتضي ان يكون له لسان  
 والحيوان لا يصدق عليه قولنا لسان  
 لان قولنا لسان يقتضي ان يكون له لسان  
 والحيوان لا يصدق عليه قولنا لسان  
 لان قولنا لسان يقتضي ان يكون له لسان

ان الانسان لا يصدق عليه قولنا حيوان  
 لان قولنا حيوان يقتضي ان يكون له نفس  
 والحيوان لا يصدق عليه قولنا انسان  
 لان قولنا انسان يقتضي ان يكون له لسان  
 والحيوان لا يصدق عليه قولنا لسان  
 لان قولنا لسان يقتضي ان يكون له لسان  
 والحيوان لا يصدق عليه قولنا لسان  
 لان قولنا لسان يقتضي ان يكون له لسان  
 والحيوان لا يصدق عليه قولنا لسان  
 لان قولنا لسان يقتضي ان يكون له لسان







وَمِنْ مَعْنَى أَنَّ التَّوْحِيدَ سُبُوحٌ  
لَهُ الْأَوْفَاقُ وَالْأَرْضُ  
مَعْنِي

باعتبارها منظمات غير حكومية لا تنتمي للأفغانيون

جانب دیگر

من عالم الخياض من

دعا کی تھی کہ یہ سب لوگ جو میری طرف سے

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فكما يكون نوع اضافي في النوع ولا نوع تحتها فيكون نوعاً مفرداً غير واقع  
في سلسلة الترتيب كذلك يكون جنس كجنس فوقه ولا تحتها فيكون جنساً مفرداً او  
ليس واقعاً في سلسلة الترتيب فمثلاً لا ينبغي ان لا يعز من المراتب ويجعل المراتب منحصراً  
في ثلاثة كما فعله بعضهم الا انهم تساهلوا فعادوا من المراتب نظراً الى ما ذكره من ان  
اعتبار افرادية يخرج الى ما حطت عليه الترتيب عدماً وانما قال في الانواع متنازلة وفي الاجناس  
متصاعدة لان ترتيب الانواع هو ان يكون هناك نوع ونوع ونوع ونوع النوع ولا  
ان نوع النوع يكون تحتها لان نوعية الشيء انما يكون بالقياس الى ما فوقه فالشيء انما يكون  
نوع النوع اذا كان تحت ذلك النوع وهكذا فيكون الترتيب سبيل التنازل من عام  
خاص و ترتيب الاجناس هو ان يثبت جنس جنس جنس جنس الجنس ولا شك ان  
جنس الجنس يكون فوقه كونه جنساً للشيء انما هو بالقياس الى ما تحتها فالشيء انما يكون  
جنساً للجنس اذا كان فوق ذلك الجنس وهكذا فيكون الترتيب على سبيل التصاعد  
من خاص الى عام ثم اعلم ان النوع الساقى من سلب الانواع يباين جميع مراتب الاجناس  
فانه لا يكون الانواع الحقيقية فيستحيل ان يكون جنساً وان الجنس العالي يباين جميع مراتب  
الانواع لانه لا يكون فوقه جنس فيستحيل ان يكون نوعاً وبين كل واحد من النوع العالي و  
المتوسط وبين كل واحد من الجنس المتوسط والسافل عموم من وجه وعليك يا شحرج  
الامثلة قوله لا يهال اقول قد عرفت ان التمثيل الاول مبني على اتفاق العقول  
العشرة في الحقيقة وكون الجوهر جنساً لها والتمثيل الثاني موقوف على اختلافها  
في الحقيقة وكون الجوهر ليس جنساً لها فيستحيل صحته معاً والجواب ان المقصود من  
التمثيل هو التفهيم فان طابق الواقع فذلك والا لم يضرب بكيفية الفرض خصوصاً

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

عاشق کبریا فیضیون لطیف  
 علی قلوب عید استخوان الاله  
 فی التوسط والوسع العالی  
 فی جبین

فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا تَعَالَى فِي آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ

انما وان فانه نوت اعمال البقياس  
او تحته انواع الاكوان وانما  
النوع

زینب علیہا السلام  
 احسن المصنوع والنوع  
 احسن المصنوع  
 احسن المصنوع  
 احسن المصنوع

فقط حصراً ساقی اللہ

یوسف ولایکون تختہ عیسیٰ بنوع و لایکون  
نور عیسیٰ فان لایکون نور و لایکون  
عام بالزمن

النور العالی فی الجہان و تحقیق بیخس است

الموسم في البحر المتوسط

بوت الجرس الی فم فی الحکم الزم

فاداد التمثيل











[illegible]

وتخصر الداخل في الجواب بالجزم المدلول عليه تضمن اصطلاح المناسبة في التسمية <sup>مختصة</sup>  
فإن الواقع النسب بالمدلول مطابقة والداخل في المدلول تضمنان وإن كان لكل منهما <sup>٤٤</sup>  
مناسبة مع كل من الجزئين قوله فإنه مقسم له أي يحصل قسم له أقول قد يتوهم أن  
الناطق مثلاً يقسم الذات التي هي من ناطق وغير ناطق والتحقيق أنه مقسم له بمعنى أنه  
محصل قسم له لا يحصل قسمين فإن غير الناطق قسم من الحيوان حاصل من انضمام  
عدم النطق إليه كما أن الناطق قسم منه حاصل بالانضمام النطق إليه فإذا قسم الحيوان  
إلى هذين القسمين كان هناك أمران مقسمان به على أحدهما حصل قسم واحد <sup>٤٥</sup>  
وكان من قول أن الناطق يقسم الحيوان إلى قسمين نظر إلى الجوانب إذا قيل في الناطق  
وجود أو عدم ما حصل له قسمان <sup>٤٦</sup> أن من عدم المخرج من الأنواع وأما جناس في المدلول  
نظر إلى مثل ذلك قول في المتوسطات سواء كانت أنواعاً أو اجناساً أقول <sup>٤٧</sup>  
لا يلائم النوع العالي لأنه لا يجر إليه في الجنس المتوسط ولا الجنس السافل لأنه لا يجر <sup>٤٨</sup>  
إليه في النوع المتوسط قوله وقد ضاع بقيوم النوع العالي وانجنس العالي أقول <sup>٤٩</sup> إذا لم  
هذه الفرقاً وبأسافل تحتاني لأنها شري من العالي ما هو فوق الجميع والسافل  
ما هو تحت الجميع قوله لا بد من أن يثبت أن جميع مقومات العالي مقومات للسافل  
أقول وذلك لأن العالي لما كان مقوماً للسافل كان جميع مقوماته مقوماتاً <sup>٥٠</sup>  
لأجساماً مقوماتاً للسافل قطعاً قوله فلو كان جميع مقومات السافل أقول <sup>٥١</sup>  
جميع الفصول المقومة له لأن الكلام فيها أن قلت فعلى هذا لا يلزم عدم الفرق بين  
السافل والعالي أن يكون في السافل سوا الفصول المقومة المشتركة بينهما وبذلك <sup>٥٢</sup>  
أخبره ينادي عن العاقل ليس السافل في ماهية العالي إلا الفصول المقومة للسافل <sup>٥٣</sup>

[illegible][illegible]











[illegible]

بالكنه واما اذ لم يكن ذاتيا او كان ذاتيا ولم يكن الخاص معقولا بالكنه امر بذكره من وجوه  
في العقل وجد العام فيه قوله وايضا شروط تحقق الخاص اقول هذا  
بحسب الوجود الخارجي مسلم فانه كلما تحقق الخاص في الخارج تحقق العام  
فيه واما بحسب الوجود الذهني فلا اذ جاز ان يعقل الخاص ولا يعقل  
العام كما مر انفا قوله فانه اذا صدق قولنا كل ما صدق عليه امر  
صدق عليه المعروف وكل ما له يصدق عليه المعروف لم يصدق عليه  
المعرف اقول ذلك لان الموجبة الكلية الثانية على التقييد بالصفة  
الكلية الاولى على طريق التقديم قوله وبالعكس اقول ذلك لان الاولى عكس  
تقييد الثانية على طريقهم فكل واحدة منهما مستلزمة للاخرى فائدة قوله  
وبالعكس اثبات اللزوم من الطرفين الاخر اثبت الملازمة الكلية التي ارعاهما  
بقوله وهو ملازم للكلية الثانية قوله وهو لا شتماله على الذاتيات ما لم  
دخول لا غيارا اجنبية فيه اقول وذلك لان في ذاتيات كل شئ ما يخصه من  
عن جميع ما عداه فيكون الحد التام بواسطة اشتماله على الذاتيات المميزة ما نفا  
عن دخول غيار الحد وفيه وكذا الحد الناقص لا يكر فيه الذاتية المميزة  
فيكون ما نفا عن دخول لا غيار فيه والمقصود بيان المناسبة بحد  
الاصطلاح واللفظ فلا يردان الرسم ايضا فيه منع عن دخول لا غيار  
فيه فينبغي ان يسمى حدا واعلم ان ارباب العربية والاصول يستعملون  
الحد بمعنى المعروف وكثيرا ما يقع الغلط بسبب الغفلة عن اختلاف الاصطلاح  
واعلم ايضا ان المحققين المتعبدون لا اطلاع على ذاتياتها والتميز بينهما

[illegible][illegible]



١٠٦  
 قوله تعالى فاعلموا ان الله  
 هو المتكبر لا يقدر عليه الا ما  
 القوة القدرية ليس عليه  
 كسبها المولى يريد بها  
 قوله يستعصي بها الاشياء  
 فربما يشي الى ان من القوة  
 والموسم في غاية الصورية القوة  
 من قوة التماس في الفصول والحدود  
 الذاتيات والتمقيات والحدود  
 عليه صاحب القدرية والحدود  
 الاشياء والاشياء وضع الخطا  
 المستقلة منها لان وضع الخطا  
 المحيطة لا يكون الا بالحدود

وبدرج ضياعها فمستلزاما واصلا الى حد التعذر فان الجنس يشبه بالعرض العام  
والفصل بالخاصة فلذلك ترى رئيس القوم يستعصب بتحديد الاشياء وما  
المفهومة بالانغوية والاصطلاحية فامرها سهل فان اللفظ اذا وضع في  
اللغة والاصطلاح المفهوم مركب فما كان داخل فيه كان ذاتيا له وما كان  
خارجا عنه كان عرضيا له فتحدد المفهومات في غاية السهولة وحدها  
وسووها يسمى حدا ومرسوما بحسب الاسم وتحديد الحقائق في  
غاية الصعوبة وحدها وسووها يسمى حدا ومرسوما بحسب الحقيقة  
قولنا لان العرض من التعريف اما التمييز والاطلاع على الذاتيات اقول  
ان المقصود من التعريف اما تمييز المعرف عما علاه فالعرض العام لا مدخل له في التمييز  
فلا يصلح معرفا ولا جزو معرف لهذا الغرض واما الاطلاع عليه بما هو ذاتي له  
معرفة ما هو ذاتي له سواء كان جميع الذاتيات وبعضها والعرض العام لا مدخل  
له في معرفة الشيء بما هو ذاتي له فلا يصلح معرفا ولا جزو معرف لهذا الغرض  
اخير فبقط العرض العام عن اختيار في باب التعريف وانما ذكر في باب  
الذاتيات لا ينفكا اقسام الكل واما الجنس فهو لما يمكن له مدخل في التمييز  
بما هو ذاتي له على الماهية بما هو ذاتي لها فلذلك اعتبر  
في باب التعريف وهو هنا بحث وهو ان يبين الشيء قد يكون عين  
في ذاته او قد يكون عين في غيره والعرض العام قد يفيد تمييزا  
بما هو ذاتي له في نفسه فان قلت اعتبر هو التمييز الاول ببناء  
الاشياء او المساواة قلت قد عرفت الكلام على ذلك كاشطرا

[illegible]

بأن يعاين كل من العرض والطلب  
في التفسير فنتبين أن العرض لا يزدل  
لان كل من العرض والطلب  
التي هي في الحقيقة  
تكون العرض العام  
والعرض الخاص  
وهو الذي هو  
الذي هو الذي  
هو الذي هو



















۱۱  
 قولہ اراد ان کلن احد  
 من طرفیہا تفضیلہم و چونکہ ایک  
 فاکر سے دو افضلہ اثر تشریف فرما  
 اہل باجہ بنیں یہاں فی حق اگر کہہ  
 سکتے ہیں تو یہ کیوں تفضیلہ بالقوہ  
 الترتیب سے انفعلاً و لا یحتاج فیہا  
 بعد قوت الرابطة الی شئی  
 سوی الا ذہان لکن النسبۃ یجب  
 باذا لو خط النسبۃ اجمالا فاما تفضیلہ  
 بالقوہ البعیدہ لا اعتبار بہا الی ما  
 تفضیلہ لا یفہم لا مولوی و حکیم  
 انفسہم کہ جو کچھ

[illegible]

لا تتركوا الصدقة في أيديكم  
 بل اصدقوا بها  
 فان الصدقة  
 تخرج من ايديكم  
 وتصل اليهم  
 فان الصدقة  
 تخرج من ايديكم  
 وتصل اليهم







الى المحلثة والشرطية حصص عقلية واما انقسام الشرطية الى المتصلة والمنفصلة فليس  
 كذلك لان الشرطية طرفاها قضيتان بالقوة القرينية من الفعل والنسبة  
 بين القضيتين لا يمكن ان تكون بحمل احد محصلها على الاخر بل لا بد ان  
 يكون هناك نسبة غير محال ولا يوزن ان يكون النسبة التي هي غير الحمل منحصرة  
 في الاتصال ولا تفصال بخلاف ان تكون بوجه اخر فهذا القسم استقراره  
 اذ لم توجد في العلوم ومتعارفة اللغة نسبة بوجه اخر معتبرين لطرفي القضا  
 قوله وانما قد هما على اشتراكات لبساطتها اقول فان المحلثة وان كانت  
 مركبة في نفسها الا انها قد خرجت للشرطية فتكون بسيطة بالقياس اليها اى  
 تكون اقل اجزاء منها كذا معنى ان المحلثة بجميع اجزائها تقع جزء للشرطية وقد عرفت  
 ان اطراف الشرطيات كحكمها بها بل معنى ان المحلثة اذا كانت قضيتان بالقوة القرينية  
 من الفعل والمحلثة فامسكوا اجزائها التي هي سوى الحكم تكون جزءا منها فكأنها  
 بتماها جزء منها فاستعملت ان اتدبرم مباحثها على مباحث الشرطيات قوله  
 ويسمى موضوعا اقول هذا يتناول المبتدأ والفاعل ايضا فان زيدا في قال  
 زيد موضوع وقال جميل لان محصل معنى زيد قائم او ذوق في الزمان الماضى  
 قوله والحاصل ان اجزاء المحلثة اربعة اقول هي المحكوم عليه وربه  
 والنسبة بينهما ووقتها او كذا وتوحيها وهذه الاربعة معلومات وادراك  
 الثلاثة الاول منها من قبيل التصورات التي من شأنها ان تكتب بالقول الشارح  
 وادراك الاخير عند ادراك وقوع النسبة او كذا وتوحيها هو المسمى بالتعديت الذي  
 مرشاه ان يكتب بحجة ويسمى هذا الادراك حكما وقد يسمى هذا المادى اخرى نوع النسبة او

[illegible]

استقامت و تقویٰ و شجاعت و شہادت و غیرہ

سیدون طرانا، سیدین جلالا، سیدین علیا، سیدین

[illegible][illegible]

البيات التي هي  
على قول التي هي  
من حيث هو  
الزمان

فصل في بيان ما ينبغي من التواضع

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل القرآن  
مدرسة للعلماء والطلاب  
والله اعلم بالصواب

مجلسه علمیه و ادبیّه

محکم دلائل سے مزین متنوع و منفرد موضوعات پر مشتمل مفت آن لائن مکتبہ

ان انکسار فی المقصود اذا المقصود ان

انہ کے لئے جو ان کے لئے ہے

والتوقيع: [Signature]

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين



112

است في الفارسية و است في اليونانية  
و است في السغاريث قال ولما تولى العرب  
فربا عذفت الرابطة اعتمادا على نحو اللاتين

[illegible]



اقول قيل انما لا يشتملها اذا حمل الصفة على ما هو في نفس الامر ما اذا حملت  
على ما هو اعم من الصفة بحسب نفس الامر وما هو بحسب علم القائل فيشتملها  
قطعا وانت تعلم ان المتبادر من عبارة المص هو الصفة في نفس الامر والتحريفات بحسب  
حملها على معانيها المتبادرة منها قوله لان البعض غير معين اقول هذا الكلام  
ظاهر والتحقق فيه انك اذا قلت ليس بعض الحيوان با انسان فان اردت  
بحرث السلب المحمول عن الموضوع كان سلبا جزئيا وان شئت به سلبا لقطعة  
على معنى خاليت بمحققة في نفس الامر كان سلبا كليا لان سلب لا يجازي الجزم  
يستلزم السلب الكلي فعلى هذا ليس كل محتمل ان يكون سلبا بان يقصد بحرث  
سلب المحمول عن الموضوع المذكور هر كل واحد بان يكون سلبا جزئيا بان يقصد  
سلب القضية كما حققه قوله كقولنا الحيوان جنس وانسان نوع اقول  
نعم بعضهم ان مثل هذه القضايا تسمى عامة لان الموضوع فيها هو الطبيعة بقيد  
العموم فان الحيوان من حيث انه عام موصوفاً بجنسية وانسان بقيد عمومهم موصوفاً  
بالنوعية وشلو الطبيعة بنحو قولنا الانسان حيوان تاطر فتد وانى القضايا قسمها عامسا والحيوان  
تلك القضايا ايقرطعية لان المحكوم عليه بالجنسية هو طبيعة الحيوان وحدها وكيف  
والمحكوم عليه ههنا ما يفهم من لفظ الحيوان وهو الطبيعة وحدها وان كان ثبوت الجنسية  
لها في نفس الامر باعتبار كليتها كما ان المحكوم عليه بالضحك في قولنا الانسان ضاحك  
هو طبيعة الانسان وان كان ثبوت الضحك لها في نفس الامر باعتبار كونها مستجيبة فان  
القييد المعتبر بنبو الحكم به المحكوم عليه في نفس الامر كالحكم بالخط في الحكم بنبوته له وان لم يخط  
تمحصر القضية في خمسة ولا ستة لان القيود المعيرة حيث غير محصورة في عدد فالحق انحصار القضية

انما لا يشتملها اذا حمل الصفة على ما هو في نفس الامر ما اذا حملت على ما هو اعم من الصفة بحسب نفس الامر وما هو بحسب علم القائل فيشتملها قطعا وانت تعلم ان المتبادر من عبارة المص هو الصفة في نفس الامر والتحريفات بحسب حملها على معانيها المتبادرة منها قوله لان البعض غير معين اقول هذا الكلام ظاهر والتحقق فيه انك اذا قلت ليس بعض الحيوان با انسان فان اردت بحرث السلب المحمول عن الموضوع المذكور هر كل واحد بان يكون سلبا جزئيا بان يقصد سلب القضية كما حققه قوله كقولنا الحيوان جنس وانسان نوع اقول نعم بعضهم ان مثل هذه القضايا تسمى عامة لان الموضوع فيها هو الطبيعة بقيد العموم فان الحيوان من حيث انه عام موصوفاً بجنسية وانسان بقيد عمومهم موصوفاً بالنوعية وشلو الطبيعة بنحو قولنا الانسان حيوان تاطر فتد وانى القضايا قسمها عامسا والحيوان تلك القضايا ايقرطعية لان المحكوم عليه بالجنسية هو طبيعة الحيوان وحدها وكيف والمحكوم عليه ههنا ما يفهم من لفظ الحيوان وهو الطبيعة وحدها وان كان ثبوت الجنسية لها في نفس الامر باعتبار كليتها كما ان المحكوم عليه بالضحك في قولنا الانسان ضاحك هو طبيعة الانسان وان كان ثبوت الضحك لها في نفس الامر باعتبار كونها مستجيبة فان القييد المعتبر بنبو الحكم به المحكوم عليه في نفس الامر كالحكم بالخط في الحكم بنبوته له وان لم يخط تمحصر القضية في خمسة ولا ستة لان القيود المعيرة حيث غير محصورة في عدد فالحق انحصار القضية







لأنها قد نعرف منها أحكام جزئياتها قولاً فليس معناها أن مفهوم جرح مفهوم  
بأقول قد تبين فيما سبقت أن لفظة كل ورسين كسيرة أفراد نادراً قليل  
كل جرح علم المراد ما صدق عليه جرح من أفراد جرح مفهوم جرح كالأفراد لفظ  
كل نادراً لا كالأفراد فيها إلا أن يراد منها معنى الكل فيجوز كل جرح أي كل جرح وهو  
مستبعد جيد أنا لا أولى أن يقال إذا قلنا جرح ب نادراً نعني به أن مفهوم جرح مفهوم  
ب نادراً كغيره من هناك حمل بحسب المعنى بل بحسب اللفظ ولا نعني به أيضاً أن مفهوم  
جرح ما يصدق عليه مفهوم ب إلا كانت قضية طبيعية غير متغيرة في العلم  
بل نعني به أن ما صدق عليه جرح من الأفراد يصدق عليه ب إذا جرح باللفظ  
كل كان المعنى كل ما يصدق عليه جرح من الأفراد يصدق عليه ب قولنا جرح نادراً  
كما أن جرح أأقول قد عرفت أن كل كلمة مفهوم وما صدق عليه من الأفراد  
فلما كان جرح جرح مفهوم وما صدق عليه من الأفراد في مفهومه نادراً  
معيار أربعة الأول أن مفهوم جرح مفهوم ب وقد عرفت بطلانه والثاني أن  
ما صدق عليه جرح من الأفراد ثبت له مفهوم ب وهو المراد والثالث أن  
ما صدق عليه جرح من الأفراد هو ما صدق عليه ب وهو ما يصدق باللفظ  
ما صدق عليه الموضوع هو بعينه ما صدق عليه المحمول سواء كان  
عليه المحمول في ما صدق عليه الموضوع أو لم يخص إذا اتحد ما صدق عليه  
كان مفهوم القضية ثبوت الشيء لنفسه فيكون صدقاً ظاهرياً فيخصر القضايا في  
الضرورة فإن قلنا على تقدير إرادة الأفراد منها ما ينبغي أن لا يكون القضية  
حمل على المعنى لا اتحاد للموضوع والمحمول في الحقيقة ولذلك قال ضرورة ثبوت الشيء

[illegible][illegible]

بما لا يصدق عليه  
الامر كما يخصه مما تهاجر  
كانت قوتك لانك فيكون  
كانت قوتك لانك فيكون  
ان نريد ان يكون الامر  
ويعلم ان لا يقضي اذ ذكره الصلوة  
اقول ان كل ما كان  
يختم القضاء باعتبار الضيق  
الثابت في نفس الامر التي اودع  
القضية في الضرورية لا باعتبار  
المصلحة التي هي الكيفية المحركة  
سواء كانت اذ كانت



[illegible]

لنفسه قلت هما وان اتحد حقيقة لكذا مختلفا مرجعها الى افراد اعتبارية  
جانب الموضوع مرجعها الى افراد في علمها وفي المحل مرجعها الى افراد  
عليها وبهذا المقدار من الاختلاف والتغاير كان في صحة الحكم بالمعنى وما  
اعتبار التغاير في مفهوم واحد باعتبار الدلالة عليه بلفظين فغير ملتفت اليه  
فلذلك فانه ان كان عدم الحمل دون انحصار القضايا في الضرورية الرابع ان  
مفهوم **ب** ما صدق عليه **ب** وهو ايضا ليس من القضايا الاعتبارية كما عرفت  
من ان الحكم على الافراد دون الطبيعة والحاصل ان الاعتبار في جانب الموضوع  
هو الافراد في جانب المحل هو المفهوم هذا في القضايا الاعتبارية في العلوم اذ المقصود  
كما عرفت اجراء الاحكام على الذات المتصلة في الوجود بالحوادث والذات المتصلة  
هي الافراد والاحوال هي المفومات **قوله** لا يقال الخ اقول هذه شبهة يتسلك بها  
في ابطال الحمل **قوله** يلزم ما ذكرتم من ان الحمل لا يكون مفيدا اقول اذ الحمل  
الاعتبارية بسبب الدلالة **قوله** لا يلزم ما ذكرتم من ان الحمل لا يكون مفيدا اقول اذ الحمل  
تقرر ما ان مدعاكم وهو قولكم الحمل **ق** باطل لانه مشتمل على صحة الحمل اذ حمل  
الحال على الحمل فيكون **ق** البطلان لنفسه وما كان مبطلا لنفسه كان باطلا اذ  
لو كان حقا لكان حقا وبالطبع معا وهو **ق** واما الشارح هذا الجواب بانه انما يصح اذا كان  
مدعى الخصم موجبة واما اذا كان مدعا له سألته فلا يصح هذا الجواب قطعا بل يجب ان يقال  
مفهوم **ب** وبمتغايران ولا نفى بحمل **ب** على **ج** ان مفهوم **ج** هو  
عين مفهوم **ب** فيلزم الحكم باتحاد المتغايرين بل فعلى **ك** كما تقدم ان  
ما صدق عليه مفهوم **ج** من الافراد يصدق عليه مفهوم **ب** وصدق **ك**

[illegible]

卷之四



۱۱۹ قولہ سوا یزیدوں میں ہے  
آخر وہ ملا وہ سب اس کے  
ان الامام

بعض سن  
برای انجام کارها ضرورتاً مشورت  
موجود و بوی جودات متعدد و نوع  
الخارج الاشارة

سیدنا الانجیل منہا  
میں ذات واحدہ سنہا و سہو  
تحقیقیتہ مع علیہا علی انوار و  
کے بعض راویوں کا

عنوان: اتحاد المستغنين في نيل  
عنوان: اتحاد المستغنين في نيل

الحق في الخلق من الوجود والعدم  
شعائر من فيه سائران في الوجود والعدم

المتغايرة في المفهومات على ذات واحد فجاثر كصدق الانسان والضحك  
والماشي وغير ذلك من المفهومات المتغايرة على زيد وللخصم ان يقول قد حملت  
مفهوم بجهو هو على ما صدق عليه ج فنقول ما صدق عليه ج اما ان يكون  
غير مفهوم فلا حمل بحسب المعنى وغيره فيلزم الحكم بان احد المتغايرين هو الآخر  
بالحل بل نقول صدق مفهوم ج على ما فرضت صدق عليه ايضا بطر لا فاما ان  
اتحد فلا صدق بحسب المعنى وان تغاير لم يصح ان يقال لحداهما هو الآخر لا فقيدا ولا  
اخبارا فقد تضاعف الشبهة بذلك الجواب الحق ولا ينحصر مادتها الا بتحقيق معنى  
الصدق والحمل فنقول لا بد في الحمل من تغاير طرفيه وهذا لا لم يتصور بينهما  
حمل صلاحا لا بد ان يتحد اوجودا بحسب الخارج سواء كان محققا او موهوما  
لان المتغايرين في الوجود الخارجى المحقق او الموهوم يستحيل ان يحمل احدهما  
على الآخر فهو بدية سواء فرض بينهما اتصال اخر لا فغنى الحمل اتحاد المتغايرين  
ذهنا في الوجود الخارجى محققا او موهوما كما هو في موضعه قوله والعنوان  
قد يكون غير الذات وقد يكون جزعها وقد يكون خارجا عنها اقول وذلك  
لان العنوان كلى فاذا انسب الى ماهية ما صدق عليه من الافلام فلا بد ان يكون  
احدا لا تمام الثلاثة كما مر في الكلمات الخمس قوله لان انصاف الطبيعة النوعية  
بالجبر ليس باستقلال بل لانصاف شخص من اشخاصها به اذ لا وجود لها الا في ضمن  
شخص من اشخاصها اقول فلما اعتبر الطبيعة النوعية مع الاشخاص كان ذلك  
بحسب المعنى تكرر الالام لما اعتبر ثبوت المحمول لجميع الاشخاص فقد استلزم  
فيه ثبوته للطبيعة النوعية فيلزم النكرار لا يقال انما يلزم التكرار اذا

[illegible][illegible]







ذات الموضوع في نفس الامر كما هو مذهب القاري او اعتبر مع الامكان الصديق بالفعل  
كما هو مذهب الشيخ فلا حاجة الى اعتبار امكان وجود الافراد والمخادوم متدفع فان الانسان  
الذي ليس بجبان لا يصدق عليه الانسان في نفس الامر فلا يدخل في قولنا كل انسان  
حيوان كذا الانسان الجبري لا يصدق عليه الانسان في نفس الامر فلا يدخل في قولنا  
لا شيء من الانسان بحجر قوله ولما اعتبر في عقد الوضع اتصال وكذا في عقد  
المحل قوله هذا بحسب الظاهر من العبارة فان قولك لو وجد كان ج متصلة  
وكذا قولك لو وجد كان ب متصلة اخرى واما بحسب المعنى فينبغي ان لا يقصد  
هناك اتصال قطعي لان هذه العبارة تفسير للقضية الحقيقية وقد عرفت ان عقد  
الوضع فيها تركيب تقييد فكيف يتصور ان يكون معناه متصلة فان عقد  
المحل فيها تركيب خبري لكنه محلي لا اتصال فليس في مفهوم القضية الحقيقية معناه  
الاتصال صلا فكيف تفسر معناه متصلتين بل يجب ان يحل عبارة الشرطية على  
قصد التعميم في افراد الموضوع بحيث ندرج فيها الافراد المحققة والمقدرة  
فانك اذا قلت كل ج ب يتبادر منه ان الحكم على كل ما هو ج في الخارج  
محققا فادرك كلمة الشرط في التفسير تنبها على دخول الافراد المقدرة ايضا في الحكم فان  
كلمة الشرط تستعمل في المحقق والمقدرة كقولك في النهار ان كانت الشمس طالعت فالنهار  
موجود فكقولك في الليل ان كانت الشمس طالعت فالنهار موجود فان قلت فاعلم هذا كفي  
ايراد الشرط في جانب الموضوع فيلغوا ايراد في جانب المحل لان المقصود منه المفهوم  
الافراد قلت قد يقصد بالمحل الافراد اذا كانت القضية منحرفة وهي ان يكون  
اليسر مذكورا في جانب المحل سواء ذكر في جانب الموضوع او لا فايراد الشرط

۱۲۱  
 قولہ دل اعتبار سے  
 خداوند تعالیٰ اتصال بحسب نظام پاک جب  
 تحقیق تیرا غلبہ علی ذلک کا حال ہے  
 شرح الملاح و حکیمان کا حال ہے  
 اس وقت ان صاحب شریعتان سے  
 صدق المقدم و صادق ما تقدیر  
 ان کا صادق ملے تقدیر و جوب ہے  
 فی الحالی ان صدق ما تقدیر  
 فیہ بعد و ان صدق ما تقدیر  
 بعقل انما عین ذلک جو ان  
 فی الطبیعیہ بحسب نظام پاک  
 فیہ بعد

[illegible]

الی ما ذکر فی باب  
 فی تحقیق المقام ذکره  
 علیه من شرح المطالع  
 قوله ان لا یقصد بان اتصال  
 اذ ليس بین عالم تحقیق  
 قوله و قد فرغنا من  
 کل ما فرضت ب  
 الا اتصال بجهة مائة  
 قوله لکنه علی حسب عقد  
 بهو هو لا عقد یا لا عقد

[illegible]



في المحمول ينفك في المنحرفات قوله كان ما لم يوجد في الخارج انرا وابدأ اقول  
هذا لتعليل لقوله والحكم فيه على الوجود في الخارج يعني لما كان المراد كل ما صدق  
عليه ج في الخارج تعين الحكم على الوجود الخارجي تحققتا فقط لأن ما لم يوجد  
اصلا لم يصدق عليه ج في الخارج قوله فان الحكم ليس على وصف الجيم  
اقول اي في جملة ذلك الذي هو كونه باطلا لأن الحكم ليس على وصف  
الجيم الخ قوله لا يقال هنا قضيا الى اخره اقول يعني ان مثل قولنا كل  
ممتنع معدوم قضية لا يمكن اخذها خارجية وهو ظاهر اذ ليس فرد الموضوع  
موجودا في الخارج محققا ولا حقيقيا اذ لا يمكن وجود افراد في الخارج وقد عرفت  
في الحقيقة امكان الافراد كما مر واجاب بان المقصود ضبط القضايا المستعملة  
في العلوم في الاختلاف ما ذكره من الاستعمال ناسل انهم يلتفتوا اليه اذ لم يمكنهم انذار  
في القواعد بسهولة ومنهم من جعل امثال هذه القضايا ذهنية فقال معنى قوله  
كل ممتنع معدوم ان كل ما يصدق عليه في الذهن انه ممتنع في الخارج بعيد  
عليه في الذهن انه معدوم في الخارج فجعل القضايا ثلاثة اقسام  
حقيقية يتناول الحكم فيها الجميع الافراد الخارجية المحققة والمقدرة  
وخارجية يتناول فيها الافراد الخارجية المحققة فقط وذهنية يتناول  
الافراد الموجودة في الذهن فقط فاولى ان يقال احوال الاشياء على ثلاثة  
اقسام قسم يتناول الافراد الذهنية والخارجية المحققة والمقدرة وهذا  
القسم يسمى لوازم الماهيات كالزوجية للاربعة والفردية للثلاثة وتساوي  
الزوايا للثلاث للقائمين للثلاث وقسم يختص بالوجود الخارجي























منه انما هو مستلزم مستلزم فذات القهر في ذلك الوقت مستلزم لا كلام  
 في ذلك ان النسبة بين معني المشروطة شي احدهم من وجه وهذا الكلام محقق  
 في خطا فيه كثيرون وسرهم ان النسبة بينهما العينية مطلقا لان ما دام الوصف  
 اعم مطلقا قوله والعرفية العامة **اقول** لم يعتبرها معديان على قياس معنى  
 المشروطة لان المحول اذا كان دائما لجميع الذات والوصف كان دائما للذات  
 شرعا بالوضوح لان معنى الدوام استلزم وجود عدم الفكاك وهو ما حصل بالقياس  
 الى المجموع وبالفيا سراس الذات وحدة في شرها ان الوصف سواء كان لا وصف  
 يدخل في دوام المحول كما مر في المثال المذكور ولو لم يكن كما في قولك كل كاتب  
 حيوان **قوله** والممكنة العامة **اقول** لا يمكن العام يفيد تأثرا بسلب الفهم  
 الذاتية عن ايجاب المخالف للحكم كما ذكره وادارة بسلب لا امتناع الذاتي عن الجواب  
 الموافق فامكان لايجاب معناه عدم امتناع الايجاب او عدم قصر في السلب  
 وكذا الحال في امكان السلب التفيان متساويان كما لا يخفى **قوله** وانما قيد  
 الدوام بحسب الذات لان المشروطة العامة هي الضرورية بحسب الوصف **اقول**  
 اعلم ان المشروطة العامة يمكن تفهيدها بالضرورة الذاتية لكنه تركيب  
 غير معتبر ويمكن تفهيدها بالادوام الذاتي كما ذكره ولا يمكن تفهيدها  
 بالضرورة الوصفية وهو ظم ولا بالادوام الوصفية ولا بسلب لا خلاف العام  
 ولا بسلب لا مكان العام لانها اعم من الضرورية الوصفية ولا يجوز تفهيد الجمال  
 بسلب العلم فانه غير صحيح وقس على ما ذكرنا حال ما شر المركبات فيظهر ان التركيب  
 هناك وجيها كثيرة منها ما ليس بصحيح ومنها ما هو صحيح لكنه غير معتبر ومنها

باعتبار الذات في وقتها على ما كان زمان  
 في ذلك ان النسبة بين معني المشروطة شي احدهم من وجه وهذا الكلام محقق  
 في خطا فيه كثيرون وسرهم ان النسبة بينهما العينية مطلقا لان ما دام الوصف  
 اعم مطلقا قوله والعرفية العامة **اقول** لم يعتبرها معديان على قياس معنى  
 المشروطة لان المحول اذا كان دائما لجميع الذات والوصف كان دائما للذات  
 شرعا بالوضوح لان معنى الدوام استلزم وجود عدم الفكاك وهو ما حصل بالقياس  
 الى المجموع وبالفيا سراس الذات وحدة في شرها ان الوصف سواء كان لا وصف  
 يدخل في دوام المحول كما مر في المثال المذكور ولو لم يكن كما في قولك كل كاتب  
 حيوان **قوله** والممكنة العامة **اقول** لا يمكن العام يفيد تأثرا بسلب الفهم  
 الذاتية عن ايجاب المخالف للحكم كما ذكره وادارة بسلب لا امتناع الذاتي عن الجواب  
 الموافق فامكان لايجاب معناه عدم امتناع الايجاب او عدم قصر في السلب  
 وكذا الحال في امكان السلب التفيان متساويان كما لا يخفى **قوله** وانما قيد  
 الدوام بحسب الذات لان المشروطة العامة هي الضرورية بحسب الوصف **اقول**  
 اعلم ان المشروطة العامة يمكن تفهيدها بالضرورة الذاتية لكنه تركيب  
 غير معتبر ويمكن تفهيدها بالادوام الذاتي كما ذكره ولا يمكن تفهيدها  
 بالضرورة الوصفية وهو ظم ولا بالادوام الوصفية ولا بسلب لا خلاف العام  
 ولا بسلب لا مكان العام لانها اعم من الضرورية الوصفية ولا يجوز تفهيد الجمال  
 بسلب العلم فانه غير صحيح وقس على ما ذكرنا حال ما شر المركبات فيظهر ان التركيب  
 هناك وجيها كثيرة منها ما ليس بصحيح ومنها ما هو صحيح لكنه غير معتبر ومنها

منه انما هو مستلزم مستلزم فذات القهر في ذلك الوقت مستلزم لا كلام  
 في ذلك ان النسبة بين معني المشروطة شي احدهم من وجه وهذا الكلام محقق  
 في خطا فيه كثيرون وسرهم ان النسبة بينهما العينية مطلقا لان ما دام الوصف  
 اعم مطلقا قوله والعرفية العامة **اقول** لم يعتبرها معديان على قياس معنى  
 المشروطة لان المحول اذا كان دائما لجميع الذات والوصف كان دائما للذات  
 شرعا بالوضوح لان معنى الدوام استلزم وجود عدم الفكاك وهو ما حصل بالقياس  
 الى المجموع وبالفيا سراس الذات وحدة في شرها ان الوصف سواء كان لا وصف  
 يدخل في دوام المحول كما مر في المثال المذكور ولو لم يكن كما في قولك كل كاتب  
 حيوان **قوله** والممكنة العامة **اقول** لا يمكن العام يفيد تأثرا بسلب الفهم  
 الذاتية عن ايجاب المخالف للحكم كما ذكره وادارة بسلب لا امتناع الذاتي عن الجواب  
 الموافق فامكان لايجاب معناه عدم امتناع الايجاب او عدم قصر في السلب  
 وكذا الحال في امكان السلب التفيان متساويان كما لا يخفى **قوله** وانما قيد  
 الدوام بحسب الذات لان المشروطة العامة هي الضرورية بحسب الوصف **اقول**  
 اعلم ان المشروطة العامة يمكن تفهيدها بالضرورة الذاتية لكنه تركيب  
 غير معتبر ويمكن تفهيدها بالادوام الذاتي كما ذكره ولا يمكن تفهيدها  
 بالضرورة الوصفية وهو ظم ولا بالادوام الوصفية ولا بسلب لا خلاف العام  
 ولا بسلب لا مكان العام لانها اعم من الضرورية الوصفية ولا يجوز تفهيد الجمال  
 بسلب العلم فانه غير صحيح وقس على ما ذكرنا حال ما شر المركبات فيظهر ان التركيب  
 هناك وجيها كثيرة منها ما ليس بصحيح ومنها ما هو صحيح لكنه غير معتبر ومنها











وقد تعتبر في المفردات بحسب قه على ذات واحدة وهي الحملات الشبيهة بالمتصلة  
وقد تعتبر في المفردات بحسب الوجود في محل واحد فان عبرت عنها بمثل قولك  
السود والبياض سنا فيان بحسب الوجود في محل واحد فهذه حمليّة صفة وان  
عبرت عنها بمثل قولك اما ان يكون هذا الشئ اسود واما ان يكون ابيض  
فهذه منفصلة وان عبرت عنها بمثل قولك هذا الشئ اما اسود واما ابيض  
فهذه حمليّة شبيهة بالمنفصلة والكل متشابهة في مال المعنى ومحصوله وان كانت  
متخالفة في المفهوم الصريح **قوله** فان التي حكم فيها بلزوم السلب وجبلة ومية  
لا سالتنا **قول** كما ان السلب في الحملات بحسب السلب الحمل لا باعتبار طر فيهما عدلا  
وتحصيلا فربما كان طرنا الحملية مشتملين على حرف السلب تكون القضية موجبة  
كذلك السلب في المتصلات والمنفصلات بحسب سلب الاتصال ونوعه اعني  
اللزوم والاتفاق وبحسب سلب الاتصال ونوعه اعني العناد والاتفاق  
فلا اعتبار بطرف الشرطيات في سلبها وايضا بها بل لا قسم الا ربعا اعني كون  
الطرفين موجبتين وسالبتين وكون المقدم موجبة والتالي سالبة وبالعكس  
في الموجبات والسوالب في المتصلات والمنفصلات **قوله** ههنا بحثا **قوله** هذا  
حق نعم المتصلة المطلقة اعني التي اكفها فيها بحسب الحكم بالاتصال ونحوها في العلاقة  
نفيا واشبا نأتمنع كذا نجا عرضا دقين وعن مقدم كاذب وتال صادق **قوله**  
فالموجبة الحقيقية تصدق من صادق وكاذب **اقول** الموجبة الحقيقية العنادية  
لما وجب تركيبها من جزئين يمتنع صدقهما وان كانا معا وجبان يكون تركيبها قضية  
ومن نقيضها او مساو نقيضها كقولك هذا العك اما نخرج واما لا نخرج وقولنا هذا العك

وقد تعتبر في المفردات بحسب قه على ذات واحدة وهي الحملات الشبيهة بالمتصلة  
وقد تعتبر في المفردات بحسب الوجود في محل واحد فان عبرت عنها بمثل قولك  
السود والبياض سنا فيان بحسب الوجود في محل واحد فهذه حمليّة صفة وان  
عبرت عنها بمثل قولك اما ان يكون هذا الشئ اسود واما ان يكون ابيض  
فهذه منفصلة وان عبرت عنها بمثل قولك هذا الشئ اما اسود واما ابيض  
فهذه حمليّة شبيهة بالمنفصلة والكل متشابهة في مال المعنى ومحصوله وان كانت  
متخالفة في المفهوم الصريح **قوله** فان التي حكم فيها بلزوم السلب وجبلة ومية  
لا سالتنا **قول** كما ان السلب في الحملات بحسب السلب الحمل لا باعتبار طر فيهما عدلا  
وتحصيلا فربما كان طرنا الحملية مشتملين على حرف السلب تكون القضية موجبة  
كذلك السلب في المتصلات والمنفصلات بحسب سلب الاتصال ونوعه اعني  
اللزوم والاتفاق وبحسب سلب الاتصال ونوعه اعني العناد والاتفاق  
فلا اعتبار بطرف الشرطيات في سلبها وايضا بها بل لا قسم الا ربعا اعني كون  
الطرفين موجبتين وسالبتين وكون المقدم موجبة والتالي سالبة وبالعكس  
في الموجبات والسوالب في المتصلات والمنفصلات **قوله** ههنا بحثا **قوله** هذا  
حق نعم المتصلة المطلقة اعني التي اكفها فيها بحسب الحكم بالاتصال ونحوها في العلاقة  
نفيا واشبا نأتمنع كذا نجا عرضا دقين وعن مقدم كاذب وتال صادق **قوله**  
فالموجبة الحقيقية تصدق من صادق وكاذب **اقول** الموجبة الحقيقية العنادية  
لما وجب تركيبها من جزئين يمتنع صدقهما وان كانا معا وجبان يكون تركيبها قضية  
ومن نقيضها او مساو نقيضها كقولك هذا العك اما نخرج واما لا نخرج وقولنا هذا العك



[illegible]

اما زوج واما فرد واما ثمة الجميع العنادية لما وجب تركيبها من جزئين يستتبع  
 صدقهما فقط وحيث ان يكون تركيبها من قضية واما هو اخص من يقضيها كقولات  
 هذا الشيء اما شجر واما حيوان كل واحد من الشجر والحيوان اخص من يقضي الآخر والمثله الخلو  
 العنادية لما وجب تركيبها من جزئين يستتبع كذبهما فقط وحيث ان يكون تركيبها من  
 قضية واما هو اخص من يقضيها كقولنا هذا الشيء اما لا شجر واما لا حيوان كل واحد  
 منهما اعم من ان يقضي الآخر هذا اذا اخذنا بالمعنى الاخص واما اذا اعتبرنا بالاعتبار  
 الاعم فيه في كل واحد منهما مما يتركب منه الحقيقية قوله وحيث  
 الاوضاع التي يحصل للتقدم بسبب اقترانه بالامور الممكنة الاجتماع مع  
 قول سرد يور اوضاع الاحوال بالامور بسبب اجتماعه مع الامور الممكنة  
 الاجتماع معه فان كون الساتية زريدي متشعبة لقبه او قعوده او طلوع  
 الشمس له غير ذلك احوال حاصلة لها من اجتماعها مع هذه الامور  
 الممكنة والاجتماع معها فان كل واحد من النتيجة عين يحصل له حاله بالقيام  
 وهو كونه محالاً مقارناً اياه وانما اعتبر مكان الاجتماع مع المقدم دون  
 امكان تلك الامور في نفسها لان تلك الامور ربما كانت تمتنع في نفس الامر  
 لكنها تكون ممكنة الاجتماع مع المقدم فانها اذا قلت كلما كان زريدي حمارا  
 كان جسمه مثالا ان الجسمانية لازمة لحماريته على جميع الاوضاع  
 الممكنة الاجتماع مع حماريته كونه ناهقا مع ان كون زريدي ناهقا ليس  
 ممكنا في نفس الامر وان كان ممكنا الاجتماع مع حماريته وقد يفسر في كتب  
 المنطق الاوضاع الحاصلة من الامور الممكنة الاجتماع مع المقدم

[illegible]



[illegible][illegible]

انما يقيدون محنتهم لا كما كنا في هذه  
 الامور على السيد  
 واما اورد على السيد  
 اننا نعلم ان زواجنا من وازواجه  
 وادود الاقران لما فرقت  
 المومنين بالفرقة فنعلم  
 عدم اودم الشاكر فرقة على احد  
 المومنين فرقة على احد  
 مستقر بالمؤمنين او بغيرهم ان اولى  
 الا الا اودمنا و بغيرهم ان يكون القوم  
 مناه لا يجب ان يكون لا اودمنا و  
 انما اودمنا و بغيرهم ان يكون القوم



۱۳۴  
 قولہ غان غنک التناقض  
 قیوہ جوی فی المفردات او حاصل  
 الا غن غان غنک فی  
 لیسین بحاج لانه قیوہ جوی فی  
 المفردات و اختلاف القیوہ  
 کما روایتی و اصل الجواب تخصیص  
 المیزین بتناقض القیوہ لانه  
 من احکامها و لانه لانه تناقض  
 القیاسات و قولہ لول مقدر  
 المفردات او جواب عن لول مقدر  
 فلیکب بات لول الصداق او اورد  
 قولہ التناقض قیوہ جوی فی المیزین  
 اعلم ان التناقض الذي  
 کلام

فلا بد ان تنحل بالآخرة الى الحكميات المتحلة الى المقدرات اذ لو لم تنحل لجزء الشرطية  
او جزء جزئها الى الحكميات لزم تركيبها من اجزاء غير متناهية فالحكمة  
اما جزء الشرطية او جزء جزئها وهكذا الى ان ينتهي قوله وهو اختلاف  
القضيتين اقول قلت التناقض قد يجري في المقدرات واطراف القضايا كما مر  
في مباحث النسب الاربعة من نقيض المتساويين وغيرهما وكما سياتي في عكس النقيض فلا يصح  
تخصيصه بالقضايا قلت المقصود ههنا تناقض القضايا لان الكلام في احكامها  
واما تناقض المقدرات الواقعة في اطراف القضايا فيعرف بالمقايضة فلا حاجة الى  
ادراجه في تعريف التناقض ههنا قوله ذكرها القدماء لتحقق التناقض اقول بعض  
لا بد منها في التناقض ان لو تكن كافية وحدها بل لا بد معها من اختلاف الجهة  
في جميع القضايا الموجبة ومن الاختلاف في الكمية في القضايا المحصورة كما سياتي  
قوله فان وحدة الموضوع يندرج فيها وحدة الشرط الخ اقول قيل تخصيص  
بعض الوحدات بالاندراج تحت وحدة الموضوع وتخصيص بعضها بالاندراج  
تحت وحدة المحمول تحكم فان القضية اذا عكست صارت الوحدات  
المندرجة في وحدة الموضوع في اصل القضية مندرجة في وحدة المحمول  
لصيورة ذلك الموضوع محمولا في العكس وصارت الوحدات المندرجة  
في وحدة المحمول هناك مندرجة في وحدة الموضوع لصيورة ذلك المحمول  
موضوعا فالصواب ان يقال هذه الوحدات مندرجة في وحدتي الموضوع والمحمول  
مطلقا من غير تعيين وهذا الحق لان المخصص كانه راعى هو الظاهر  
ان رجوع وحدة الشروط ووحدة الكل والجزء الى وحدة الموضوع

[illegible]



١٣٥  
 ١- فوري في ان انتقاد الاختلاف  
 في المحصولات اشتراط الاختلاف في الحكم  
 ان الاتحاد في الحقيقة واقعية اذا ثبت  
 عدم التناقض في الحقيقة واقعية  
 بقوله كذب الحكيمين فياذا كان  
 المحمول مع امات في غلات  
 اشتراط الاختلاف في الحكم  
 مع الاتحاد في الحقيقة واقعية  
 لا يستلزم ان الحكم ليس  
 مع الاتحاد في الحقيقة واقعية  
 مع الاتحاد في الحقيقة واقعية

سنا مضی بحصل کل واحد  
مع اعتباراتی شرائط مضی متفق  
مستند ہے احکم شرفی

اعتبار اختلاف  
التفاضل في جميع الخصائص  
موضوع فائدة لا ينبغي التهاون  
مع عدم التفاضل

المؤمنين في كل بيتين من  
الباقيين في كل بيتين من  
تولد علم لا يكون الا تحاد آراء  
من مقتضوا الشايع مع استلزام  
الحان مقتضوا الاختلاف بسبب  
شتره الا اختلاف بسبب

بزرگوارى  
صديق اخبرني  
جواز ان يكون الصدق  
بواسطة  
بزرگوارى

[illegible]

من ان المرام

اذا جئت اعدوا لي ما في مفهوم القديس يعقوب في  
نقيضها ايضا

**هذه**

الى ان المراد بقوله في المحلات المحلات

1948



[illegible]







الحينية المطلقة الى العرفية العامة كنسبة المطابقة العامة الى الدائمة في  
ليست تقيض العرفية حقيقة بحجة بل هي لازمة مساوية لنقيض العرفية  
واما بحسب الكمية فليس عمنها نقيضا حقيقيا كما عرفت قوله علمت ان نقيض  
الوجودية الدائمة اما الدائمة المخالفة او الدائمة الموافقة اقول لا تحققت  
ان الوجودية اللازمية ممكنة مطلقا عامة موافقة لاصل القضية في الكيفية  
فمخالفة لهم وان نقيض المطلقة العامة الموافقة الدائمة المخالفة ونقيض الممكنة  
المخالفة الضرورية الموافقة فنقيض الوجودية اللازمية اما الدائمة المخالفة  
او الضرورية الموافقة وعلى هذا فنقيض المشروطة الخاصة اما الحينية الممكنة  
المخالفة او الدائمة الموافقة ونقيض العرفية الخاصة اما الحينية المطلقة المخالفة  
او الدائمة الموافقة ونقيض الوقتية اما الممكنة الوقتية وهي ما سلب فيها الضرورة  
الوقتية ولا بد ان تكون مخالفة لاصل في الكيف واما الدائمة الموافقة ونقيض  
المنتشرة اما الممكنة الدائمة وهي التي حكم فيها بسبب الضرورة المنتشرة وتكون مخالفة  
للصل او الدائمة الموافقة ونقيض الممكنة الخاصة اما الضرورية المخالفة والضرورة  
الموافقة فحصل ههنا قضيتان بسيطتان هما نقيض الجزئين الاولين من الوقتية  
والمنتشرة اعني الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة وليس شيء من  
هذه الاربع من القضايا المشهورة فثبتت ست قضايا بسيطة غير مشهورة  
هذه الاربع والحينية الممكنة والحينية المطلقة قوله العكس المستلزم  
كما ان العكس المستوي يطلق على المعنى المصدري المذكور وهو تبدل الجزء  
الاول من القضية بالثاني والثاني بالاول كذلك يطلق على القضية

بمعناها فلا بد ان يكون نقيضا حقيقيا  
مع الاصل في الطرفين بخلاف عكس النقيض  
يقال استوي في الداء والكشفة وقيل لا طريق  
ان يكون توفيقا باستوي توفيقا  
بالشبه على المبالغة وهو يعبر عن التوفيق  
القيضية في المفارقة كانت او مستقلة فقول  
بعض البشر حيوان بالقياس الى كل حيوان  
التبديل ان يصير الجزاء موصوفا بالثاني  
اي الموصوف بالعاكس  
فلا بد ان يكون نقيضا حقيقيا  
المنتشرة او بسبب نقيضها  
مع قوله تبديل الجزاء الاول  
تبديل الجزئين في القضية  
تبعا في القضية المنفردة  
استلزام تبديليها تبعا او تبديل  
استلزام تبديليها تبعا او تبديل  
في الجملة والوضوح تبديليها تبعا  
مع قوله كذلك يطلق على القضية  
استلزام تبديليها تبعا او تبديل  
كل من تبديليها تبعا او تبديل  
باعتبار ان الاول  
على المنطق الاول  
باعتبار ان الاول

المنتشرة او بسبب نقيضها  
تبديليها تبعا او تبديل  
استلزام تبديليها تبعا او تبديل  
في الجملة والوضوح تبديليها تبعا  
مع قوله كذلك يطلق على القضية  
استلزام تبديليها تبعا او تبديل  
كل من تبديليها تبعا او تبديل  
باعتبار ان الاول  
على المنطق الاول  
باعتبار ان الاول



١٣٩  
قوله تعالى: من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه  
الكلية في حق ما بينهم وبينهم من المؤمنين

بسم الله الرحمن الرحيم

موضوع: انسان و حیوان

نورانی

بنين النجوم  
مكيون الافندي

[illegible]

الحسين بن علي بن أبي طالب

مجلس شورای اسلامی

تاریخ

الحاصلة بالتبديل فيقال مثلاً عكس الموجبة الكلية موجبة جزئية فيشتق  
من العكس بالمعنى الأول دون الثاني ويعرف العكس بالمعنى الثاني بانها خسر  
قضية لازمة للقضية بطريق التبديل موافقة لها في الكيف والصدق  
فلا بد في اثبات العكس من امرين احدهما ان هذه القضية لازمة للاصل<sup>ل</sup>  
بالبرهان المنطبق على المواد كلها والثاني ان ما هو اخص من تلك القضية ليس  
لازمة لذلك الاصل ويظهر ذلك بالتخالف في بعض الصور والضابط في  
السؤال ان السالبة الجزئية لا تنعكس الا في الخاصتين فاعلمنا تنعكس<sup>ان</sup> في  
خاصة واما السالبة الكلية فان لم يصدق عليها الدوام الوصفى اعنى العرفي  
العام فلا تنعكس اصل وهي السؤال السابع المانحة وان صدق عليها الدوام  
الوصفي فان صدق عليها الدوام الذاتي ايضاً انعكست كلية الى الدوام الذاتي  
والا انعكست الى الدوام الوصفى ان لم تكن مقيدة بالدوام وان كانت مقيدة<sup>به</sup>  
انعكست كلية الى الدوام الوصفى مع قيد الدوام في البعض واذا قلنا انه اذا  
صدق الاصل صدق العكس معه ولا يصدق نقيضه معه اشرنا الى ان يصدق  
العكس مع صدق الاصل والا لم يكن صدق نقيضه معه ويلزم منه امكان الحال<sup>هو</sup>  
محال فان قيل جائز ان يكون المحال لانها مجموع الاصل ونقيض العكس لا هيئة<sup>ان</sup> اكثر  
ولا خصوصية شئ منهما فلا يلزم استحالة النقيض الا ترى ان اجتماع قيام  
زبد مع عدم قيامه يستلزم اجتماع النقيضين وليس شئ منهما  
محالاً قلنا المراد استحالة اجتماع نقيض العكس مع الاصل وذلك  
حاصل لاستلزامه المحال وجائز مع ذلك ان يكون نقيض العكس اصل

انسان اور حیوان کا فرق  
انسان اور بعض پرندوں کا فرق  
انسان اور بعض ممالیہ کے فرق  
انسان اور بعض ممالیہ کے فرق

بعض  
فصلت الخيرية  
قوله اذا قلنا عطف على قوله  
قوله انما يجب صدق العاقل  
فصلت الخيرية

صدق الاصل لان المصلحة  
تتبع المصلحة لا مجرد الاتفاق في الصدق  
فان الصدق لا يكون من غير مصلحة

عن قولك يا رسول الله اني قد  
انقضيت ما كان بيني وبينك  
الرفع النقيض انك قد انقضيت

الحمد لله الذي جعل في كتابه  
 من نور الحكمة ما لا يحصى  
 من كنوز الغنى ما لا ينفد  
 من ربح الصلاح ما لا يمتد  
 من طيب العيش ما لا يحد

بیتنرم السال فلا یکن ممکن ان یفقد قوتہ  
بالاستنرم از قوتہ ممکن ان یفقد قوتہ  
ابطل الاستنرم

ان بآيات استعانة وفاقية  
ان عامة الممكن ان لا ينفذ  
مما لا ينفذ

یہ نغمہ ان کے لئے ہے جو کہ  
استقامت و شجاعت کے لئے ہیں

وہی کہ جو زبان کیوں لگا کر نہ تفسیر میں  
شرع الطاعن اور مت

رحمۃ اللہ تعالیٰ علیہ

[illegible]



بسم الله  
 قلنا على ما ذكرنا في المصنف  
 انما قال لما سئل عن ان الله  
 لا وجه له مع عبد الحكيم  
 قلنا في حق قضاياء الذين  
 والوجوديان والخلق  
 قلنا في حق قضاياء الذين  
 والاعتان  
 قلنا في الجمع اي في جميع  
 الوجبات الكلية المطلقة عامة  
 كانت او غير ثابتة عند الحكم  
 قلنا في غير المطلقة العامة  
 اي اذا كانت بوجوب كلية وانما في المطلقة  
 العامة الموجبة الكلية  
 الاصل

يمكننا في نفسه لكنه مستحيل الاجتماع مع الاصل فيجب صدق العكس مع الاصل  
 وهو المظم والاضابطه في الوجبات على ما ذكرنا ان ما لا يصدق عليه الاطلاق العا  
 وهو الممكنان فحال غير معلوم وما يصدق عليه الاطلاق العا فان لم يصدق  
 عليه الاوام الوصف العكس موجب خبرية مطلقة عامة سواء كان الاصل كلياً  
 او جزئياً وهي خمس قضايا وان صدق عليه الاوام الوصف فان لم يكن مقيداً  
 بالادوام انعكس موجب خبرية حينية مطلقة وهي أربع قضايا وان كان  
 مقيداً به انعكس موجب خبرية حينية مطلقة لادائمة هما قضيتان  
 قوله انعكس النقيض كنه في الكمال وهو اخص من نقيض الاصل اقول هو  
 اخص من نقيض الاصل بحسب الكمية لان نقيضه سالبة خبرية وهذا جار في  
 الجميع وفي غير المطلقة العامة يكون ذلك العكس اخص من نقيض الاصل حيث  
 الجملة ايضاً كما يظهر فيما اذا كان الاصل جزئياً قوله واما في الدائمتين والعامتين  
 والخاصتين فلان نقيض عكسها عرفية عامة اقول هذا في الدائمتين  
 والعامتين نظر لان عكسها حينية مطلقة ونقيضها العرفية العامة واما  
 في الخاصتين فالعرفية العامة هي نقيض الجزء الاول من عكسهما واما  
 عليها في الخاصتين لان قية الادوام سالبة خبرية مطلقة عامة لا يمكن  
 اثباتها بطريق العكس قوله فهي تنعكس الى العرفية العامة التي هي اخص من نقيضها  
 اقول وذلك لان العرفية العامة اخص من الممكنة العامة التي هي نقيض الضرورية  
 واخص من المطلقة العامة التي هي نقيض الدائمة واخص من الحينية الممكنة  
 والحينية المطلقة اللتين هما نقيضتا العامتين واخص من نقيضتي الخاصتين

[illegible]



نقيض الجزئين الاولين منهما فيكونان اخص من احد المفومات الثلاثة التي  
هي نقيض الخاصتين اعني المنفصلة ذات الاجزاء الثلاثة فيكون العرفي العام  
اخص من اخص من نقيض الخاصتين قوله واما في الوقتين والوجوديتين فلان نقيض  
عكسها سالبة دائمة عكسها اخص من نقائصها اقول عكس السالبة الدائمة  
سالبة دائمة وهي اخص من الممكنة الوقتية التي هي نقيض الجزع الاول من الوقتية  
واخص من الممكنة الدائمة التي هي نقيض الجزع الاول من المنتشرة فتكون اخص  
من الاخص واما في الوجوديتين وهي نقيض الجزع الاول منهما فيكون اخص من  
نقيضهما قوله واعلم انا اذا اعتبرنا الموضوع بالفعل اقول اذا اعتبرنا ايضا  
ذات الموضوع بالعنوان بالامكان العام على ما هو مذهب الفارابي  
يلزم انعكاس السالبة الضرورية كعكسها وانعكاس الموجبة الممكنة الجزئية ممكنة  
عامة فيكون الممكنة منتجة في صنف الاول والثالث بلا اشتباه ويكون النقيض  
بالمثال المفروض مدفعا اذا لا يصدق على مذهبه ان كل ما هو مركوب زيد  
فسر بالضرورة واذا اعتبرنا ايضا انه بالفعل الخارجي كما هو مذهب الشيخ  
بزعم المتأخرين يجب ان لا يثبت شئ من هذا الاحكام فتوقف المصريح في  
في الممكنتين لاحصاء قوله قال قدماء المنطقيين عكس النقيض قول المستعمل  
في العلوم هو عكس النقيض بهذا المعنى واما المعنى الذي ذكره المتأخرون فتعمل  
فيها قوله قال المتأخرون لانهم لو لم يصدق العكس لصدق بعض ما ليس  
غاية ما في الباب اقول قد وقع ذلك لانا اخذ نقيض الطرفين بمعنى السلب  
ولم نأخذ نقيض الطرفين بمعنى الوجودية السالبة المحل مساوية للسالبة فعرفنا

نقيض الجزئين الاولين منهما فيكونان اخص من احد المفومات الثلاثة التي هي نقيض الخاصتين اعني المنفصلة ذات الاجزاء الثلاثة فيكون العرفي العام اخص من اخص من نقيض الخاصتين قوله واما في الوقتين والوجوديتين فلان نقيض عكسها سالبة دائمة عكسها اخص من نقائصها اقول عكس السالبة الدائمة سالبة دائمة وهي اخص من الممكنة الوقتية التي هي نقيض الجزع الاول من الوقتية واخص من الممكنة الدائمة التي هي نقيض الجزع الاول من المنتشرة فتكون اخص من الاخص واما في الوجوديتين وهي نقيض الجزع الاول منهما فيكون اخص من نقيضهما قوله واعلم انا اذا اعتبرنا الموضوع بالفعل اقول اذا اعتبرنا ايضا ذات الموضوع بالعنوان بالامكان العام على ما هو مذهب الفارابي يلزم انعكاس السالبة الضرورية كعكسها وانعكاس الموجبة الممكنة الجزئية ممكنة عامة فيكون الممكنة منتجة في صنف الاول والثالث بلا اشتباه ويكون النقيض بالمثال المفروض مدفعا اذا لا يصدق على مذهبه ان كل ما هو مركوب زيد فسر بالضرورة واذا اعتبرنا ايضا انه بالفعل الخارجي كما هو مذهب الشيخ بزعم المتأخرين يجب ان لا يثبت شئ من هذا الاحكام فتوقف المصريح في في الممكنتين لاحصاء قوله قال قدماء المنطقيين عكس النقيض قول المستعمل في العلوم هو عكس النقيض بهذا المعنى واما المعنى الذي ذكره المتأخرون فتعمل فيها قوله قال المتأخرون لانهم لو لم يصدق العكس لصدق بعض ما ليس غاية ما في الباب اقول قد وقع ذلك لانا اخذ نقيض الطرفين بمعنى السلب ولم نأخذ نقيض الطرفين بمعنى الوجودية السالبة المحل مساوية للسالبة فعرفنا







۱۴۳۲  
مجلس تخریب ان بنیاد  
بنیاد تخریب ان بنیاد  
اول و دوم و سیم

مجلس المدینہ اسلامیہ

مكتبة خزانة

کتابخانه عمومی  
شعبه اول  
کتابخانه عمومی  
کتابخانه عمومی

مجلس

برای تعیین

الصفة عنه كونه نقيضا للجزء الثاني من الاصل ولو فسرت بمجعل نقيض الجزء الثاني  
من الاصل جزءا او كما من العكس لزم ان يراد بالمفعول الاول الوصف وبالثاني  
الذات واذا اسري هذا المعنى فالعبارة ما ذكره الشارح قوله اما الدليل الاول  
فلاننا لا نسلم ان قولنا لا شيء من ج ليس ب دائما يستلزم كل ج ب دائما  
لا سيما البتة المعدولة لا تستلزم الموجبة المحصلة اقول قد عرفت طريق دفع  
ذلك بان تلك السالبة سالبة المحمول وهي مستلزمة للموجبة المحصلة وبهذا  
يتدفع ايضا قوله ولئن سلمنا ذلك لكن لا نتم استلزام لا شيء من ج ليس ب  
بالضرورة لكل ج ب بالضرورة قوله واما الثالث فلا نتم استحالة قولنا  
قد يكون اذ المرين ج د فح د اقول قد يقرر في هذا المقام نكتة وهي ان  
يقال حد الامور الثلاثة واقع فطما اما عدم استلزام الكل للجزء واما عدم  
انتاج الشكل الثالث من الشرطيات المتصلة واما ثبوت الملازمة الجزئية بين ا  
امرنا كالافيلزمران لا يصدق سالبة كلية لزومية في شيء من المواد وذلك لان  
الكل ان لم يستلزم الجزء فذاك هو الاصل الاول وان استلزمه فاما ان لا ينتج شكل  
الثالث فذلك هو الامر الثاني وان انتج فقد انتظم قياس من الثالث ينتج الملازمة  
الجزئية بين ا ق متبين كانا ولو كانا نقيضين بان يقال كلما ثبت مجموع الامرين  
ثبت احدهما وكلما ثبت مجموع الامرين ثبت الاخر فقد يكون اذا ثبت احدا من  
ثبت الاخر فلا يصدق في السالبة الكلية اللزومية لصدق نقيضها اعني الموجبة  
الجزئية اللزومية في جميع المراد قوله المقصود الاقصى والمطلب الاعلى من الفن  
الكلام في القياس وذلك لان متناهي العلوم المدعى هي مسائلها التي ادركها

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

انصار الاسلام  
المستشرقين  
الذين هم  
الذين هم

ان یکن در  
مردم بنیادی بنی  
شماره ۱۸۸  
نوع ۱۸۸

وخلقت الانسان واثقها واثقها واثقها  
وخلقت الانسان واثقها واثقها واثقها

من القرآن الكريم

المجلة



122

2

[illegible]



للسمع يرد بهما الامور المفوظة وعلى التقديرين يرد بالقول الآخر الله  
 هو النتيجة القول المعقول لان التلفظ بالنتيجة غير لازم للقياس المعقول  
 ولا للسمع قوله ليندرج في الحد الصادق المقدمات وكاذبها اقول  
 يريد انه لو قيل هو قول مؤلف من قضايا لزم عنها لزامها قول اخر لبقادير الزعم  
 الى ان تلك القضايا صادقة في نفسها مع ما يلزمها من النتيجة فيخرج عن الحد  
 القياس الكاذب المقدمات فزيد قوله لو سلمت ليتناولها جميعا فاذا اداة الشرط  
 يتناول المحقق والمقدور قوله لا فاقول المراد بذلك اقول هذا هو التحقيق  
 لان النتيجة لا يمكن ان تكون مذكورة بعينها في القياس لا على ان تكون عين  
 احد المقدمتين ولا ان تكون جزءا من احديهما والا كان العلم بالنتيجة مقدما  
 على العلم بالقياس بمرتبة او بترتيبين وكذلك نفقيضها لا يمكن ان يكون بعينه  
 مذكورا في القياس ولا لكان التصديق بنقيض النتيجة مقدما على القياس مع  
 التصديق بنقيضها لا يتصور التصديق بها قوله وكل ما سرحل لا بد فيه من  
 مقدّم متبوع اخر اقول كل قياس قلنا في لا بد فيه من قضيتين وذلك لان  
 القياس لا بد ان يشتمل على امر مناسب اما لمجموع المطلوب اما لاجزائه فالاجل  
 هو القياس الاستثنائي كما سياتي فلا بد فيه ايض من مقدمتين والثاني هو لا  
 فلا بد فيه ايض من امر يكون له نسبة الى كل واحد من طرفي المطلب فيحصل مقدّمات  
 قطعاً سواء كانتا حليتين ام لا قوله فهو موضوع المطلب يسمى اصغرا لانه يكون  
 في الاغلب اخص اقول اشرف المطالب هو الموجبة الكلية وموضوعها  
 اخص من محمولها في الاغلب وان جازان يكون مساويا له ايض قوله

١٢٥ قول: يا أيها الذين آمنوا لا تأخذوا أموالكم في سبيل الله يهلك فيها أموالكم ويقتل أرواحكم ولا تساهلوا فيها ولا تهازلوا فيها ولا تأخذوا أموالكم في سبيل الله يهلك فيها أموالكم ويقتل أرواحكم ولا تساهلوا فيها ولا تهازلوا فيها

فان العلم بما يحصل من غير حصول اليقين  
 وفيه لا ينفع لان التعميم فيه مع تحقق  
 بين العلمين يتحقق تلك الاشكال ولا يتحقق  
 متى سلم الاشكال ان ان التعميم بين  
 الاثرى ان قياس كل واحد من الخصائص  
 بقدر ما

مفتاح من لفظ  
مفتاح من لفظ  
مفتاح من لفظ  
مفتاح من لفظ

[illegible]







٢٦  
 في قوله بل احد التسع كانت جهة النتيجة جهة الكبر  
 اقول فيه بحث لان الصغر ان كانت احدى الدائمتين والكبرى مطلقة  
 عامة فعلى الضابطة المذكورة يكون النتيجة مطلقة عامة والحق ان النتيجة  
 حينية مطلقة وتفضيله يطلب من شرح المطالع قوله انما هي خلفاى طلاء  
 اقول هذا الوجه في التسمية هو الذي انصاه الجمهور وقيل انما هي خلفا  
 لان المتسكك ثبت به مطلوبه بابطال نقيضه فكأنه ياتي مطلوبه لا على  
 سبيل الاستقامة بل من خلفه ويؤيده تسمية القياس الذي ينساق الى الطم  
 ابتداء اي من غير ضرورة لا بطلان نقيضه بالمستقيم كان المتسكك ياتي مطلوبه  
 من قدامه على الاستقامة قوله وهو مركب من قياسين اقول توضيحه بما  
 ان يقال فرضنا صدق قولنا كل ج ب بالفعل ثم نقول بحيان يصدق في  
 عكسه بعض ج ب بالفعل ثم نستدل على صدق هذا العكس بقياس الخلف  
 هكذا لو لم يصدق هذا العكس على تقدير صدق الاصل لصدق نقيضه  
 الاصل فلهذا مقدمة متصلة حاصلها لو لم يصدق مطلوبنا وهو بعض ج ب  
 بالفعل لصدق لا شيء من ج ب دائما مع قولنا كل ج ب بالفعل ثم نفهم الى هذه  
 المتصلة متصلة اخرى هكذا وكلما صدق لا شيء من ج ب دائما مع قولنا كل ج ب بالفعل  
 صدق قولنا لا شيء من ج ب دائما فهذا ليا من اقتراني من متصلتين ينتج لو  
 لم يصدق بعض ج ب بالفعل لصدق لا شيء من ج ب دائما ثم نجعل هذه  
 النتيجة مقدمة في القياس الاستثنائي ونقول لو لم يصدق بعض ج ب بالفعل  
 لصدق لا شيء من ج ب دائما لكن التالي باطل فالمقدم مثله فقلنا نتفي عن صدق

فان كان انسان حيوانا وحيوانا فحيوانا  
 بعض الانسان بعض الحيوان  
 انما هي خلفاى طلاء  
 لان المتسكك ثبت به مطلوبه بابطال نقيضه  
 فكأنه ياتي مطلوبه لا على سبيل الاستقامة  
 بل من خلفه ويؤيده تسمية القياس الذي  
 ينساق الى الطم ابتداء اي من غير ضرورة  
 لا بطلان نقيضه بالمستقيم كان المتسكك  
 ياتي مطلوبه من قدامه على الاستقامة  
 قوله وهو مركب من قياسين اقول توضيحه  
 بما ان يقال فرضنا صدق قولنا كل ج ب  
 بالفعل ثم نقول بحيان يصدق في عكسه  
 بعض ج ب بالفعل ثم نستدل على صدق هذا  
 العكس بقياس الخلف هكذا لو لم يصدق هذا  
 العكس على تقدير صدق الاصل لصدق نقيضه  
 الاصل فلهذا مقدمة متصلة حاصلها لو لم  
 يصدق مطلوبنا وهو بعض ج ب بالفعل لصدق  
 لا شيء من ج ب دائما مع قولنا كل ج ب  
 بالفعل ثم نفهم الى هذه المتصلة متصلة  
 اخرى هكذا وكلما صدق لا شيء من ج ب  
 دائما مع قولنا كل ج ب بالفعل صدق قولنا  
 لا شيء من ج ب دائما فهذا ليا من اقتراني  
 من متصلتين ينتج لو لم يصدق بعض ج ب  
 بالفعل لصدق لا شيء من ج ب دائما ثم  
 نجعل هذه النتيجة مقدمة في القياس  
 الاستثنائي ونقول لو لم يصدق بعض ج ب  
 بالفعل لصدق لا شيء من ج ب دائما لكن  
 التالي باطل فالمقدم مثله فقلنا نتفي  
 عن صدق

لو لم يصدق بعض ج ب بالفعل لصدق لا شيء من ج ب دائما



بجـ بالفعل فتعبرين صدقه فحصل المظم بطريق الخلف من قياسين اقترا  
واستثنائي كما ذكره وقس عليهما اوضحناه قياس الخلف في ثبات النتائج قول  
والحدس هو سرعة الانتقال **اقول** فيه مساهلة في العبارة موافقة للمتن ف  
الشيء من الاوصاف العارضة للحركة ولا يوصف بها غيرها وقد صرح بان كرك  
في الحدس ولا يكون هناك سرعة حقيقة لكنه تسامح فجعل كون الانتقال  
دفعه سرعة والاخرين **قوله** وفي كون الموضوع جزء من العسل  
**علية نظر قول** قد اجيب عن النظر بمنع المحصر هو ان لا يريد كون الموضوع  
جزءا ان تصور لا جزء من العلم حتى يندرج في المبادئ التصورية ولا  
ان التصديق بكونه موضوعا للعلم جزء منه ليردان هذا التصديق  
خارج عن العلم فكيف يعد جزء منه بل اريد بكونه جزء من العلم ان  
التصديق بوجود الموضوع جزء من العلم وهذا الجواب مردود لان الشيخ  
الرئيس قد صرح في الشفاء بان التصديق بوجود الموضوع من المبادئ  
التصديقية فلا يكون ايضاً جزءا على حد بل مندرجا في المبادئ التصديقية

### حاشية الطبع

قد استتب طبع الحاشية العجيبة بعون الله **لغنا** المشهورة بمير **قطب**  
المعزة الى السيد السند على شرح النفسية للعلامة قطب الدين الرازي  
قد رتبها بتصحيح جيد في الطبع العالي المشهور للنسب الى منشي نول كشور  
لا لال بالفرح الموفور الواقع ببلا لكنو في شهر شوال سنة الهجرة المطابقة لسنه  
سنة ١٢٨٠

من غير ان يكون  
التي هي تباين  
اختلافات على  
نور مستفاد  
التي هي تباين  
المشتركة في  
القياس من  
بينما ان  
و محمول  
مقارن  
علم  
وان  
معلوم  
كان  
في  
قوله  
الشيخ  
والله  
كما  
السادة  
المسائل  
المسائل  
بالجواب  
بالجواب

سنة ١٢٨٠  
سنة ١٢٨٠  
سنة ١٢٨٠